13

النشـرة الاقتصاديـة

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

تُعنى برصد المخاطر والمؤشرات وتحليـل الاتجاهـات الاقتصاديـة

إعداد : مديرية الدراسات الاقتصادية

العدد الثالث عشر : آب 2025

المحتويات

أولًا: اتجاهات وقضايا **3**

1. الصراع على إعادة الإعمار 3
2. إعمار ما بعد العدوان :قراءة في سياسات ونتائج المساعدات الخارجية للبنان 1990-2025 .. 15
3. تحدّي الإعمار مع استمرار الحرب: غزة – لبنان نموذجًا 41
4. التوزّع الجغرافي للصناعة اللبنانية ومخاطر الاعتداءات "الإسرائيلية" (2023–2025): ورقة سياسات 56

ثانيًا: تقارير وبرامج **89**

5. تسخير الذكاء الاصطناعي لإعادة إعمار لبنان: رؤية استراتيجية للنهضة في العصر الرقمي 89

أولًا: اتجاهات وقضايا

1. الصراع على إعادة الإعمار

تبرز الحاجة إلى إعادة الإعمار في خضمّ تحوّلات جيو-اقتصادية عالميّة، تؤثر على نحو خاص في أوضاع المنطقة العربيّة بما فيها البلدان المتأثرة مباشرة بالعدوان "الاسرائيلي" أو المهدّدة به. في صدارة هذه التحوّلات، ظهور القوميّة الاقتصادية الجديدة بوصفها أساس النظام الاقتصادي العالمي، ما يضفي على عمليّات إعمار المناطق المصابة بالحروب صفة صراعيّة.

وتقدّم إدارة دونالد ترامب نسخة متشدّدة للنزعة القوميّة في العلاقات السياسية والاقتصاديّة. فسعي واشنطن إلى تقليص خسائرها التجاريّة مع العالم من خلال العقوبات والرسوم الجمركيّة هو الوجه الآخر لمبدأ السلام من خلال القوّة الذي يتردد على ألسنة مسؤولي الإدارة الأميركيّة. وترى الولايات المتحدة الأميركيّة نفسها تبعًا لذلك مطلقة اليدين في اتباع ما تريده من سياسات تجاه الدول الأخرى. ويتراوح الأمر بين كسر القواعد التي قام عليها النظام الاقتصادي العالمي منذ تسعينيّات القرن الماضي، ومحاولة فرض قواعد جديدة أو حتى إقامة نظام عالمي من دون قواعد. مع ذلك لا يمكن الوثوق بديمومة الإجراءات التي تتبعها إدارة ترامب في سياساتها الهجوميّة التي تنقلب رأسًا على عقب بين ليلة وضحاها ومن دون سابق إنذار.

وتُعدّ العقوبات قطب الرحى في رؤية واشنطن الاقتصاديّة والسياسيّة للعالم، وتعبّر عن أكثر وجوه القوميّة الاقتصاديّة تطرفًا، وهذه العقوبات لا تقتصر على قرارات رسميّة وعلنيّة كوضع كيانات على لوائح الإرهاب والحظر، بل تتجاوز ذلك إلى إجراءات ضمنيّة أشدّ خطورة مثل فرض حصار غير معلن على دول ومجتمعات، والعقاب بالمنع كعرقلة الإعمار وإبطاء برامج استيعاب آثار الحروب.

والوجه الآخر للقوميّة الاقتصاديّة تمثله السياسة التجاريّة العقابيّة التي تعتمدها واشنطن في مسعاها لمقاومة العوامل البنيويّة للانكماش في الناتج المحلي الأميركي، وعلى رأس ذلك الدين الفدرالي الضخم المقدّر بـ36.2 تريليون د.أ أي أكثر من 131 بالمئة من الناتج المحلي الأميركي وحوالي 35 بالمئة من السيولة العالميّة بالدولار[1]، وهذا الدين المتراكم هو نتيجة العجز المزدوج في الموازنة الفدراليّة الذي تجاوز 6.3 من الناتج الأميركي وفي العجز في الحساب الجاري الذي تخطى 4.5 بالمئة منه. إنّ معالجة هذا المستوى من العجز يحتاج إلى إجراءات نقديّة وماليّة تضييقيّة شديدة، لكنها لن تكون كافية على المدى الطويل، وستضطر أميركا إلى استعمال فائض قوتها السياسيّة ومكانتها العالميّة مرّة تلو أخرى لاستيعاب النتائج، تارة بامتصاص الفوائض لدى الدول الحليفة تحت مسمّيات شتى (استثمارات، شراء أسلحة، تمويل عمليّات أميركا في الخارج...)، وأخرى من خلال توسيع مناطق النفوذ الاقتصادي في المناطق المفيدة من

[1] إذا احتسبنا الدين الأميركي الفعلي الذي يشمل كل المطلوبات الحكوميّة زائدًا المديونيّة الضمنية لأنظمة الضمان الاجتماعي فإن نسبته إلى الناتج وإلى السيولة الدولارية في العالم تصل إلى 450 بالمئة و160 بالمئة على التوالي ما ينذر بأزمة خطيرة في أسواق المال والنقد يمكن أن تؤثّر على مكانة الدولار الأميركي بوصفه عملة الاحتياط العالميّة

العالم، كمنطقتنا، إلى جانب خفض النفقات الخارجيّة (كتجميد عمل وكالة التنمية الأميركية USAID). وبذلك تكون أميركا في موقع السحب Leaking من دورة الاقتصاد العالمي لا في موقع الحقن Injection فيه. ويمكن الاستنتاج بأنّ إجراءات ترامب الحاسمة تكتسب فعاليّة ظرفيّة، لكنها تتصف بالسطحيّة والتبسيط ولا تتناسب مع تعقيد العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة وعمق محرّكاتها.

1. توترات جيو اقتصادية

وفي إطار المعالجات الانكماشيّة، فرض الرئيس الأميركي مطلع شهر نيسان 2025 رسومًا جمركية بنسب تتراوح بين 10 و50 بالمئة على حزمة واسعة من السلع المستوردة من 185 دولة صديقة ومنافسة للولايات المتحدة الأميركية، وأضاف إليها رسومًا أخرى على الاتحاد الأوروبي وغيره في شهر تموز، وهذا عدا النسب الخياليّة على الواردات من الصين. وإذا طُبّقت هذه الزيادات فستطلق موجّة ركود تضخمي لها تأثيرات ثقيلة على الاقتصاد العالمي ولا سيما الاقتصادات المعتمدة على التصدير والتحويلات. ويمكن رسم خط بياني متذبذب صعودًا ونزولًا للرسوم الجمركيّة التي فرضتها الإدارة الأميركيّة في عقد من الزمن، والتي أُعيد النظر بها أكثرمن مرّة على نحو مقوّض للثقة ومبدّد للاتساق المطلوبين لاستقرار العلاقات الاقتصاديّة بين الدول.

وتحاول أميركا موازنة الإجراءات الانكماشية بأخرى توسعيّة، فأقرّ الكونغرس الأميركي في شهر تمّوز 2025 حزمة تخفيض ضريبي شامل هائلة بقيمة إجماليّة تُقدّر بـ4.5 تريليون د.أ. مع طموحٍ بأنّ تساهم على المدى المنظور في تحفيز الاقتصاد، لكن هذه الحزمة ستزيد الدين العام الأميركي بنسبة 10 بالمئة على الأقل خلال عقد من الزمن ما يعمّق الأزمة، ويدفع الإدارة الأميركية مجددًا إلى اتخاذ تدابير انكماشيّة أكثر وقعًا.

وتُفرَض الرسوم الجمركيّة لأسباب "قوميّة" وبوصفها وسيلة ردع للخصوم، والمنافسين، وتحفيزًا للحلفاء، والأصدقاء. ويبدو الأثر السياسي لرفع الرسوم أكبر بكثير من أثرها الاقتصادي، ولاسيما في الحرب التجارية مع الصين. فزيادات الرسوم المتكرّرة لم تنعكس إيجابًا على العجز في الحساب الخارجي الأميركي. وهذا مردّه إلى اختلاف مرونات الطلب والعرض بين الولايات المتحدة وبين الدول المنافسة لها. فمثلًا مرونة الطلب السعريّة في الصين على السلع المستوردة من الخارج هي أعلى من مرونة الطلب السعريّة في أميركا، وفي المقابل مرونة العرض السعريّة في الصين هي أعلى من مثيلتها الأميركيّة. وبسبب التفاوت بين المرونات يتباين الأثر التجاري للرسوم الجمركيّة على الطرفين، فإذا كانت النسب المفروضة على السلع المتبادلة هي نفسها في البلدين، فإن مرونات العرض المرتفعة تدفع المستهلك الصيني إلى إحلال السلع المنتجة محليًّا محل السلع المستوردة بمستويات أعلى مما سيفعله المستهلك في اميركا التي تمتلك اقتصادًا متدني المرونة في إنتاج السلع المشمولة بالرسوم. ويحدث الأمر نفسه في الاستيراد الذي ينخفض في الصين نتيجة رفع الرسوم بنسب أعلى من انخفاضه في أميركا. وفي العموم يكون انخفاض الاستيراد على المستوى العالمي بسبب زيادة الرسوم أكبر من ارتفاع الناتج، وهذا يكرّس الركود التضخمي ويخفّض

الرفاهية الإجمالية للسكّان. لكن توزيع الخسائر الناتجة عن القيود التجاريّة لن يكون متساويًا بين الدول ويُتوقع أن تكون الولايات المتحدة في رأس قائمة المتضرّرين.

وتترك التوترات الجيوسياسية، والإجراءات الحمائية بصمتها الداكنة على المؤشرات الاقتصاديّة، ولا سيما على انتظام سلاسل التوريد وكفاءة إنتاج السلع ذات القيمة المضافة التكنولوجيّة العاليّة وعلى الإمدادات من السلع الأساسيّة، ويُتوقع أن تقابل واشنطن ارتفاع معدلات التضخّم الناتجة عن ذلك بالإصرار على سياساتها النقديّة والماليّة التقييدية، وإبطاء العودة إلى التوسّع المالي والنقدي. ويلاحظ أنّ ارتفاع الأسعار الناتج عن صدمات العرض هو النتيجة المباشرة والفوريّة للحروب في أوكرانيا وفلسطين والبحر الأحمر وضد إيران، ما يعيد إلى صدارة المشهد قطاع الطاقة بوصفه مركز الصراع والمنافسة العالمي. وبذلك لا يكون مستغربًا تخلّي أميركا وبعض الغرب عن سياسة الطاقة الخضراء والمستدامة ومضاعفة الاستثمار في الطاقة الأحفورية التقليدية.

2. تصدير الأزمات

ويواجه نهج الحرب التجاريّة التي تقودها الولايات المتحدة ثلاثة تحديات: الأول، التوزيع غير المتوازن للخسائر على النحو المذكور أعلاه والذي لا يصبّ بطاحونة الاقتصاد الأميركي. والثاني، عنق الزجاجة الذي تشكله التجارة في المعادن والموارد الاستراتيجية والتي لا يمكن من دونها إنتاج السلع التكنولوجيّة أو الوسائط المطلوبة لإنتاج هذه السلع، رغم ضآلة الوزن النسبي لهذه المعادن في سلة السلع المُتاجر بها عالميًّا. فمثلًا بلغ حجم سوق العناصر الأرضيّة النادرة 12.4 مليار د.أ عام 2024، ما يساوي 0.037% فقط من التجارة العالميّة لكنها تُعدّ عصب الصناعة العالميّة[2]. وتستحوذ الصين على حوالي نصف الاحتياطي العالمي من هذه المعادن (44 مليون طن من أصل حوالي 90 مليون طن، أمّا الإنتاج الصيني فبلغ 270 ألف طن عام 2024 أي ما يعادل 70 بالمئة من الإنتاج العالمي ويصل إلى 90 بالمئة في إنتاج بعض المغناطيسيّات الهامّة)، فيما لا تتجاوز حصة أميركا 2.1 بالمئة من مجموع احتياطيّات المعادن النادرة في العالم وحوالي 11 بالمئة من مجموع إنتاجها. ولذلك توصل الطرفان إلى تسوية مبدئيّة في حزيران 2025 تحصل بموجبها الولايات المتحدة على معادن نادرة ضرورية مقابل تخفيف بعض القيود التجاريّة على الصادرات الصينيّة والسماح للطلاب الصينيّين بالتسجيل في الكليّات والجامعات الأميركيّة. أمّا التحدي الثالث فهو أنّ مبالغة واشنطن في استعمال سلاح العقوبات وتكرار لجوئها إلى نهج الحرب التجاريّة ينعكس على الثقة الخارجية بالعملة الأميركيّة، ويهدّد دورها العالمي بوصفها عملة احتياط وتداول وملاذًا آمنًا.

وتعبّر القوميّة الاقتصاديّة عن نفسها أيضًا ببحث أميركا والغرب عن حلول للأزمات الاقتصادية من خلال التوسع ونقل آثارها إلى الخارج وتوظيف الريع الأمني

[2] تتكون عائلة المعادن النادرة من 17 عنصرًا وتدخل في مجموعة واسعة من المنتجات الرئيسيّة التي تشمل صناعة المغناطيس بما فيه القادر على تحمّل حرارة عالية، والعديد من العناصر الأخرى المستخدمة في صناعة الطائرات والمحرّكات الكهربائيّة والصواريخ والقرصنة فائقة التوصيل والطب النووي والبصريّات والليزر والإجهزة الإلكترونيّة، وغيرها.

لمصلحتها. فلم يتورّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن طرح أفكار مثل: ضمّ كندا إلى الولايات المتحدة لتكون الولاية الأميركيّة الـ 51، وشراء جزيرة غرينلاند، ووضع اليد على غزة بعد تهجير سكانها لإقامة مشروع اقتصادي ضخم عليها. وعلى الرغم من غرابة هذه الأفكار والطرافة السوداء لبعضها، فإنّها تبيّن الطرق المسدودة التي تواجهها أميركا في معالجة أزماتها، وضخامة الموارد المطلوبة لها.

3. الريع الأمني

وتسعى واشنطن إلى جباية ما نسمّيه الريع الأمني من الدول المستفيدة من حمايتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، الضغوط التي مارسها ترامب في ولايته الأولى على الدول النفطيّة والذي أثمر وعودًا سعودية بتوظيف تريليوني د.أ في أميركا. وفي ولايته الثانية حصل ترامب خلال جولته الخليجيّة (منتصف أيار 2025) على تعهدات بتريليونات الدولارات، ووصف زيارته بأنها "انجح زيارة قام بها أي شخص لأي مكان... زرنا قطر والسعوديّة والإمارات وجلبنا حوالي 5.1 تريليونات د.أ". وليس بعيدًا من ذلك اضطرار الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي لتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة الأميركيّة حصلت فيه الأخيرة على الحقّ بالوصول إلى المعادن النادرة في أوكرانيا مقابل ما تتلقاه من دعم في حربها مع روسيا، وذلك تحت غطاء صندوق استثماري لإعادة إعمار أوكرانيا يُدار بصورة مشتركة بنسبة 50 بالمئة لكل طرف.

وفي جباية الريع الأمني أيضًا، طالبت واشنطن بإصرار الدول الأوروبية برفع إنفاقها العسكري إلى 5 بالمئة من الناتج في حين تبلغ هذه النسبة حاليًا 1.3 بالمئة فقط من مجموع ناتج الاتحاد الأوروبي، وبذلك تكون أوروبا بنظر واشنطن الراكب المجاني Free rider في قطار الحماية الأميركية، علمًا أنّ زيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي نقطة مئوية واحدة يكبّد هذه الدول حوالي 220 مليار د.أ سنويًا.وقد انصاعت الدول الدول الأوروبيّة للضغوط الأميركيّة حيث اتفق أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو)، باستثناء إسبانيا، خلال القمّة التي انعقدت في لاهاي يومي 24 و25 حزيران 2025، على رفع الإنفاق على الدفاع والأمن إلى نسبة 5 بالمئة من الناتج المحلّي لكلّ دولة بحلول 2035. ولا تكفّ واشنطن عن تكرار أن الصين، المنافس الاقتصادي والتجاري الأكبر لها، تستفيد من المظلّة الأمنية الأميركية في تسيير خطوط التجارة عبر العالم، وأنّ عليها، حتى لا تظلّ بدورها راكبًا مجانيًّا، أن تؤدي ثمن هذا الريع في علاقاتها الاقتصاديّة مع الولايات المتحدة ومع العالم.

ويتعامل الغرب مع عمليات إعادة الإعمار على أنها جزء من نظام العقوبات الأوسع ومن سياسات الجباية العكسيّة للريع الأمني، فمنع الإعمار تارة يكون معلنًا (مثل قانون قيصر ضد سوريا في عهد النظام السابق) أو غير معلن (إعادة إعمار لبنان)، وفي الحالتين يُربط السماح بالإعمار بالحصول على مقابل اقتصادي (تحويل البلدان المُعاد إعمارها إلى منطقة نفوذ اقتصادي أميركي) أو سياسي (تنازلات في ملفات التطبيع وغيره).

ويكتسب الريع الأمني المرتبط بإعادة الإعمار أشكالًا عدّة ذات نطاق واسع، كما في لبنان الذي يواجه توافقًا خليجيًّا-غربيًّا على حجب أموال إعادة الإعمار، وتصنيف ما يصل منها ضمن جرائم تبييض أموال.

وسيظل الأمر على هذه الحال إلى حين الحصول على تنازلات استراتيجيّة تتعلق بسلاح المقاومة وموقف لبنان من الصراع ضد "إسرائيل"، وتكوين الحياة السياسيّة على أسس جديدة، وتعميق الروابط الاقتصاديّة والماليّة للبنان مع الغرب على حساب الآخرين.

ويواجه لبنان مزيجًا من "السلام الليبرالي" والتطبيع "الإبراهيمي". فبعد حرب العراق 2003 روّج الأميركيّون للسلام الليبرالي الذي يدعو إلى إعمار البلدان المدمّرة في الحروب على نحوٍ يُكرّس ليبرالية الاقتصاد ويعطي المتعاقدين والشركات الأميركيّة ولا سيما المرتبطة بالجيش الأولويّة على ما عداها في مشاريع الإعمار. أمّا التطبيع الذي يلوح في أفق دول المشرق وما تبقّى من دول الطوق فيبدو شديد الاتساع وعالي الكلفة وشديد التطلّب لمن يُدفع إلى قطاره. ولا يقف التطبيع عند حدود نسج علاقات بين الدولة المطبّعة و"إسرائيل" بل يتعدّى ذلك إلى تغيير تموضعها الجيواقتصاديّ، ودفعها إلى الانضواء في المشاريع الإقليميّة الكبرى التي يُراد لكيان العدو أن يكون عقدة وصلها، مع ما ينطوي عليه ذلك من كبح مسار التحوّل شرقًا وتقييد العلاقات الاقتصاديّة لبلدان المنطقة مع الدول غير الغربيّة، والحؤول دون الاستفادة من وفرة الموارد الاستثمارية في الشرق وسهولة الحصول عليها. وتتضمن المقاربة الاقتصاديّة التي تريد واشنطن فرضها على المنطقة إعادة توزيع الموارد داخل المنطقة وبينها وبين رعاتها الخارجيين على نحو يتناسب مع موجبات الصراع العالمي. وبقول أوضح يضع التطبيع حدًّا لإمكانيّة دخول لبنان في شراكات تناسب تقديره لمصالحه ضمن مقاربة الأرباح والخسائر، كما في الشراكة مع الصين في مجالات البنى التحتيّة، ومع روسيا في مجال النفط، ومع إيران في العديد من المجالات. بل يلوّح الموفدون الأميركيّون للمسوؤولين بلبنان بإمكانيّة تجاهل الإصلاحات والحصول على تمويل سهل إذا ما لبّوا ما هو مطلوب منهم. وبذلك يكون الإمعان في التوجه غربًا مانعًا لتوسيع علاقات لبنان الاقتصاديّة مع الخارج، ومعرقلًا للإصلاحات، وعقبة أمام تطوير القاعدة الإنتاجيّة والتكنولوجيّة للاقتصاد اللبناني.

4. صعود التكنو-رأسمالية

ويُلقي ما تقدّم بظلاله على النظام السياسي والاقتصادي العالمي الذي يشهد تغيّرًا في القوى الفاعلة والمؤثرة عليه، ويتقاطع ذلك مع التحوّلات الناتجة عن التطورات التكنولوجية وتجذّر حضورها في الاقتصاد العالمي بأكثر من وجه.

فمن ناحية نشأت طبقة تكنو-رأسمالية من زاوية للنظر وتكنو-ريعية من زاوية أخرى صار لها اليد الطولى في تقرير مسارات الأمم. الصفة التكنو رأسمالية لهذه الطبقة تتعلق بسرعة نموّ الشركات المعتمدة على التكنولوجيات الأكثر تقدمًا، على صُعد الربحيّة والرسملة والقيمة السوقيّة، بحيث يجري بوتيرة أعلى بكثير من الشركات الأخرى، فمثلًا تتصدر الشركات التكنولوجية المراتب الخمس الأولى عالميًا من حيث القيمة السوقية، لتأتي بعدها شركة النفط السعوديّة آرامكو في المرتبة السادسة تليها شركات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة أيضًا. وهي طبقة تكنو ريعية كون إيرادات هذا النوع من الشركات يفوق بكثير نمو عوامل إنتاجها (العمل، الرأسمال) ونمو إنتاجية هذه العوامل. وتتصف هذه الشركات

بمعدلات مرتفعة للرأسمال/ المخرجات Capital-Output، وقدرة منخفضة على تشغيل اليد العاملة وتوليد فرص العمل. وبذلك تكون الإيرادات الضخمة ذات المنشأ التكنولوجي مشابهة من حيث طبيعتها الريعيّة، للإيردات المتأتية من الموارد الطبيعية، مع ما يرافقها من ظواهر اقتصادية سلبية كلعنة الموارد، وسوء توزيع الثروة على المستوى العالمي. ويزيد من الأثر الريعي لتعميق دور التكنولوجيا في الاقتصاد تضخّم حجم أعماله، كما في عائدات صناعة أشباه المواصلات التي يُتوقع أن تصل عام 2030 إلى حوالي تريليون د.أ أي ثلث إجمالي عائدات النفط في العالم تقريبًا.

المهم في السياق، هو أنّ طبقة رجال الأعمال هذه (التكنو- رأسمالية/ ريعية) باتت هي المسيطرة على القرار السياسي في عدد من الدول الكبرى (وعلى رأسها أميركا)، فانتقلت من كونها جماعة ضغط وطبقة مؤثرة على متخذي القرار، إلى أن تكون هي نفسها في موقع القرار. بل إنّ الطريقة التي تؤدي بها هذه الطبقة دورها في المجال السياسي تسمح أيضًا بإطلاق صفة التكنو إقطاعية عليها، إذ إنّها تتحكّم بتوزيع الأصول التكنولوجية وشروط تشغيلها، وتستحوذ على الشطر الأكبر من القيم المضافة الناتجة عن التوظيفات المرتبطة بها.

ويتعامل الغرب مع دول العالم على أساس تقسيم بين مناطق مفيدة وأخرى غير مفيدة. الأولى تكون في قلب الصراع والمنافسة العالميّين وفي مركز اهتمام الدول والمستثمرين والباحثين عن الفرص، فيما تُترَك الثانية إلى مصيرها. ولا يقتصر هذا التصنيف بين مفيد وغير مفيد على المقارنة بين الدول، بل يشمل مناطق داخل الدول نفسها، فسوريا هي دولة "مفيدة" بالعموم لموقعها الجغرافي-والاستراتيجي، لكن مناطق النفط في الشرق، والحدود مع الجولان في الجنوب، والشواطىء في الغرب أكثر فائدة من المناطق الداخلية. وفي السعوديّة التي تتربع بطبيعة الحال على رأس قائمة البلدان المفيدة، تُعدّ المنطقة الشرقية ومناطق الساحلين الشرقي (على الخليج) والعربي (على البحر الأحمر) فيها، مفيدة أكثر من مناطقها الداخلية. وفي إفريقيا تكتسب مناطق الثروات الطبيعية صفة المفيدة دون غيرها من المناطق. وسنلاحظ أنّ أهمية الدول ترتبط عكسيًا بطول أمد النزاعات فيها وطرديًا بمستوى التدخلات الخارجيّة في شؤونها. ويتوقع أن تكون مجتمعات المنطقة أرضًا خصبة لتلقي النتائج الحرجة للتحولات المذكورة في الاقتصادي العالمي، فمعظمها مناطق مفيدة بالتصنيف أعلاه، وتدّر ريوعًا جغرافية أو من الثروات الطبيعية، لكن إلى جانب ذلك ستكون عرضة للضغوطات السياسية والاقتصادية في استكمال الحرب ضد المقاومة والقوى الاستقلالية بطرق أخرى.

ولأنّ المنطقة مفيدة بالمعيار المذكور أعلاه، تتوالى الطروحات التي ترى في مآسيها وويلاتها مدخلًا إلى جني المكاسب الاقتصاديّة الفوريّة أو الحصول على مكاسب سياسيّة تمهّد بدورها لوضع اليد على مواردها الطبيعيّة والجغرافيّة. ولم يُخف ترامب الصلة بين الحرب والكسب، في خطته السوريالّية لتحويل غزّة إلى "ريفييرا الشرق الأوسط"، والتي تبنّى فيها دون جهد خلاصات دراسة وضعها الأستاذ "الإسرائيلي"-

الأميركي في جامعة جورج تاون جوزيف بيلزمان في تموز 2024. وتقترح الدراسة المذكورة، التي تنطلق من الرواية الصهيونية في تبرير إبادة غزة، إخلاء القطاع من السكان وتسوية أبنيته أرضًا، لتتولى بعد ذلك شركات أميركيّة إعادة إعمار البنية التحتية وإقامة منشآت سكنية واقتصادية تشغّلها على مدى 50 عامًا، وحينها فقط يفُكَّر بإعادتها إلى "أناس" غير محدّدين في المنطقة.

والغريب في الدراسة، التي يصعب أن تجد طريقها إلى التطبيق، أنها تقدّر كلفة هذا "المشروع الاستثماري" بما بين 1 و2 تريليون دولار أميركي، تنفق في مدّة زمنية تتراوح بين 5 و10 سنوات، فيما لا تزيد كلفة إعادة إعمار المساكن المهدّمة لأبناء غزة وبناها التحتية ومؤسساتها عن 80 مليار د.أ وفق متوسط التقديرات. وهذا الفارق يدلّ على أنّ هدف المشروع ليس إعادة إسكان أبناء غزّة في أرضهم، بل ضمّ المنطقة إلى سلسلة المدن العقارية السياحيّة التي تنتشر على امتداد شواطئ المتوسط الجنوبيّة والشرقيّة.

وفي لبنان يحصل الأمر نفسه، فلا تخفي الولايات المتحدة ومن يدور بفلكها في المنطقة وفي الداخل، نواياها عرقلة إعادة إعمار ما هدّمه عدوان 2024 على لبنان، ودفع الأمور نحو نموذج للإعمار يتماشى مع أهداف الحرب إذا ما سُمح به. وهذا لا يقف عند تلبية لبنان الشروط السياسيّة المعروفة، بل يتعداها إلى رسم المستقبل الاقتصادي للبلد على نحو يتناسب مع التصور العام لجعل المنطقة حديقة خلفيّة للمصالح الغربيّة.

وتُقدر كلفة الإعمار ما تهدم من مساكن وكلفة إيواء العائلات التي فقدت مساكنها وترميم المباني المتضررة في لبنان، بحوالي 7 مليارات د.أ، من ضمنها، خلافًا للمبالغات والتهويل، حوالي 4 مليارات د.أ لإعمار المباني المهدّمة كليًّا. ويشمل ذلك بناء ما يقارب 50 ألف وحدة مهدمة كلّيًا وما يماثلها من الوحدات المصابة بأضرار جسيمة. ويقطن هذه المباني مئات آلاف من السكان ويشكلون حوالي 20 بالمئة من المجتمع المستهدف بالحرب.

لكن ما يساور الغرب من طموحات وأفكار ليس قدرًا، بل إنّه يقابل بمقاومة فعّالة، حيث نجح حزب الله حتى تاريخه في إنجاز حوالي 60 بالمئة من برنامج الإيواء والترميم، الذي يشمل حوالي 390 ألف متضرر وتقارب الكلفة الإجماليّة لهذا البرنامج 30 بالمئة من مجموع كلفة إعادة الإعمار.

تحوّلات جيو-اقتصادية وتأثيرها على إعادة الإعمار

القومية الاقتصادية الجديدة

تبرز الحاجة إلى إعادة الإعمار في خضمّ تحوّلات عالمية، أهمها ظهور القومية الاقتصادية الجديدة أساسًا للنظام العالمي، مما يضفي على عمليات الإعمار صفة صراعية. تقود إدارة ترامب نسخة متشددة من هذه النزعة، مستخدمة مبدأ "السلام من خلال القوة" لفرض سياساتها.

أدوات الهيمنة الأميركية

العقوبات

قطب الرحى في رؤية واشنطن، لا تقتصر على قرارات رسمية بل تشمّل حصاراً غير معلن وعرقلة برامج الإعمار.

الحرب التجارية

فرض رسوم جمركية عقابية لمقاومة الانكماش الاقتصادي، مما يؤثر على الاستقرار العالمي.

جباية الريع الأمني

إرغام الدول على دفع كلفة الاستفادة من المظلة الأمنية الأميركية، سواء بصفقات أسلحة أو استثمارات.

إعادة الإعمار سلاحًا

نموذج غزّة: مشروع استثماري لا إنساني

خطة لتحويل غزّة إلى "ريفييرا" بتكلفة 1-2 تريليون دولار، بينما كلفة الإعمار الحقيقية 80 مليار دولار فقط. الهدف هو ضم المنطقة للمشاريع العقارية وليس إعادة السكان.

نموذج لبنان: عرقلة مقابل تنازلات

ربط السماح بإعادة الإعمار بشروط سياسية واقتصادية، أهمها التطبيع والتخلّي عن سلاح المقاومة، وربط مستقبل البلد بالمصالح الغربية.العقارية وليس إعادة السكان.

تحدّيات ومقاومة

1. خسائر اقتصادية:
الحرب التجارية التي تقودها أميركا لا تصب في صالحها بسبب التوزّع غير المتوازن للخسائر.

2. الاعتماد على الموارد:
الاعتماد على الصين في المعادن النادرة الحيوية يمثّل نقطة ضعف استراتيجية.

3. تآكل الثقة بالدولار:
الاستخدام المفرط للعقوبات يهدد مكانة الدولار كعملة عالمية

المقاومة الفعالة على الأرض

في مواجهة هذه السياسات، تقوم المقاومة بجهود فعالة. في لبنان على سبيل المثال، طموحات الغرب ليست قدراً محتوماً. لقد نجح حزب الله حتى الآن في إنجاز 60% من برنامج الإيواء والترميم للمتضررين من العدوان، مما يثبت أن الإرادة المحلّية قادرة على مواجهة هذه المشاريع.

من إعداد المركز

5. نماذج إعادة الإعمار

يسلّط ما تقدّم الضوء على الصلة الوطيدة بين النماذج التي تحكم إعادة الإعمار والمستقبل السياسي والاقتصادي للبلدان المصابة بالحرب، والتي يمكن حصرها، اقتباسًا من حاضر المنطقة وتاريخها القريب، بثلاثة نماذج:

النموذج الموجّه غربًا West oriented، والذي يرى في عمليّات إعادة الإعمار استكمالًا للحرب وتحقيقًا لأهدافها، ويقيّدها تمويلًا وتخطيطًا وتوقيتًا بقيود سياسيّة ثقيلة، ويضع قرارها بيد الخارج. يتعارض هذا النموذج مع السيادة الوطنيّة، ويترافق غالبًا مع إجراءات عقابيّة تعمّق من أزمة المجتمعات المُراد إعمارها، لإرغامها على التنازل ولإحداث تحوّلات اجتماعيّة وسياسيّة في أوضاعها. ولا نحتاج إلى جهد كبير للتحقّق من أنّ معظم البلدان التي مرّت بحروب قاسيّة واحتاجت إلى مساندة للإعمار، كانت هدفًا للعقوبات الأميركيّة والغربيّة ولضروب شتى من الحصار، تحقيقًا لنتائج الحرب أو استثمارًا في ويلاتها. وقد نجح ذلك (إلى جانب عوامل أخرى) في تغيير النظام السياسي في سوريا، ويُراد له أن يؤثر على الأوضاع السياسيّة في لبنان وأن يقرّر مصير قطاع غزة وفلسطين والمنطقة عمومًا، وقبل ذلك دُفع طرفا النزاع في السودان إلى خوض سباق التطبيع مع العدو كسبًا للدعم الأميركي والغربي والخليجي، ويُراد تكرار الأمر نفسه في ليبيا وغيرها. والصيغة المفضّلة لهذا النموذج هي ما يُطلق عليه في أدبيات إعادة الإعمار، السلام الليبرالي الذي يزعم أنّ من وظائف الإعمار منع "عودة التمرّد"، ودمج المجتمعات والدول المتضررة بمشاريع اقتصاديّة وسياسيّة كبرى إقليميّة ودوليّة. هذا النموذج الذي يتبنّى في الظاهر الصفة الليبراليّة، يتماشى في واقع الحال مع السياسات الاقتصادية القومية، التي ترى أنّ عمليّات إعادة الإعمار هي جوهر ما يسمّى اليوم التالي للحرب، بل فصلها الأخير والأهم. كما في مسعى إخلاء غزة من سكانها بعد إنهاء الحرب، وإبطاء إعادة إعمار لبنان بانتظار بزوغ فجر اليوم التالي.

وتختلط الأبعاد الاقتصادية/ الآيديولوجية في النموذج الموجّه غربًا مع ملامحه السياسية، فأحد أركان هذا النموذج هو إبعاد الدولة عن التخطيط المركزي لإعادة الإعمار وتولّي دور أساسي فيها، واختيار طريقة تنفيذ المشروع وأهدافه بناء على تصوّرات المخطّطين والممولّين من ذوي المآرب الخاصّة، وليس إستنادًا الى المصالح التي يضعها السكان لأنفسهم. ويكفي أن نلقي نظرة على ما سُرّب عن "خطّة عربيّة" لإعادة بناء غزّة (بقيمة 53 مليار د.أ)، وقيل إنّ الزعماء العرب ناقشوها في قمّة الرياض غير الرسميّة، لنكتشف ما تنطوي من تحيّز إلى النظرة الأميركيّة للأمور، رغم أنّ الخطّة قُدّمت في قالب "مواجهة خطة ترامب" التهجيريّة. فالمرحلة الأولى (بقيمة 20 مليار د.أ) المخصّصة للتعافي تتضمن إزالة الركام وبناء مساكن مؤقتة، فيما تُربط المرحلتان الثانية والثالثة بشروط سياسيّة من بينها ضمان عدم تكرار هجمات مماثلة لهجوم السابع من تشرين الأول 2023. وتُصنّف الخرائط المسرّبة للخطّة مناطق غزّة وفق معايير ظاهرها تقني وعلمي لكنها في واقع الحال تلبي مطالب العدو بإقامة مناطق عازلة بين القطاع من جهة وأراضي 48 المحتلة وسيناء من جهة

أخرى، وكذلك فصل المناطق بعضها عن بعض وإعادة نشر السكّان على نحو ملائم للخطط الأمنيّة الموضوعة على طاولة البحث.

ويتعمد أنصار النموذج الموجّه غربًا تجزئة مشروع إعادة الإعمار إلى أقسام صغيرة لتمكين المقاولين من إدارة العملية برمّتها، في إطار ما يُسمّى رأسمالية المقاولين. فهؤلاء يتمتعون بمرونة كبيرة ولديهم القدرة على اجتذاب الموارد وتوظيفها وفق برنامج زمني يمكن بسهولة السيطرة عليه، كما أنهم قادرون على الوصول إلى التمويل المطلوب من مصادر عامة وخاصة بشروط وقيم مناسبة، والأهم من ذلك قدرتهم على ضبط أداء القائمين على عمليات الإعمار من خلال الأذرع البيروقراطية الطويلة لقوات الاحتلال والغزو، حيث يمتلك الجيش الأميركي جيوشًا موازية من المتعهدين والمقاولين.

ثاني نماذج الإعمار هو النموذج التقليدي ذو الطابع المركزي، والذي تديره الدولة بغضّ النظر عن مصادر التمويل الداخليّة والخارجيّة. هذا النموذج الذي أدى دورًا ما في خطة النهوض الاقتصادي في لبنان ما بعد الحرب الأهليّة، وفي إعمار طرفي الحرب العراقيّة-الايرانيّة، لم يعد حاضرًا في تجارب الإعمار اللاحقة. وبخلاف النموذج السابق، تنطلق الدولة في تخطيطها للإعمار من تصورها للمصلحة العامة، التي من المفترض أن تتطابق بقدر كبير مع مصالح السكان، لكن الصفة الريعيّة لهذه العمليّة والخلل في آليّات اتخاذ القرار يفصلانها عن العقد الاجتماعي العام، فتميل إلى منظور المموّلين تارة وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص تارة أخرى. والمشكلة أنّ النقاش العام الذي يُفترض بالدولة الانطلاق منه لوضع أولوياتها الإعمارية، يتأثر بطبيعة نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فالدول المُصابة بالعدوان الخارجي في منطقتنا، إمّا أنها مرتبطة بصورة غير مباشرة بالنفط من خلال التحويلات، ما يجعل عقدها الاجتماعي مقوّضًا لوئامها الداخلي ومفضيًا إلى شقاقٍ ونزاع، وإمّا أنها ذات اقتصاد نفطي، يعطّل أو يشوّه الخلفيّة التعاقديّة للمواطنة، التي من أول شروط اتساقها وتوازنها أن تتّصف بالتبادليّة بين الدولة التي ترعى الصالح العام والأفراد الذين يؤدّون الضريبة.

ومع ذلك تتجنب الدول والمؤسسات الدولية المتحكمّة بعمليات إعادة الإعمار، دعمَ النموذج المركزي إلاّ إذا كان غرض الدعم تقوية أنظمة مرتبطة به، ومواجهة حركات التحرر والمقاومة، أو إذا كانت إدارة الدولة للإعمار تتناسب مع برنامج قوى الغزو. وحتى في هذه الحالة، يجري ربط البرنامج الإعماري للدولة بتصورات ومخططات وأهداف مستمّدة من القطاع الخاص أو من منّظمات المجتمع المدني المرتبطة بالخارج (مثلًا: شركة سوليدير في تسعينيّات القرن الماضي ودور المنظمات غير الحكوميّة في إعادة الإعمار بعد انفجار المرفأ في لبنان 2020).

ويُعدّ النموذج التضامني الأفضل بين النماذج الإعمارية، وأكثرها فعالية في لجم محاولة جعل الإعمار اليوم التالي للحرب. ويتمحور هذا النموذج حول فكرة المواطنة باعتماده مبدأ الشراكة بين المتضررين من جهة والأجهزة المعنيّة بإعادة الإعمار من جهة ثانية، وهؤلاء يقفون على أرضيّة واحدة مع القوى المقاوِمة للاحتلال والرافضة له. وبذلك يكون

الإعمار من خلال السكان وإليهم ومن أجلهم، ومندمجًا بقوة في العقد الاجتماعي. وأبرز الأمثلة على هذا النموذج هو إعادة إعمار الضاحية بعد حرب تموز 2006 التي تولّاها حزب الله من خلال مشروع "وعد": عمرانيًا، بإعادة بناء المساكن أجمل مما كانت عليه وبما يتوافق مع أولويات المتضرّرين، واجتماعيًا بالحفاظ على تماسك المجتمع وبنيته ونسيجه، واقتصاديًا بجعل الدورة الاقتصادية المرتبطة بإعادة الإعمار داخلية قدر الإمكان، ومغذية لمداخيل المتضررين والمقيمين من السكان.

وبتحليل وقائع ما بعد حرب 2024 التي لم تنتهِ فصولها بعد، نتلمس إرادة خارجيّة وداخليّة للجمع بين المقاربتين التقليديّة /المركزيّة والموجّهة غربًا بخصوص لبنان. في الأولى أقرّ البنك الدولي تمويلًا بالاقتراض بقيمة 250 مليار د.أ يمكن أن تصل إلى مليار د.أ مخصّصة حصرًا للبنى التحتيّة المتضررة في الحرب. ووفق المعايير المنصوص عنها في توزيع المبالغ المرصودة، لا تستفيد المناطق اللبنانيّة المتاخة للحدود مع فلسطين التي تضمّ حوالي 23 قرية وبلدة مدمّرة بصورة كليّة أو شبه كلّية. وتتباطأ الدولة اللبنانيّة في القيام بالخطوات التمهيديّة للإعمار، ومنها ما ورد في البند 28 من لائحة الإصلاحات التي أقرّها مجلس الوزراء في أول جلسة له بعد نيل الثقة، والذي نصّ على إنشاء صندوق مستقّل لإعادة الإعمار، "من أجل حشد الدعم العربي والدولي اللازم لبناء ما تهدّم ومعالجة آثار الحرب على لبنان ولا سيما الاجتماعيّة منها، من دون أي مقايضات وشروط"، وأُقرّ قانون لإعفاء المتضرّرين من الحرب بعد 7 أشهر على اتفاق وقف إطلاق النار وبعد الكثير من الأخذ والردّ، ولم تُبصر النور بعد الآليّات المطلوبة للتعويض على المتضرّرين. وفيما استكملت فرق العمل التابعة لحزب الله إنجاز الغالبيّة العظمى من الإحصاءات فإنّ المؤسّسات الحكوميّة لا تمتلك قاعدة بيانات وافية عن نتائج العدوان. وهذه الوتيرة بطيئة للغاية إذا ما قارناها بورشة ما بعد حرب تموز 2006. بل إنّ الدولة تساير الضغوط الخارجيّة لتعطيل قنوات التمويل غير الرسمي للإعمار، فتشدّد مراقبتها لنقل الأموال وتستهدف قنوات التعويض على المتضررين كما في تعميم المصرف المركزي لحظر التعامل مع جمعيّة القرض الحسن بتاريخ 14 تموز 2025.

ويُراد لعمليّة الإعمار في لبنان أن تكون في جوهرها موجّهة غربًا، حيث تمتلئ جُعَب الموفدين العرب والغربيّين بالشروط السياسيّة والاقتصاديّة و"الإصلاحيّة" التي تعطّل إطلاق تلك العمليّة. ولا يقتصر الأمر على الشروط المتعلّقة بمستقبل سلاح المقاومة، بل يطول لائحة متناسلة من البنود التي يُراد لها هندسة المجالين السياسي والاقتصادي في لبنان وتقرير مصير البلد لأجيال قادمة. ولا يتردد مسؤولون عرب وأجانب وبعض أنصارهم المحليّين في الإفصاح عن أنّ مسار الإعمار في لبنان هو استكمال للحرب بطريقة أخرى، وتُمارس ضغوط على الدولة لعدم القيام بالخطوات اللازمة لوضع الأمور على السكّة الصحيحة، ويعبّر التجاهل الذي لاقته مبادرة العراق إنشاء صندوق عربي لدعم لبنان وغزّة في القمّة العربيّة التي انعقدت ببغداد منصف أيار 2025 عن عمق القرار الإقليمي والدولي لوضع التعافي من الحرب في صندوق المساومات.

بالخلاصة، يُراد للإعمار في لبنان أن يتبنى مقاربة مزدوجة، تقليديّة وموجّهة غربيًا، بما يتناسب مع الرغبة الأميركيّة بإعادة تشكيل الشرق الأوسط، ويخدم نظرة إدارة ترامب للعلاقات الاقتصاديّة بين الدول. وتحقيق هذين الأمرين يقتضي الإطباق التام على المنطقة بوصفها إحدى المناطق المفيدة في العالم وغنيمة تستحق المخاطرة والصراع، ضد القوى الإقليميّة المستقلة والمقاوِمة وفي مواجهة التمدد الصيني الذي يخترق إفريقيا ووسط آسيا وتراوده آمال عريضة بالوصول إلى شرق المتوسط والخليج. ولعل العنوان العريض لكلّ ذلك هو القوميّة الاقتصاديّة التي ترتفع أسهمها في واشنطن، مع ما تنطوي عليه من قيود تجاريّة متشدّدة، وجباية للريع الأمني من أقطار العالم، والتعامل مع المناطق المدمّرة في الجزء المفيد من العالم على أنها فرصة ومجال للاستثمار تقوده الطبقات التكنو رأسماليّة بفئاتها المختلفة وأذرعها العالميّة المتشابكة.

جدول رقم 1 : نماذج إعادة الإعمار

ميزة	النموذج الأول: الموجه غرباً WESTERN-LED	النموذج الثاني: التقليدي / المركزي TRADITIONAL / CENTRALIZED	النموذج الثالث: التضامني SOLIDARITY
الأيديولوجيا الأساسية	السلام الليبرالي؛ النيوليبرالية؛ إنسانية الكوارث	سيادة الدولة؛ التنمية الوطنية؛ سلطة الدولة	المقاومة، التماسك الاجتماعي
الفاعلون الرئيسيون	الدول الغربية، المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية الدولية	الحكومة الوطنية، الشركات المملوكة للدولة، البنك المركزي	فاعلون من غير الدول (أطراف سياسية)، منظمات غير حكومية لها قاعدة مجتمعية
آلية التمويل	مساعدات مشروطة من المانحين؛ استثمار أجنبي مباشر؛ قروض	ميزانية الدولة (غالباً عبر مساعدات أو قروض خارجية)	شبكات مالية غير رسمية (تحويلات المغتربين، دور العبادة، الصناديق المجتمعية)
العلاقة بالسيادة	تآكل السيادة أو الاشتراط على ممارستها	تعزيز وتأكيد على سيادة الدولة	تجاوز السيادة الرسمية أو خلق سيادة بديلة بحكم الأمر الواقع
نهج التخطيط	فوقي (Top-down)، مصمم بالكامل، غالباً ما يكون مضغوطاً أو يتم تعجيله	تخطيط مركزي من قبل الدولة، غالباً ما يكون طويل الأمد ويخضع لمراحل النخب	من القاعدة إلى القمة واليوم؛ التركيز على احتياجات وأولويات المتضررين
التعامل مع السكان	كائنات للهندسة الاجتماعية؛ "مستفيدون سلبيون"؛ "مجرد أرقام	مواطنون أو رعايا للدولة	متضررون؛ بيئة حاضنة
أمثلة رئيسية	سوريا (بعد قيصر)، غزة (خطط البنك الدولي)، وأفغانستان	العراق بعد الغزو الأمريكي؛ إعادة إعمار لبنان بعد الحرب العراقية	لبنان بعد حرب 2006 (مشروع "وعد" حزب الله)
الانتقادات الرئيسية	فرض قيم النخبة؛ إهمال السياق المحلي؛ ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع	ضعف الكفاءة؛ الفساد؛ البيروقراطية	ضعف الكفاءة؛ الفساد؛ البيروقراطية

من إعداد المركز

2. إعمار ما بعد العدوان الصهيوني: قراءة في سياسات ونتائج المساعدات الخارجية للبنان 1990-2025

تُعتبر المساعدات الخارجية وسيلة مرحلية غالبًا ما تلجأ إليها الدول في حالتين: إما لتمويل عمليات إعادة إعمار المساكن والبنى التحتية المهدمة وإيواء المشردين نتيجة الحروب أو الكوارث الطبيعية، أو لمواجهة أزمات مالية واقتصادية استثنائية وتمكين الدولة من استعادة توازنها المالي والاقتصادي. وإلى جانب ما تحمله هذه المساعدات عادة من أعباء قد تثقل خزينة الدولة المقصودة المالية، والتي تتوقف حدتها على طبيعة هذه المساعدات (قروض ميسّرة أو تجارية، هبات مشروطة أو غير مشروطة..) من جهة، وطريقة إدارتها ومجالات توظيفها من جهة أخرى، إلا أن هذه المساعدات قد تحمل معها أيضًا مؤشرات إيجابية تساعد في جذب إضافي للاستثمارات الخارجية المباشرة، مع ما تعنيه هذه الاستثمارات من زيادة في فرص العمل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي زيادة المداخيل الخاصة والعامة.

إلا أن نعمة المساعدات الخارجية يمكن أن تتحول ببساطة إلى نقمة في حالة الاعتماد المفرط عليها وسوء استخدامها، تمامًا كما في حالة الاقتصاد اللبناني الذي بات مدمنًا على المساعدات الخارجية. حيث أدى الاعتماد المتمادي على هذه المساعدات في ظل الفساد وسوء الإدارة، وبغياب الإصلاحات وسياسات واستراتيجيات التنمية المدروسة والمستدامة، إلى تفاقم المديونية والعجز التي باتت تمتص معظم التمويل الخارجي والداخلي، وإلى إحباط جهود التصنيع وزيادة الإنتاج المحلي التي كان لبنان يشهد إرهاصاتها الأولى في ثمانينيات القرن الماضي، بالإضافة إلى تعطيل إمكانيات الإبداع وتحريك المحلية.

فقد تحولت المساعدات الخارجية (وليس الإنتاج المحلي) إلى ضرورة لتعزيز احتياطيات العملات الصعبة اللازمة منعًا لانهيار سعر الصرف وتخفيض كلفة أدوات الدين العام وإطالة عمر السياسات غير المستدامة. مما ساهم بنهاية الأمر في تحويل الاقتصاد اللبناني بالكامل إلى اقتصاد ريعي يعتمد على التحويلات الخارجية بمختلف أشكالها.

ومرة أخرى يتجدد الرهان الرسمي حاليًا على المساعدات الخارجية كحل وحيد لانطلاق ورشة إعادة إعمار البنية التحتية والمباني والمؤسسات التي دمرتها آلة الحرب الصهيونية، في جنوب لبنان والضاحية الجنوبية تحديدًا. مما يشكّل حافزًا لإلقاء الضوء على طبيعة هذه المساعدات ودورها وأبعادها، ليس في إطار العناوين الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية الموضوعة لها وحسب، وإنما في بناء وتطوير دولة مستقلة ومؤسسات فاعلة بحد ذاتها، خصوصًا في بلد كلبنان بات مدمنًا على هذا النوع من التمويل، إلى حد الاعتماد على التمويل الخارجي لتوفير النفقات التشغيلية اللازمة لاستمرار قطاعات أساسية، بدءًا من دفع رواتب العسكريين والمعلمين ودعم خدمات التعليم والصحة والمياه وشبكات الأمان الاجتماعي، وصولًا إلى تجهيز وصيانة أبسط أدوات العمل في مباني وزارات ومؤسسات عامة (مثل ألواح الطاقة الشمسية وأجهزة الكمبيوتر..)، ومرورًا بالأمن الغذائي من خلال اقتراض مبلغ 150 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل مشتريات القمح.

وهذا التقرير لا يهدف إلى إجراء حصر شامل ودقيق للمساعدات الخارجية للبنان طوال العقود الماضية، وإنما توظيف البيانات المتوفرة حول هذا الموضوع للتدقيق والبحث في صحة الرهان مجددًا على المساعدات الخارجية لإنجاز عملية إعادة الإعمار، نظرًا لحساسية هذه العملية وتأثيرها في النسيج الاجتماعي لهذا البلد ومستقبله السياسي. وذلك من خلال البحث في طبيعة هذه المساعدات وتقييم دورها إزاء جهود معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعقدة، بما في ذلك إقفال حلقة المديونية والفقر والتهميش، وصولًا إلى رسم مستقبل أفضل على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1. العوامل المؤسِّسة لدفع لبنان نحو طلب المساعدة والتمويل الخارجيين، ما قبل وما بعد 2019

يواجه لبنان أزمة اقتصادية ومالية متفاقمة وغير مسبوقة، لها جذورها وأسبابها الداخلية والخارجية التي تعود إلى ما قبل انفجار الأزمة في شكلها الراهن سنة 2019. الأمر الذي لم يجد معه المسؤولون اللبنانيون سوى التمسك بالمساعدات الخارجية كبديل لا غنى عنه، في محاولة هي أقرب للهروب إلى الأمام، منها إلى تحمّل المسؤولية في إيجاد الحلول، وبالتالي هو اعتراف غير مباشر بالتقصير والعجز عن وضع خطط وبرامج نافذة للمعالجة، واتخاذ القرارات المطلوبة لتصحيح البوصلة ووضع حد لهذه الأزمة. خصوصًا أن المسؤولين اللبنانيين اعتادوا قرع أبواب "الأصدقاء والأشقاء" الدوليين طلبًا للمساعدات كلما وجدوا أنفسهم أمام أزمة اقتصادية أو مالية داخلية، هي بالأصل من صنع أيديهم، متجاهلين بذلك أنه لا يمكن لأي دولة مستقلة في العالم أن تستمر بالاعتماد على المساعدات الخارجية.

وهؤلاء المسؤولين والسياسيين الرسميين وغير الرسميين، ممن يرفعون لواء السيادة لا يجدون حرجًا في أن يدفع الأجانب أجور ورواتب موظفي الدولة العسكريين والمدنيين وأساتذة التعليم الرسمي، مع علمهم التام أن المساعدات الخارجية غالبًا ما استخدمت من قبل المانحين الأجانب في ابتزاز السلطات اللبنانية والضغط عليها في مواقف وأحداث متعددة. ومن الأمثلة القريبة على ذلك أن الإدارة الأميركية أوقفت دعم أجور عناصر الجيش اللبناني (100 دولار شهريًا) احتجاجًا على قيام الجيش اللبناني بطلب من الحكومة اللبنانية، بتوقيف وترحيل نازحين سوريين موجودين على الأراضي اللبنانية بصورة غير مشروعة. ولم تستأنف هذه الإدارة دفع الدعم النقدي لعناصر الجيش إلا بعد رضوخ الحكومة اللبنانية والتراجع عن هذه العملية.

يُذكر في هذا المجال أن وزير الصحة السابق فراس الأبيض، كان قد صرح خلال إطلاقه الرؤية الاستراتيجية لقطاع الصحة[3] بأن 40% من ميزانية القطاع الصحي في لبنان تعتمد على التمويل الخارجي بشكل أساسي. وبالعودة إلى الأسباب الداخلية للأزمة، فقد أدت السياسات المالية والنقدية منذ مطلع التسعينيات، والمتمثلة في سوء إدارة المال العام والإنفاق المتزايد خارج قوانين الموازنة تحت وطأة كلفة التسويات السياسية التي فرضتها وثيقة الوفاق الوطني أواخر سنة 1989، بما في ذلك التوظيف العشوائي واستخدام الإدارة العامة بأسلاكها المدنية والعسكرية من قبل الزعماء السياسيين وأمراء الطوائف سواءً للإثراء غير المشروع أو

[3] - Minister Abiad Introduced the National Health Strategy Vision 2030, Ministry of Health, February 3, 2023.

لمكافأة مؤيديهم وعناصرهم، من خلال دمج الميليشيات في المؤسسات العسكرية والأمنية. فكان من مخرجات هذا الوفاق قطاع عام فضفاض قليل الإنتاجية تسوده المحسوبيات السياسية والطائفية والفساد، ضمن معادلة راسخة كان لها تأثيرها على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتنموية.

يضاف إلى الأسباب الداخلية أيضًا التثبيت المصطنع لسعر الصرف، بالتزامن مع تعقيم السيولة لضمان نجاح هذه السياسة، إلى جانب استنزاف الاقتصاد من خلال توسع العجوزات في المالية العامة وفي الميزان التجاري، وبالتالي زيادة المديونية مع ما ترتب عليها من استدانة مستمرة لتغطية ديون مستحقة.

فبات جذب الأموال من الخارج وحشد المدّخرات والموارد المحلية بهدف تثبيت سعر الصرف وتمكين الحكومة من تمويل ديونها المنفصلة عن أي من السياسات الاقتصادية الحقيقية او الاجتماعية العادلة، يشكّل الهم المركزي للسلطات النقدية والمصرفية والمالية.

وتحضر في هذا المجال سياسات "الهندسات المالية" التي مارسها مصرف لبنان منذ عام 2016 في محاولةٍ منه للحفاظ على استقرار النموذج الاقتصادي القائم كأحد أسباب هذا الانهيار. وقبلها كانت المصارف تتسابق في دفع الفوائد المرتفعة، والتي تراوحت بين 20% إلى 40% في فترة التسعينيات لتضخيم أرباحها واقتناص المزيد من الودائع، لتوظيفها لدى مصرف لبنان بعوائد مجزية. مما تسبب بتضخيم المديونية وكلفة تمويل الاقتصاد وحصة الفوائد من الناتج المحلي على حد سواء.

والجدير ذكره أن هذه السياسات المالية والنقدية التي نستعرضها إنما كانت محل توافق لسنوات طويلة مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي. والدليل على ذلك أن التدفق غير المسبوق للمساعدات الخارجية من قبل هذه الجهات للبنان كانت تتم بالتزامن مع تلك السياسات وفي ظلها.

وبطبيعة الحال كانت هذه السياسات على حساب حشد المدّخرات الوطنية لتمويل المشاريع الاستثمارية في قطاعات الإنتاج. فبات الاقتصاد ريعيًا يعتمد على القروض والمساعدات لأغراض الإنفاق الجاري مع قدرة محدودة جدًا على الرسملة. وبالنتيجة تراجع النمو الاقتصادي بعدما تحوّل الاستثمار العام والخاص إلى ضحايا جانبية لهذه السياسات. فالأول ضحية التقشف والثاني ضحية الاستيلاء على السيولة لخدمة الدين ونتيجة ارتفاع الفائدة الحقيقية.

فقد انخفض الاستثمار العام من 29% في موازنة سنة 1998 إلى 9,8% في موازنة 2024، في حين انهار الاستثمار الخاص تمامًا مع انهيار القطاع المصرفي، بعد أن كان يشكّل 16.2 % فقط من الموارد المصرفية سنة 1992. علمًا أن حوالي ثلثي هذا الاستثمار الخاص كان يتركز في قطاعات لا تنتج سلعًا قابلة للتبادل، أي القطاع العقاري تحديدًا.

وفي السياسات المالية أيضًا، نجد أن الحكومات المتتالية كانت تتجنب إجراء إصلاحات جدية في النظام الضريبي بما يضمن التوازن المالي ويحقق موارد أعلى للخزينة العاجزة. فبدلًا من فرض الضريبة التصاعدية الموحدة على المداخيل، وإخضاع مداخيل ريعية ومهنية أساسية مرتفعة بقيت خارج دائرة التكليف الضريبي، جرى فرض الضريبة غير المباشرة على القيمة المضافة بمعدل 10% اعتبارًا من العام 2002 (ارتفعت إلى 11% في السنوات اللاحقة)، واتخذ القرار بتحرير الأجواء وخفض الرسوم الجمركية (المتدنية أصلًا) إلى مستوى يكاد لا يذكر ولا يغطي كلفة جباية هذه الرسوم. مما كرّس الواقع الضريبي

بكل تشوّهاته وعلله، وحرم الخزينة من موارد محققة هي بأمسّ الحاجة إليها.

وكان من شأن هذا الواقع الداخلي المأزوم والمشرذم على صعيد الإدارة وصناعة القرار الاقتصادي والمالي والنقدي، أن يفاقم من التأثيرات السلبية للكثير من العوامل الخارجية. وفي طليعة هذه العوامل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ما بعد مرحلة وثيقة الوفاق الوطني في الطائف سنة 1990. حيث اتخذت هذه الاعتداءات تسميات مختلفة منها "تصفية الحساب" في شهر تموز سنة 1993، وعملية "عناقيد الغضب" في شهر نيسان 1996 التي تسببت بأضرار كلّفت لبنان حوالي 500 مليون دولار، ثم عدوان تموز 2006 الذي تسبّب بأضرار بلغت تقديراتها الإجمالية[4] حوالي 2810,5 مليون دولار (توزعت بين 1843 مليون دولار أضرار مباني، و167 مليون دولار أضرار مؤسسات صناعية، و141 مليون دولار قطاع الكهرباء..).

وآخر هذه الاعتداءات الإسرائيلية العدوان الصهيوني المستمر منذ تشرين الأول من العام الماضي حتى تاريخه. وبحسب التقديرات الأولية للبنك الدولي[5] فقد بلغ حجم الأضرار والخسائر الإجمالية التي تسبب بها هذا العدوان حوالي 14 مليار دولار، نفصّلها لاحقًا.

ومع سعي لبنان لتوفير التمويل الدولي من أجل إعادة الإعمار وتعافي الاقتصاد، بعد هذه الاعتداءات الإسرائيلية، تحوّلت قضية المساعدات الخارجية إلى مادة دسمة للابتزاز السياسي من قبل الدول المانحة، وعلى رأسها جهات مثل الولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج. تحاول هذه الجهات استخدام ورقة التمويل كوسيلة ضغط لإحداث تغييرات سياسية وأمنية في الواقع اللبناني القائم، مستغلة وضعًا اقتصاديًا وماليًا هشًا ومتهاويًا ساهمت في صنع حيّز كبير منه هذه الجهات نفسها، من خلال العقوبات المباشرة وغير المباشرة والحصار التجاري والمالي والضغط الإعلامي. هذا إلى جانب عوامل خارجية أخرى حصلت من خارج التوقعات وأثرت في تفاقم الوضع الاقتصادي والمالي، مثل انتشار جائحة كورونا على نطاق واسع سنة 2020 وما أحدثته من ركود عميق، قبل أن يتلقى الاقتصاد اللبناني المنهك ضربة قاضية في أحد أبرز شرايين الحياة لديه، بعد حدوث الانفجار الهائل في مرفأ بيروت في 4 آب 2020 أيضًا. الأمر الذي أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام بنسبة لم يسبق لها مثيل في تاريخ لبنان الحديث، بحيث وصلت إلى 24.6% - وفق البيانات الرسمية للبنك الدولي.

2. دور المساعدات الخارجية وأهميتها في تعويض نقص الموارد المحلية

يمكن للمساعدات الخارجية أن تسهم بشكل فاعل في استقرار اقتصاديات الدول المدينة، ونقلها إلى مرحلة أعلى من النمو الاقتصادي ومستويات الدخل. ومع أن دور هذه المساعدات يمكن أن يكون حاسمًا خلال الأزمات وصياغة مراحل إعادة الإعمار اللاحقة للحروب والكوارث الطبيعية، إلا أن التنمية المستدامة والنتائج النهائية تتطلب إصلاحات وتغييرات مؤسساتية أعمق، واستخدامًا فاعلًا لتلك الموارد الخارجية. وذلك وفق خطط وبرامج إصلاح اقتصادي ومالي ومؤسساتي مدروسة ضمن إطار من التوافق الوطني.

[4] - بحسب تقديرات المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

[5] World Bank and National Council for Scientific Research," LEBANON RAPID DAMAGE AND NEEDS ASSESSMENT (RDNA)", MARCH 2025.

وكثيرًا ما ساعد التمويل الخارجي دولًا نامية في الانتقال إلى مصاف الدول المرتفعة الدخل، من خلال الالتزام بسياسات اقتصادية واجتماعية مدروسة وطويلة المدى لزيادة النمو الاقتصادي وتطوير التعليم وتحديث القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية والتشريعات وتأمين الاستقرار المالي.

وتبرز كوريا الجنوبية كأحد أفضل الأمثلة الحديثة نسبيًا على حسن استخدام المساعدات الخارجية والدور الإيجابي للتمويل الخارجي. حيث تمكنت هذه الدولة النامية بمساعدة مؤسسات التمويل الدولية من الانتقال من دولة نامية منخفضة الدخل ومدينة في أعقاب الحرب الكورية (1950-1953)، إلى دولة حديثة مرتفعة الدخل ودائنة في تسعينيات القرن الماضي. لكن هذا التمويل الخارجي اقترن بسياسات تنموية صارمة مدروسة ومستدامة. كذلك الأمر بالنسبة لدول أخرى مثل بوتسوانا التي انتقلت بعد نيلها الاستقلال سنة 1966 من دولة فقيرة منخفضة الدخل تعتمد على استخراج الماس، إلى دولة تصنّف ذات دخل متوسط مرتفع، من خلال توظيف المساعدات الخارجية في تطوير البنية التحتية وتنويع النشاطات الاقتصادية.

وفي المقابل تبرز دول أخرى منها هايتي وجمهورية الكونغو الديموقراطية كمثال لسوء استخدام التمويل الخارجي. فقد حصلت الدولة الأولى على مليارات الدولارات كمساعدات خارجية طوال العقود الماضية، خصوصًا بعد زلزال سنة 2010. لكنها بقيت تصنّف ضمن الدول المدينة والمنخفضة الدخل، نتيجة سوء التخطيط في استخدام هذه المساعدات، بالنظر إلى ضعف مؤسساتها وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى الفساد المستشري. أما الدولة الثانية فقد أدّت الصراعات والفساد فيها إلى تبديد مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية، التي حصلت عليها الدولة طوال سنوات عديدة. فبقيت الكونغو على حالها من الفقر ومستويات الدخل المتدني مع زيادة المديونية.

وعلى صعيد الدول العربية نجد أن دولًا مثل الأردن ما زالت تحظى بتمويل خارجي لا بأس به للمساعدة في استقرار اقتصادها، قد أخفقت أيضًا في الانتقال نحو مستويات أعلى من الدخل وبقيت عند مستواها من الدخل المتوسط إلى مرتفع. مما يعني أن المساعدات الخارجية ليست كافية وحدها في تحقيق عملية التحديث والتطوير الاقتصادي.

وهذا العرض يقودنا إلى استعراض أبرز الشروط التي ينبغي توفرها، ليس من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من التمويل الخارجي خلال مرحلة محددة وغير مفتوحة من الزمن وحسب، بل الحؤول دون تحوّل هذه المساعدات إلى عوامل خطيرة لتكريس التبعية وتقويض السيادة وتعميق المديونية أيضًا.

ومن هذه الشروط ما يلي:

- المؤسسات الكفوّة والنزيهة والحوكمة: فالاستخدام الفعّال للمساعدات الخارجية يتطلب وجود مؤسسات قوية قادرة على التخطيط والتصرف ذاتيًا ضمن مستويات متدنية من الفساد، بحيث تسمو سلطة القانون عمليًا على كل السلطات.
- سياسات اقتصادية موحدة ومركزية مستدامة، قادرة على توجيه التمويل الخارجي بشكل مدروس وفعّال.
- نوعية التمويل الخارجي: من بديهيات السياسة الاقتصادية أن التمويل الخارجي الموجّه على سبيل المثال لمشاريع التنمية والبنية التحتية، وتحديث الإنتاج، والتعليم والبحوث...، له تأثيره الإيجابي على اقتصاد البلاد أكبر بكثير من المساعدات لأغراض طارئة أو تمويل نفقات

جارية (عجز موازنة أو تسديد خدمة دين وما إلى ذلك..).

- توفر الركائز الاقتصادية الثابتة: فالمساعدات الخارجية تبقى عوامل استثنائية ومرحلية. أما الثابت الاقتصادي الذي لا بد من توفره فهو مقوّمات الاقتصاد الكلي، من تشريعات ناظمة وعلاقات تجارية ثابتة واستثمارات مباشرة وعملة مستقرة ونظام مصرفي سليم وما إلى ذلك.

3.مركزية المساعدات الخارجية في برامج وسياسات الحكومات اللبنانية

يصنّف لبنان تقليديًا من الدول التي شهدت تاريخيًا تدفقات هامّة من المساعدات الخارجية على شكل قروض وهبات مالية وعينية. وذلك قياسًا على حجم ناتجه المحلي. ويرجّح أن الموقع الجيو-استراتيجي للبنان وأهميته في المعادلات السياسية لمنطقة غرب آسيا، فضلًا عن الأزمات المتلاحقة التي أصابته منذ انتهاء حقبة الحرب الأهلية 1975-1990، والتي توّجت باتفاق وثيقة الوفاق الوطني، قد لعبت دورًا رئيسيًا في هذه التدفقات.

لقد شكّلت المساعدات الخارجية قُطب الرحى في السياسات الاقتصادية والمالية لمختلف الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب الأهلية سنة 1990. حيث جرى ربط تنفيذ وعود المشاريع الإعمارية والإنماء والنهوض الاقتصادي والتوازن المالي والاستقرار الاجتماعي والبحبوحة المعيشية عمومًا بمصادر التمويل الخارجي على اختلافها. وذلك في توجه يعكس الثقافة الريعية المهيمنة على تفكير وسلوك المسؤولين اللبنانيين عمومًا، بدل تركيز الاهتمام على تطوير القدرات الإنتاجية والبشرية الذاتية للبلاد وتفعيل استخدام الموارد المحلية المتاحة. والبيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة وإن كانت أسهبت في ديباجة تشجيع الاستثمارات المباشرة وقطاعات الإنتاج وتكنولوجيا المعرفة وغيرها من عناوين بقيت حبرًا على ورق، لكنها كانت أكثر عمليًا اهتمامًا بالحصول على المساعدات الخارجية، كما نعرضها بإيجاز على الشكل الآتي:

البيان الوزاري لحكومة الرئيس عمر كرامي (1990-1992)، حفل بجملة من التناقضات، من مثل " إعادة التوازن إلى مالية الدولة بتعزيز الجباية وانتهاج سياسة التقشف وعصر النفقات... والسعي لتوفير المساعدات والأموال اللازمة لتنفيذ سياسة الإنماء والإعمار.. وحلّ جميع الميليشيات ودمج عناصرها في أسلاك الدولة المدنية والعسكرية.".

البيانات الوزارية لحكومات الرئيس رفيق الحريري الأولى والثانية والثالثة (1992-1998)، اتسمت بالوضوح لجهة التأكيد على "القيام بعمليات الاستقراض عند الضرورة سواء لتمويل خطة النهوض الاقتصادي الشاملة (1992-1995) .. أو لأجل تعزيز القوات المسلحة وتجهيز الإدارات العسكرية والأمنية". ولا بأس من التذكير بأن "خطة النهوض الاقتصادي- أفق 2000" التي تعتبر أضخم مشروع إعماري شهده لبنان في تاريخه الحديث، والتي تولّى إعداد دراساتها ومخططاتها الاستشاري الأميركي العملاق شركة "بكتل"، قد تزامن إطلاقها مع مشاريع التسوية الأميركية في المنطقة عبر اتفاقيات "أوسلو" مع السلطة الفلسطينية سنة 1993 "ووادي عربة" مع الأردن سنة 1994، وما رافق ذلك من ترويج لشرق أوسط جديد ولأوهام السلام والتطبيع مع العدو الصهيوني.

وقُدّرت تكلفة خطة النهوض المشار إليها بحوالي 17,7 مليارات دولار، مخصصة لإعادة إعمار مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة. وحتى العام 1997 كانت الحكومة قد حصلت على 4 مليار دولار لتمويل

الخطة المذكورة، منها 3,5 مليار دولار على شكل قروض ميسّرة وتجارية وتسهيلات ائتمان، ونصف مليار دولار في شكل هبات[6]. والجدير ذكره أن خطة "النهوض الاقتصادي" المذكورة أعلاه أدت إلى تعاظم الدين العام، من ثلاثة مليارات دولار تقريبًا قبل فترة الحرب الأهلية (1975-1990) إلى 32 مليار دولار سنة 2002 (أي ما يشكّل 185% من إجمالي الناتج المحلي في ذلك الحين). وقد أطلق لبنان حينها، للمرة الأولى في تاريخه، أول إصدار لسندات اليوروبوندز سنة 1994، بوصفها أحد أبرز سندات الدين الخارجي بالعملة الأجنبية.

البيان الوزاري لحكومة الرئيس سليم الحص (1998-2000)، ركزّ على أهمية الاستفادة من دعم الأشقاء والأصدقاء للبنان، متعهدًا بوضع مشاريع لاستثمار الأموال المرصودة للبنان لدى المنظمات الدولية والصناديق العربية، داعيًا "الدول المانحة إلى تحمّل مسؤولياتها في مساعدة لبنان.".

حكومتا الرئيس رفيق الحريري (2000-2004)، ركزّتا على إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي في أعقاب التحرير والانسحاب الإسرائيلي، "باستخدام الأموال والاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات الدولية والدول الصديقة" .. " والإسراع للاستفادة من الأموال المرصودة لمصلحة لبنان لدى المنظمات الدولية وصناديق الدول الشقيقة والصديقة" .. كما أن الحكومة "سنعمد إلى دعوة الدول المانحة لتحمل مسؤولياتها في مساعدة لبنان"..

وقد شهد لبنان في هذه المرحلة عقد مؤتمرين للجهات الدولية المانحة برعاية فرنسية في العاصمة باريس. الأول (باريس 1) في شباط 2001 والثاني (باريس 2) في تشرين الثاني 2002. وقد أثمر الأول قروضًا ميسّرة بقيمة 500 مليون يورو، والثاني تعهدات بحوالي 4,4 مليار دولار في شكل قروض ميسّرة وهِبات، منها 3,1 مليار دولار تمويل مباشر لبرنامج "الإصلاح المالي" لتمكين الحكومة من السيطرة على الدين العام، الذي وصلت نسبته حينها إلى 181% من الناتج المحلي اللبناني، في إطار عملية إعادة هيكلة الدين تحت إشراف صندوق النقد الدولي[7]، و1,3 مليار دولار لتمويل مشروعات تنمية اقتصادية واجتماعية، علمًا أن المبلغ الذي تقدمت بطلبه حكومة الحريري بلغت قيمته خمسة مليارات دولار.

وكان لافتًا تأكيد الرئيس الحريري في كلمته أمام المؤتمر بأن " لبنان لن يتمكن من احتواء تضخم دينه إلا إذا اتخذت الأسرة الدولية قرارًا بدعم نشاط بلاده عبر منحها قروضًا طويلة الأمد بمعدلات فائدة معتدلة، ترفع عنها قسمًا من دينها الحالي القصير الأمد بمعدلات فائدة مرتفعة.. .وذلك بهدف تحقيق التوازن في الموازنة عام 2006 وخفض معدل المديونية إلى أقل من 100% من إجمالي الناتج المحلي"، قائلًا إن "لبنان يتعهد الالتزام ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي عرض على المؤتمر".

وتنفيذًا للوعود الحكومية تحت عنوان "الإصلاحات" تم فرض الضريبة على القيمة المضافة لأول مرة بنسبة 11% ووضع الأُطر التنظيمية لخصخصة قطاعات حيوية مثل الاتصالات والكهرباء. ومع أن لبنان لم يحصل سوى على 2,4 مليار دولار من إجمالي

[6] - Ghassan Dibeh, Foreign Aid and Economic Development in Postwar Lebanon, United Nations University, Research Paper No. 2007/37, June 2007.

[7] - تضمنت عملية إعادة الهيكلة اكتتاب المصارف اللبنانية بسندات خزينة قيمتها 3,6 مليار دولار بصفر فائدة لمدة سنتين، وكذلك شطب 1,8 مليار دولار من دين مصرف لبنان على الحكومة، وتحويل 2,3 مليار دولار إلى قرض طويل الأجل.

التعهدات أعلاه[8] حتى نهاية سنة 2003، إلا أن استخدام هذه المبالغ في تسديد أصل وفوائد ديون مستحقة، خصوصًا في موازنة سنة 2004، منح لبنان فرصة لتجاوز أزمة مالية ومصرفية كانت محتمة في تلك الفترة.

حكومة الرئيس عمر كرامي (2004-2005): لم تعمّر طويلًا نتيجة التطورات بعد اغتيال الرئيس الحريري في شباط 2005. لكنها ركّزت على متابعة ما بدأته الحكومات السابقة لناحية الإصلاحات والمؤتمر الدولي لدعم لبنان.

حكومتا الرئيس فؤاد السنيورة (2005-2009): أكد البيانان الوزاريان لهاتين الحكومتين على "استقطاب الدعم المالي من الأشقاء والأصدقاء"، لدعم برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي وإعادة إعمار الجنوب وتقديم المساعدات لمتضرري عدوان تموز الإسرائيلي سنة 2006. شهد لبنان في هذه الفترة انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية للمساعدة في إعادة إعمار لبنان، الأول تحت عنوان "التعافي المبكر" في مدينة ستوكهولم السويدية خلال شهر آب 2006 بعد العدوان الصهيوني مباشرة، بهدف جمع نصف مليار دولار. لكن المؤتمر لم يسفر سوى عن وعود بقيمة 900 مليون دولار. علمًا أن حكومة السنيورة كانت قدّرت تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية ودفع تعويضات للوحدات السكنية المتضررة بحوالي 1,7 مليار دولار، باستثناء كلفة إعادة الإعمار التي تحمّلها المانحون والقطاع الخاص مباشرة.

أما المؤتمر الثاني فهو "المؤتمر الدولي لدعم لبنان" (أو باريس 3) الذي عُقد في العاصمة الفرنسية باريس بتاريخ كانون الثاني 2007، وطرحت خلاله حكومة السنيورة برنامجًا إصلاحيًا طموحًا يتطلب توفير احتياجات تمويل إضافية بقيمة 4,6 مليار دولار. وقد تمخّض المؤتمر عن تعهدات بمبالغ قدرها 7,6 مليار دولار عبارة عن قروض (بنسبة 77%) وهِبات (بنسبة 23%)، مخصصة لدعم برنامج الحكومة "للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي". وذلك مقابل التزام حكومة السنيورة بتنفيذ سلسلة إصلاحات متفق بشأنها مع صندوق النقد الدولي، ومنها خصخصة قطاعات الكهرباء والاتصالات والمياه و"إصلاحات مالية" لضبط العجز والمديونية تتضمن تحقيق فائض أولي في الموازنة وفرض ضريبة على البنزين واستحداث حساب الخزينة الموحد..

وحتى نهاية سنة 2009 كان لبنان قد حصل على 3,7 مليار دولار (حوالي 49%) من مجموع تلك التعهدات[9]، في وقت لم تكن الحكومة قد نفذت سوى 22% من الإصلاحات التي وعدت بتنفيذها. علمًا أن مجموع التعهدات التي تحوّلت إلى اتفاقيات رسمية موقعة رسميًا بلغت 5,9 مليار دولار حتى نهاية العام المذكور. أما المبلغ الذي حصل عليه لبنان فقد أنفق في المجالات التالية:

- دعم الموازنة وخدمة الدين العام: 1327 مليون دولار.
- دعم القطاع الخاص: 829 مليون دولار مخصصة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل مشاريع البنى التحتية وقطاعات المياه والصرف الصحي والمرافئ والطرقات وقطاع الطاقة ونزع الألغام والصحة والمدارس والبيئة: 1064 مليون دولار.

[8] - Ministry of Finance, One-Year Progress After Paris 2, special report December 2003.

[9] - Ministry of Finance, Tenth and Eleventh Progress Reports on the International Conference for Support to Lebanon.

- وزارة المالية، تطبيق برنامج باريس 3.

- مساعدات تقنية وهبات عينية للجيش والقوى الأمنية المحلية: 285 مليون دولار، منها 270 مليون دولار من الولايات المتحدة.

والمؤتمر الدولي الثالث خصّص لإعادة إعمار نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان. حيث انعقد المؤتمر الدولي للمانحين في العاصمة النمساوية فيينا في حزيران 2008، لجمع تمويل بقيمة 345 مليون دولار تشكّل كلفة إعادة إعمار المخيم في حينها بحسب "الأونروا"[10]. لكن الدول المشاركة تعهدت فقط بدفع مبلغ إجمالي قدره 135 مليون دولار، أي ما نسبته 39% من التكلفة الكلية.

حكومة الرئيس سعد الحريري (2009-2011): كررت الالتزام ببرنامج مؤتمر باريس 3 مع السعي للحصول على دعم إضافي من الدول العربية لدعم المالية العامة والتنمية المناطقية. دون تحقيق تقدم يذكر على هذا الصعيد.

حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (2011-2014): تأكيد الالتزام بسياسات الإصلاح التي تقدم بها لبنان إلى مؤتمر باريس3، مع التعهد بتعزيز آليات إدارة وتنسيق مساعدات المؤتمر، بالإضافة إلى مطالبة الدول المانحة بتحمّل أعباء النازحين السوريين في لبنان.

حكومة الرئيس تمّام سلام (2014-2016): تأكيد على تسريع "عملية تسليح الجيش اللبناني وتجهيزه من مختلف مصادر التمويل، وبالأخص من المساعدة السعودية بقيمة ثلاثة مليارات دولار"، والتي ألغيت لاحقًا لأسباب سياسية. شهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمر لندن لدعم البلدان المضيفة للنازحين السوريين، وإن كانت معظم المساعدات ذهبت للمنظمات الدولية وغير الحكومية مباشرة وليس عبر الدولة.

حكومة الرئيس سعد الحريري (2016-2019): شهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمر باريس 4 (مؤتمر سيدر) في نيسان 2018. طلبت خلاله حكومة الحريري تمويلًا خارجيًا على شكل قروض وتسهيلات طويلة الأمد، من أجل تنفيذ برنامج استثماري ضخم بالشراكة مع القطاع الخاص على مدى 10 سنوات بقيمة 1,6 مليار دولار سنويًا. وهو برنامج كان من شأنه بحسب صندوق النقد الدولي المشارك في المؤتمر أن يرفع نسبة الدين العام إلى الناتج من 155% سنة 2018 إلى أكثر من 180% سنة 2023.

لكن تعهدات المانحين في مؤتمر "سيدر" اقترنت هذه المرة بآلية صارمة لمراقبة تنفيذ الشروط الإصلاحية المطلوبة إداريًا واقتصاديًا، خصوصًا في المجالات الآتية: إقرار القوانين الإصلاحية بما فيها استكمال التدقيق الجنائي وإصلاح القطاع المصرفي، زيادة تعرفة الخدمات بما فيها الكهرباء والمياه والنفايات وتعيين الهيئات الناظمة في هذه القطاعات، تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الصفقات العمومية، تكثيف جهود مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، إصلاح الجمارك ومكافحة الفساد.. والتي لم تتمكن الحكومة من تنفيذ سوى الجزء اليسير منها، واضطرت للاستقالة بعد تطورات تشرين الأول 2019، وبالتالي بقيت تلك التعهدات حبرًا على ورق أيضًا.

حكومة الرئيس حسّان دياب (2020-2021): ولدت هذه الحكومة في رحم أزمة مالية واقتصادية معقدة وغير مسبوقة. حيث تقدمت الحكومة ببرنامج دعم مالي من صندوق النقد الدولي بقيمة 10 مليارات دولار لتنفيذ خطة للتعافي المالي، تضمنت

[10] - إعادة إعمار نهر البارد ومجمّع الأونروا، تقرير مرحلي يشمل الفترة الممتدة بين أيلول 2007 وتشرين الأول 2010- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (unrwa).

إصلاحات هيكلية للقطاع المصرفي. لكن الجهات المانحة لم تُبد حماسة للتمويل قبل تنفيذ سلسلة من الشروط (منها قانون الكابيتال كونترول وإعادة هيكلة المصارف). شهدت هذه الفترة انعقاد مؤتمرين دوليين برعاية أممية وفرنسية لمساعدة لبنان في أعقاب الانفجار الضخم في مرفأ بيروت. الأول جرى عبر تقنية الفيديو في شهر آب 2020، ولم يسفر سوى عن تعهدات بمساعدات إجمالية بقيمة 332 مليون دولار. والثاني عقد في باريس في حزيران 2021، وشارك فيه 33 دولة و13 منظمة دولية وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية (NGO'S)، لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة. وقد حصل لبنان في هذا المؤتمر على تعهدات بمساعدات إنسانية بقيمة 370 مليون دولار، جرى صرفها عبر منظمات الإغاثة الدولية مباشرة.

حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (2021-2025): توصلت إلى اتفاق مبدئي على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي على برنامج تمويل قدره 3 مليارات دولار لمدة أربع سنوات، مشروط بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة على مستوى القطاع المصرفي وسعر الصرف وإعادة هيكلة الديون وإقرار الموازنة العامة. ومع مرور الوقت بات هذا الاتفاق في خبر كان.

حكومة الرئيس نواف سلام (2025): تسلمت السلطة على أنقاض حرب إسرائيلية -أميركية مدمرة استمرت لمدة 66 يومًا وما زالت مستمرة. وهي التزمت بالإسراع في إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي وإزالة الأضرار، بواسطة صندوق مخصص لهذه الغاية يجري حشد الدعم العربي والدولي له، كما سنشير لاحقًا. كما تنوي الحكومة التفاوض على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.

4.تطوّر حجم المساعدات الخارجية للبنان

بلغ حجم المساعدات الخارجية التي حصل عليها لبنان باتفاقات رسمية مع الجهات المانحة الدولية خلال الفترة منذ ما قبل سنة 2005 وحتى آب 2022 حوالي 22 مليار دولار و642 مليون دولار[11]، أكثر من 60% منها على شكل قروض. إلا أن الأرقام النهائية هي بطبيعة الحال أكبر من ذلك بكثير. إذ يستحيل تتبع وحصر كل أشكال المساعدات الخارجية لأسباب متعددة، نعرض أبرزها على الشكل الآتي:

أولًا، وجود جهات مانحة قدمت مساعدات مالية وعينية كبيرة جدًا بشكل مباشر خارج مؤسسات الدولة، مثل الجمهورية الإسلامية في إيران التي تولت على سبيل المثال إعادة ترميم وبناء عشرات الجسور والطرقات والمراكز الصحية والتعليمية وشبكات المياه والاتصالات وتجهيز البلديات، مباشرة عبر مؤسساتها الإعمارية ومنها "الهيئة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان"، خصوصًا بعد العدوان الإسرائيلي سنة 2006. وكذلك عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد بكلفة 135 مليون دولار عبر هيئة "الأونروا" التابعة للأمم المتحدة.

ثانيًا، حصول لبنان على مبلغ بقيمة 1135 مليون دولار لا يمكن إدراجه في خانة المساعدات، كونه عبارة عن حصة لبنان في حقوق السحب الخاصة التي وزعها صندوق النقد الدولي، في إطار مساعدة الدول الأعضاء لمواجهة تداعيات جائحة كورونا في أيلول 2021.

ثالثًا، إن جزءًا لا يستهان به من المساعدات الخارجية لا يدرج ضمن الموازنة العامة، وإنما في حسابات

[11] -From Hariri's Loans to Aoun's Drought,the History of Lebanon's Foreign aid, Mounir Mahmalat, Sami attalah, Sami Zoughaib, 3/8/2023.

مستقلة لدى مصرف لبنان حيث لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة. وهي السياسة التي اتبعتها حكومات السنيورة إلى حد بعيد، خصوصًا مع مرور سنوات طويلة من دون إعداد موازنة عامة. وحتى القروض المخصصة للمشاريع الإنمائية فإنها تسجل بشكلها التفصيلي حصرًا ضمن ميزانية مجلس الإنماء والإعمار، أي خارج الموازنة العامة. علمًا أن هذه القروض غالبًا ما توقّع الحكومات عليها ولا تخضع لرقابة السلطة التشريعية.

رابعًا، تقديم جهات غربية مانحة مليارات الدولارات من المساعدات "الإنسانية" بشكل مباشر للنازحين السوريين في لبنان، وذلك عبر منظمات غير حكومية ووكالات دولية USAID- RED CROSS – NGO'S- (UNRWA..). حيث يقدّر حجم هذه المساعدات "الإنسانية" خلال الفترة 2006-2024 بما يتجاوز 15 مليار و275 مليون دولار[12]. حيث جرى تقديم الجزء الأكبر من هذه المساعدات للنازحين السوريين على شكل منح نقدية ومساعدات غذائية وطبية عينية وبرامج بنى تحتية، وللمجتمعات المضيفة أيضًا بشكل أقل.

وفي تقديرات أخرى[13] بلغ مجموع المساعدات الدولية المقدمة للنازحين السوريين خلال الفترة 2015-2022 ضمن إطار "برنامج الاستجابة للأزمة" (LCRP) على سبيل المثال، الموقّع بين لبنان والأمم المتحدة سنة 2015 حوالي 9,3 مليار دولار، جرى صرفها بشكل أساسي لتوفير الأمن الغذائي للنازحين وتوفير الخدمات الصحية والتعليم وما إلى ذلك. لكن بالرغم من هذه الميزانية الضخمة التي صرفت ضمن هذا الإطار، فقد بقي أكثر من 60% من الأطفال السوريين النازحين في لبنان خارج المدارس. مما يعدّ مؤشرًا على فشل هذا النوع من المساعدات، والهدر الكبير الذي تنطوي عليه[14]. وفيما يلي يشير الرسم البياني رقم 1 إلى المساعدات الرسمية غير الإنسانية بحسب الفترات الزمنية:

رسم بياني رقم 1: تطور حجم المساعدات الخارجية (مليون دولار)

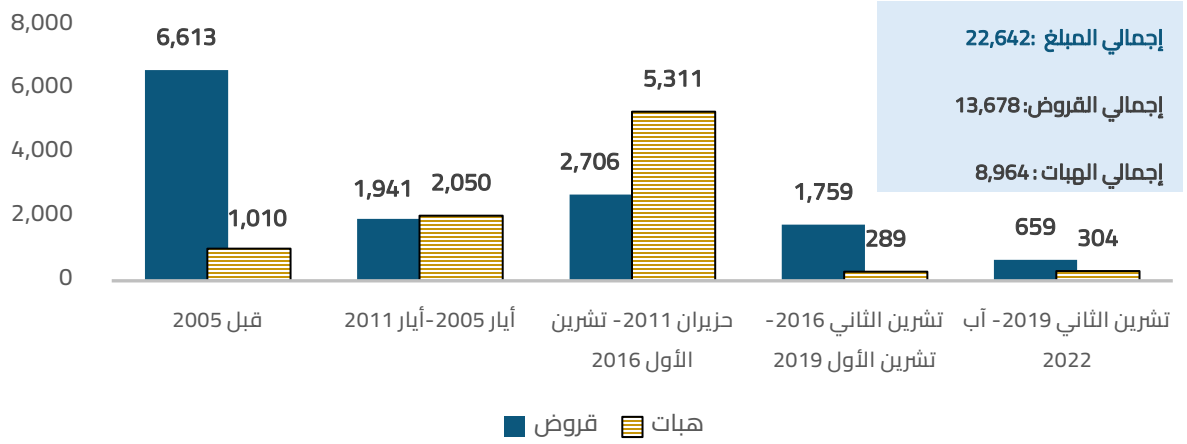

From Hariri's Loans to Aoun's Drought The History of Lebanon's Foreign Aid Mounir Mahmalat, Sami Atallah, Sami Zoughaib 03.08.23

[12] - UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), Financial Tracking Service.

[13] - Sam Heller, Adopt a Ministry: How Foreign Aid Threatens Lebanon's Institutions, Report Century International- Century Foundation, November7- 2023.

[14] - Sam Heller, مصدر سابق

يلاحظ في الرسم البياني رقم 1 أعلاه أن الهبات فاقت القروض بكثير في الفترة من حزيران 2011 إلى تشرين الأول 2016. وذلك بسبب تركّز هذه الهبات بشكل خاص في القطاعات الأمنية والعسكرية، بنسبة شكّلت 53% من إجمالي الهبات و21% من إجمالي المساعدات الخارجية. في حين تركّزت القروض في قطاعي المياه والصرف الصحي بنسبة 31,4% من إجمالي القروض، والنقل والمواصلات بنسبة 22,6% من إجمالي القروض أيضًا (انظر الرسم البياني رقم 2 أدناه). واللافت أن أكثر من 70% الهبات للقطاعات العسكرية قد جرى تقديمها خلال عهد الرئيس ميشال سليمان (2008-2014). وبحسب مصادر السفارة الأميركية فقد بلغت قيمة المساعدات العسكرية الأميركية للجيش اللبناني منذ العام 2010 وحتى شباط 2019 حوالي مليار و820 مليون دولار.

وقد استحوذت ثلاثة قطاعات رئيسية على الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية (قروض وهبات)، وهي: قطاع الأمن، وقطاع المياه والصرف الصحي وقطاع النقل والمواصلات كما يظهر من خلال الرسم البياني رقم 2 :

رسم بياني رقم 2: توزع المساعدات الخارجية خلال الفترة (2000-2022) بحسب القطاعات (مليون دولار)

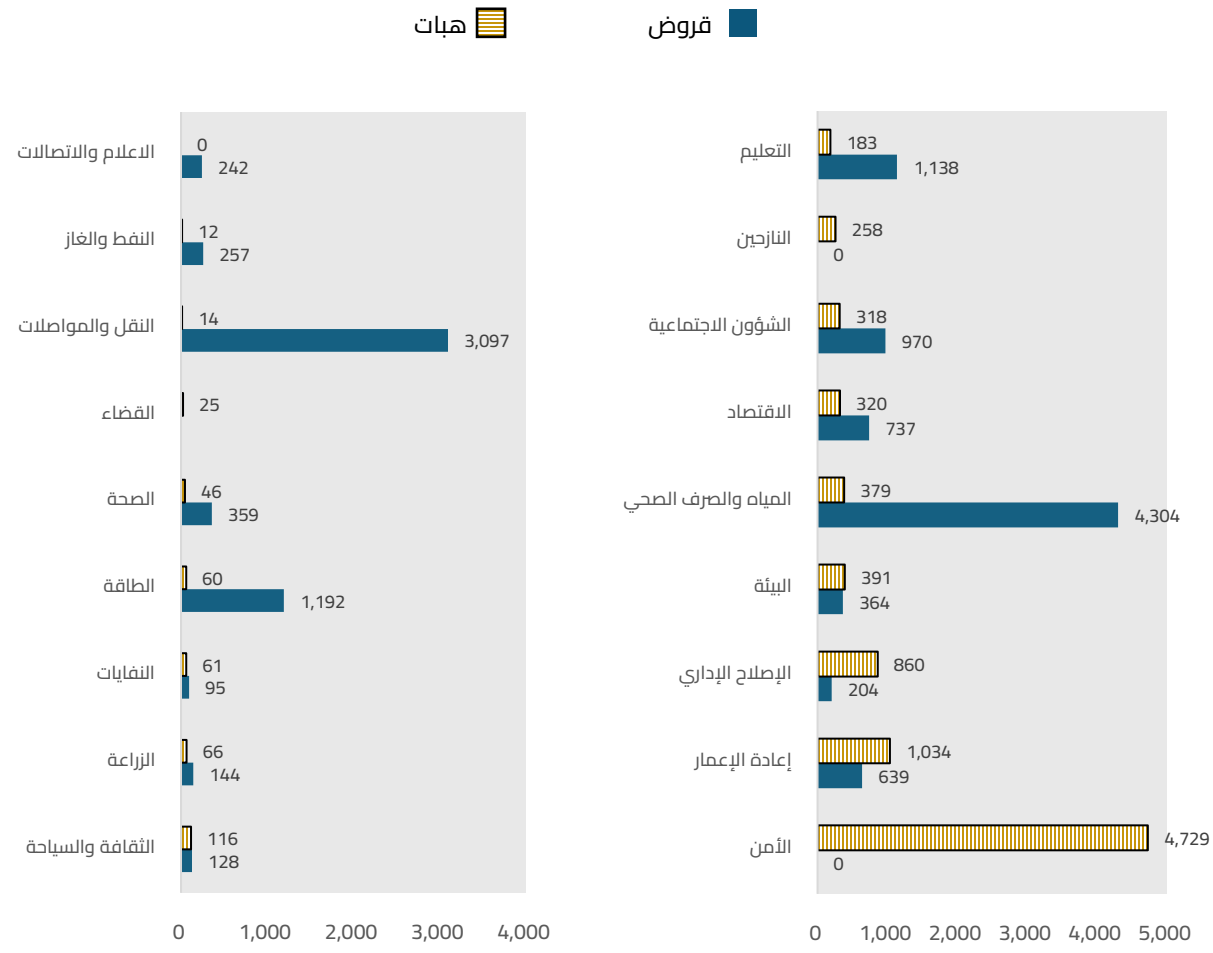

How the Many Become a Few, the Great Reduction of Lebanon's Foreign Donors, the policy initiative, 30-3- 2023.

وعلى صعيد توزع المساعدات الخارجية بحسب الدول والجهات المانحة، تتصدر دول الخليج العربية المشهد سواء من حيث حجم المساعدات الإجمالي، أو لناحية طغيان الهبات على مساعدات هذه الدول. في حين أن أغلبية القروض مصدرها مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي) وصناديق التنمية العربية والإسلامية، (مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية). وهذه النتائج تظهر من خلال الرسم البياني رقم 3 على الشكل الآتي:

رسم بياني رقم3: الدول ومؤسسات التمويل الدولية الأساسية المانحة

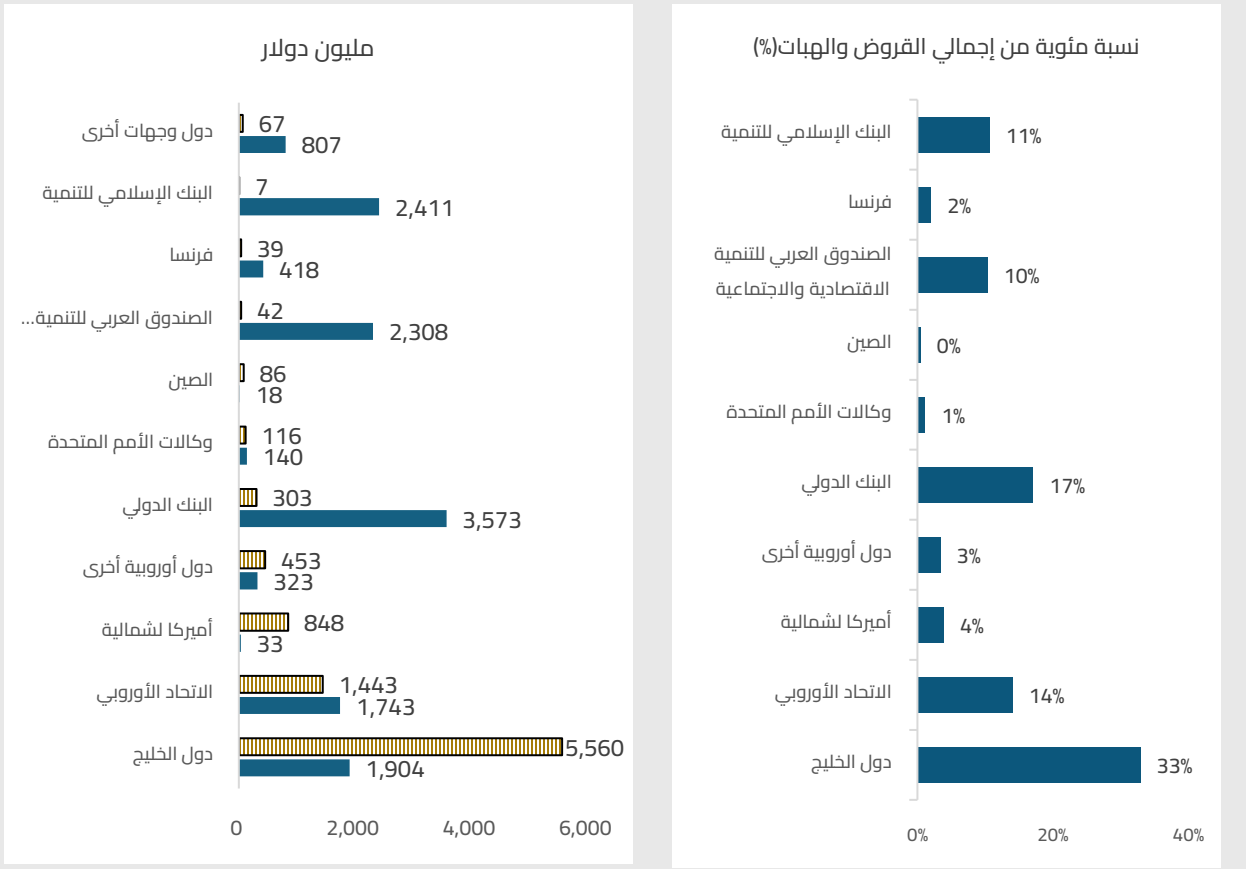

How the Many Become a Few, the Great Reduction of Lebanon's Foreign Donors, the policy initiative, 30-3- 2023.

وبحسب مصادر أخرى[15] تلقى لبنان خلال الفترة 1990-2010 مساعدات خارجية إجمالية لا تقل عن 16 مليار دولار، موزعة على 4900 عملية مالية جرى إحصاؤها من مصادر معلومات متعددة، منها المحلي (وزارة المالية، مجلس الإنماء والإعمار، الهيئة العليا للإغاثة، البرلمان اللبناني)، ومنها الدولي (قواعد بيانات الدول المانحة). وقد صرف من هذه المساعدات حوالي 9,5 مليار دولار (أي أكثر من 60%

[15] - جاد شعبان، لبنان والمساعدات الخارجية ، جريدة المدن الالكترونية، 2013/7/20.

منها) على شكل قروض عبر مجلس الإنماء والإعمار. وعمومًا فإن حوالي 80% من قروض تلك المساعدات و50% من هباتها تمت عبر هذا المجلس، بحسب المصادر المشار إليها. ويميّز غسان ديبا[16] بين مرحلتين في تاريخ المساعدات الخارجية للبنان، مرحلة ما قبل 1997 حيث خصصت المساعدات بشكل رئيسي لمشاريع إعادة الإعمار خصوصًا في العاصمة بيروت، ومرحلة ما بعد سنة 1997 حيث انتقلت الأولوية في استخدام المساعدات الخارجية بعلم الجهات المانحة ورضاها، من إعادة الإعمار إلى التثبيت النقدي والتوازن المالي واستقرار ميزان المدفوعات. مما أدى إلى تعميق ارتباط استقرار الاقتصاد اللبناني بالعوامل الخارجية.

وإذا كان التمويل الخارجي (العربي تحديدًا) قد استخدم غالبًا لتمويل مشاريع إنماء وإعادة إعمار، فإن التمويل الداخلي عبر المصارف التجارية المحلية قد جرى توظيفه بشكل خاص لتمويل عجز الموازنة وخدمة الدين العام.

وفي تقديرات أخرى[17] امتص لبنان خلال الفترة 1993-2012 ما يقارب 170 مليار دولار من تدفقات رأس المال، على شكل مساعدات خارجية وتحويلات واستثمارات. وهذا الرقم يفوق بكثير تكلفة إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فيما عُرف "بخطة مارشال" التي بلغت كلفتها حينها حوالي 15 مليار دولار، أي ما يساوي تقريبًا 142 مليار دولار بأسعار سنة 2012.

5. هل حققت المساعدات الخارجية للبنان أهداف التعافي والنهوض الاقتصادي والتوازن المالي؟

بعد عقود من تقديم المساعدات المالية (بمختلف أشكالها من قروض وهبات نقدية وعينية وتسهيلات ائتمانية) للبنان، بدون شروط مسبقة ولا حتى أي متابعة عن كثب أو تدقيق في أهداف التمويل وكيفية الصرف، أو حتى التأكد من التزام الحكومات اللبنانية بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة، يلاحظ أن المانحين الأجانب من دول ومؤسسات باتوا اليوم أقل حماسة وأكثر تشددًا في الاستجابة لتمويل احتياجات لبنان، لأسباب وأعذار متعددة بعضها إداري ومالي وتقني وأغلبها سياسي، كما سبق وأشرنا أعلاه.

وغالبًا ما يتخذ هؤلاء المانحون فساد الإدارة والهدر وإهمال المسؤولين مبرّرًا لحصر تعاملهم في مجال المساعدات الخارجية حاليًا مع الهيئات غير الحكومية. علمًا أن هذه الأسباب كانت موجودة على الدوام وليست طارئة، كما أن طريقة إدارة المساعدات للبنان من قبل المانحين الأجانب طوال العقود الماضية كانت سببًا لا يستهان به في تكريس هذا الواقع الشاذ. الأمر الذي تقر به اللجنة الأوروبية نفسها.

ففي تقرير لها حول تقييم أثر المساعدات المالية للبنان في دعم توازنه المالي[18]، تفصح اللجنة أنه "لم يلاحظ تحقيق أي تقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية طوال فترة المساعدات الخارجية". رغم أن ذلك كان شرطًا وضعه المانحون، بمن فيهم صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي نفسه، في برنامجه "المساعدة الطارئة ما بعد الحرب" (EPCA)، للمضيّ قُدمًا في تقديم المساعدات.

وتعترف اللجنة في تقريرها أيضًا، بأنه "خلال تنفيذ عمليات الدعم المالي الخارجي للبنان لم يتم تطبيق أي من الشروط الإصلاحية" خصوصًا في مجالات مثل

[16] - Ghassan Dibeh, .. (مصدر سابق)

[17] - Valentina Finckenstein, How International Aid Can Do More Harm than Good, the Case of Lebanon, LSE!deas, February 2021.

[18] - ECORYS , Ex-post evaluation of Macro Financial Assistance operations to Lebanon, Framework Contract DG ECFIN No ECFIN-006-2011/LOT No.2, Rotterdam, 2 May 2012.

إدارة المالية العامة، وتحديدًا حساب الخزينة الموحد (TSA)، وقطاع الطاقة والقطاع الاجتماعي".. لأسباب تتصل ب"البيئة السياسية الصعبة .. وتضارب المصالح وممانعة فاعلين أساسيين في السلطة".

أما في الجانب التقني المالي، ورغم التدفقات المالية الكبيرة على مدى السنوات السابقة، فإن هذا التمويل الخارجي لم يمنع توقف الدولة عن دفع ديونها في آذار 2020، وما تلاه من انهيار سعر صرف الليرة بشكل متسارع. مما أدّى إلى تدهور التصنيف الائتماني للبنان من قبل مؤسسات التصنيف الدولية المعروفة. حيث هبط هذا التصنيف إلى أدنى مستوياته لدى وكالات التصنيف الدولية (ستاندرد أند بورز، فيتش، وموديز)، عند المستوى D وCg كمؤشر على مخاطر تسليف عالية وضعف مقوّمات الاقتصاد الكلّي للدولة، وعدم انضباط مالي يضعها في حالة إفلاس. مما يعني زيادة في كلفة التمويل الخارجي وصعوبة الوصول إلى أسواق التمويل الدولية، ويبعث بإشارات سلبية تحول دون جذب الاستثمارات الخارجية.

وبذلك فإن المساعدات الخارجية للبنان لم تفعل شيئًا سوى أنها تسببت في تعميق أزمة المديونية وتأجيل انفجار الأزمة بكل أبعادها المالية والمصرفية والاقتصادية والاجتماعية إلى سنة 2019، بعد أن كانت أساسًا على وشك الحدوث سنة 2001. فما فعلته مؤتمرات باريس الثلاثة أعلاه على سبيل المثال، من خلال تغطيتها المستمرة للعجوزات المتراكمة في الموازين العامة والتوسع في الإنفاق الجاري تحديدًا والتمسك بسياسة تثبيت سعر الصرف، هو أنها زوّدت الممسكين بزمام السلطات التنفيذية والتشريعية بأسباب الاستمرارية، وتسببت بتأخير المبادرة لإجراء الإصلاحات المطلوبة وتغيير السياسات. مما أدى إلى تعميق الأزمة لتنفجر لاحقًا بشكل أشد.

وكان من الطبيعي أن يؤدي ترهّل وضعف مؤسسات الدولة وتآكل دورها نتيجة هذا الواقع إلى إحداث فجوات كبيرة عملت على تجسيرها أحزاب ومنظمات أهلية محلية وأجنبية، إلى جانب هيئات ديبلوماسية أجنبية كثيرة ومتعددة.

لقد وضعت الحكومات اللبنانية المتعاقبة البلاد أمام خيارات صعبة، للبحث في بدائل تمويل أكثر استدامة وأقل كلفة. وذلك وسط مناخ من انعدام الثقة بلبنان في أسواق التمويل الدولية، بسبب هذا التراجع في التصنيف الائتماني للبنان إلى أدنى مستوياته، مع تقاعس الحكومات اللبنانية وعجزها عن معالجة أوضاع القطاع المصرفي بعد مرور سنوات على انهيار هذا القطاع.

وقد تُرجم انعدام الثقة المشار إليه أعلاه أيضًا من قبل غالبية المانحين الغربيين ومؤسسات التمويل الدولية، بتقديمهم التمويل في السنوات الأخيرة مباشرة للجهات المستفيدة عبر المنظمات غير الحكومية (NGO's) ووكالات الغوث الدولية، كما سبق وأشرنا، متجاهلين بذلك السلطات اللبنانية الرسمية في خرق واضح لأبسط قواعد السيادة والديبلوماسية. علمًا أن هذا التمويل بات يقتصر إلى حد كبير على برامج المساعدات الإنسانية من قبل صندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات الغوث الأوروبية. وهذا النوع من البرامج يقدم عادة للدول منخفضة الدخل، والتي غالبًا ما تكون غير كافية لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة أو دعم القطاعات الإنتاجية لزيادة فرص العمل والمداخيل.

والنتيجة الحتمية للتوجه الأخير تعني تصاعدًا في تآكل رأس المال البشري، بسبب تراجع معدلات التنمية في

مؤشرات الصحة والتعليم والسكن وتزايد هجرة الكفاءات والعقول. مما يخفض إنتاجية القوى العاملة ويزيد معدلات البطالة والفقر، وبالتالي يُضعف القدرة التنافسية للاقتصاد ويعيق انتقاله إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه سينكمش القطاع الرسمي لصالح الاقتصاد غير النظامي، كما يحصل حاليًا، مما يقلل مداخيل الخزينة ويدخل المالية العامة في حلقة مفرغة من الاستدانة والتضخّم.

والمؤسف أن المسؤولين في السلطة ما زالوا ينظرون إلى تراجع التصنيف الائتماني بوصفه مجرد مؤشر تقني، يمكن مواجهته بقليل من الإجراءات والتدابير الإصلاحية الجزئية. بينما هو في الواقع لا يبعد عن كونه تحديًا وجوديًا يهدد قدرة لبنان على الحفاظ على مكانته الاقتصادية. فبدون إصلاحات جذرية وجريئة تعيد بناء الثقة الدولية وتستعيد التوازن المالي، فإن الأزمة متجهة نحو التحوّل من مرحلة طارئة إلى واقع دائم، مع تداعيات تطال السيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي على حد سواء.

وإضافة إلى ما سبق أعلاه، نعرض في ما يلي جملة من مؤشرات الاقتصاد الكلّي، يمكن أن تساعد في الإجابة بالأرقام عن التساؤل المطروح كعنوان لهذه الفقرة. مما يبيّن الحالة المزرية التي بلغها الاقتصاد اللبناني في ظل المساعدات الخارجية.

أولًا. تطور الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI) قياسًا على الناتج المحلي

شهدت الفترة 2001-2009 زيادات كبيرة جدًا في تدفقات الاستثمارات الخارجية، بما يفوق بكثير المعدلات العالمية في تلك الفترة. وذلك من جرّاء المساعدات الخارجية (قروض وهبات) التي تمخّضت عنها ثلاثة مؤتمرات دولية لدعم لبنان (باريس 1و 2 و3)، كما أشرنا أعلاه. مما سمح بتمويل استثمارات عامة ضخمة، خصوصًا في قطاعات المواصلات والنقل البري والجوي والبحري، وفي قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى استثمارات لا حدود لها في القطاع العقاري تحديدًا.

لكن هذه الطفرة ما لبث أن تراجعت بشدة بعد سنة 2010 بالتزامن مع اندلاع الأحداث في سوريا، وما ترتب عليها من تبّدل في التحالفات والمواقف السياسية الإقليمية والدولية. وكان هذا التراجع أكثر وضوحًا بعد العام 2019، بالتزامن مع التدهور الكبير في الناتج المحلي. مما أدى في النتيجة إلى تعطيل جانب كبير من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات المشار إليها، بحيث تحوّل جزء كبير من المساعدات الخارجية المستخدمة في ذلك الحين إلى أعباء تنوء بها الخزينة، بسبب عدم زيادة الواردات العامة مقابل ارتفاع منسوب المديونية، الأمر الذي سنلاحظه في الفقرة التالية حول تطور المديونية والناتج المحلي.

وفي المحصّلة لم يكن للمساعدات الخارجية تأثير يذكر في مجال زيادة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي. حيث بقيت هذه النسب من الأدنى في العالم العربي خلال الفترة 2003-2008. مما أدى بطبيعة الحال إلى فجوات كبيرة في البنى التحتية الأساسية. أما الاستثمارات الخارجية المباشرة فقد تطورت على الشكل المبين في الرسم البياني رقم 4 التالي:

رسم بياني رقم 4: تطور الاستثمارات الخارجية المباشرة (FDI) قياسًا على الناتج المحلي الإجمالي (%)

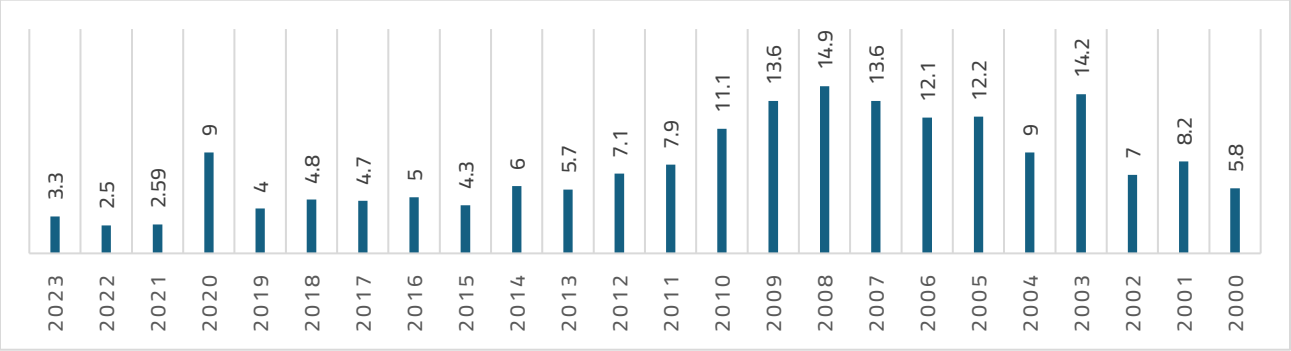

ثانيًا. تطور المديونية العامة والناتج المحلي في لبنان

لقد أدى عدم زيادة الإنتاجية بالتوازي مع تدفق المساعدات الخارجية، والتي شكلت القروض أكثر من 60% منها كما أشرنا أعلاه، إلى تنامي المديونية العامة بمعدلات تبلغ أضعاف معدلات نموّ الناتج المحلّي، الذي بقي في حدوده الدنيا قبل أن ينكمش ويتحول سلبيًا بدءًا من سنة 2018. وذلك باستثناء الفترة 2007 -2011 عندما كانت الاستثمارات الخاصة والعامة في ذروتها في قطاعات السياحة والعقارات والبنى التحتية، قبل أن تتراجع بدورها لاحقًا تحت وطأة الأحداث في سوريا والتوترات الإقليمية.

رسم بياني رقم 5: تطور نمو الدين العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2019 (%)

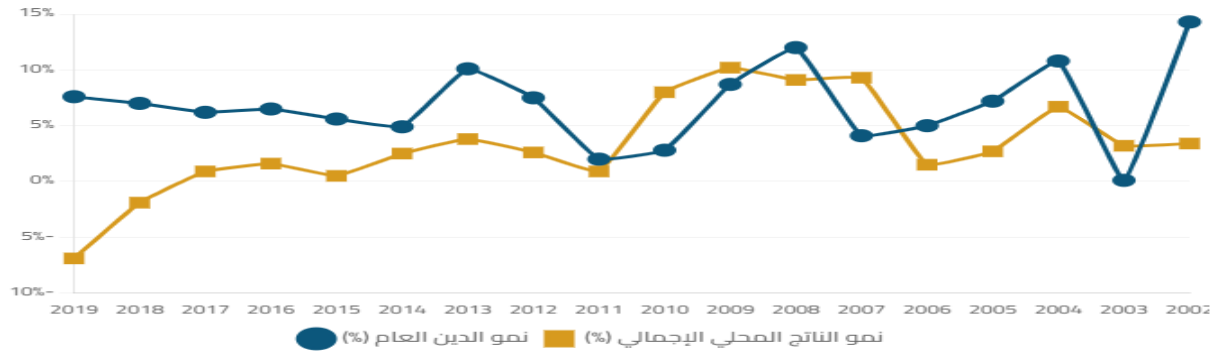

المصدر: بيانات الدين العام من وزارة المالية، ونموّ الناتج المحلّي الإجمالي من البنك الدولي

وتبدو هذه النتائج منطقية كنتيجة حتمية للطريقة التي سيطرت على استخدام المساعدات الخارجية للبنان، سواء عبر اتفاقات ثنائية مع دول وجهات مانحة أو من خلال المؤتمرات الدولية. فالجزء الأكبر من تلك المساعدات لم يصرف على دعم الإنفاق الاستثماري العام، الذي كان انطلق بزخم كبير سنة 1993 قبل أن ينخفض بشدة بعد أقل من عقد من الزمن، وإنما جرى توجيه تلك المساعدات بعلم الجهات المانحة لتمويل مدفوعات خدمة الدين المتنامي من جرّاء الإنفاق المشار إليه. ومع ذلك بقيت خدمة الدين تشكّل ما لا يقل عن 40% من عائدات الموازنة في تلك المرحلة، وبلغت نسبة الدين إلى الناتج مستويات تعتبر الأعلى عالميًا.

لقد تُرجم هذا التوجه بارتفاع نسبة الدين إلى الناتج خلال الفترة 2000-2023، كما يتضح من خلال الرسم البياني رقم (6) أدناه:

رسم بياني رقم 6 : نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي (%)

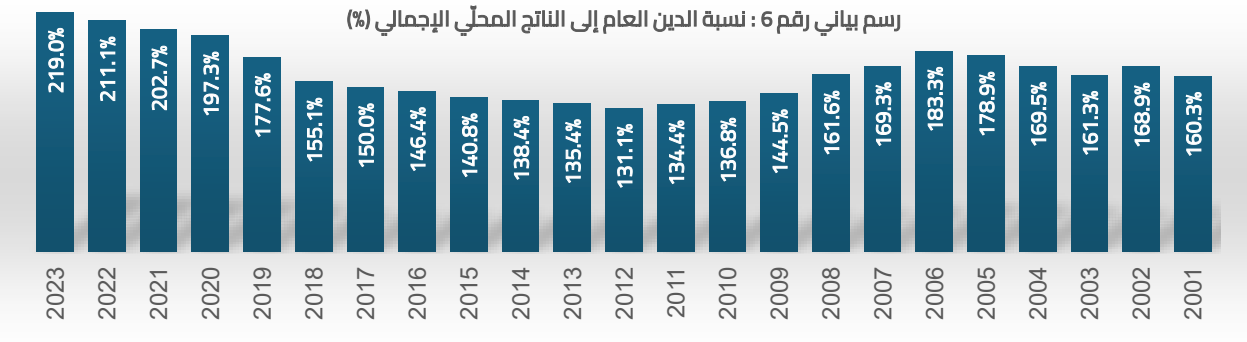

المصدر: وزارة المالية، ومنذ 2020 جرى استخدام تقديرات البنك الدولي في المرصد الاقتصاد للبنان حيث جرى بعد الأزمة إعادة تقييم لحجم الدين بحسب سعر الصرف وخاصة الدين المحرر بالليرة اللبنانية، إضافة إلى زيادة المتأخرات جراء التوقف عن الدفع لليوروبوند.

ثالثًا. مستويات الدخل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

لم تمنع المساعدات الخارجية من تدهور تصنيف متوسط دخل الفرد في لبنان على المستوى العالمي، من متوسط-أعلى خلال الفترة 1997-2020 إلى متوسط – أدنى خلال الفترة 2021-2025[19]. مما يضع لبنان معيشيًا في مستوى دول نامية مثل: جيبوتي، ومصر، وموريتانيا، وبوليفيا، والمغرب، وأنغولا.. وهذا التصنيف الذي وضعه البنك الدولي يقسم الدول بحسب متوسط دخل الفرد إلى أربع مجموعات على الشكل الآتي:

- متدني: متوسط دخل فردي يقل عن 1135 دولارًا سنويًا.
- متوسط أدنى: دخل فردي يتراوح بين 1136 إلى 4495 دولارًا سنويًا.
- متوسط أعلى: دخل فردي يتراوح بين 4496 إلى 13935 دولارًا سنويًا.
- دخل مرتفع: دخل فردي يفوق 13935 دولارًا سنويًا.

وهذا التراجع في تصنيف لبنان عالميًا يشكّل في الواقع ترجمة عملية لتدهور غالبية مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان خلال العقد الأخير. بما في ذلك خدمات الكهرباء والمياه والصحة والدواء والتعليم والمواصلات والاتصالات والصرف الصحي والبيئة والنفايات الصلبة.. مما جعل لبنان يفقد أيضًا الريادة في مجال التنافسية ويتراجع إلى مراتب متأخرة جدًا. وهذه التشوّهات لا تقتصر على تدني كمية ونوعية الخدمات، بل تطال أيضًا فروقات وفجوات كبيرة في التوزيع بين المناطق. حيث نجد على سبيل المثال أن تغذية العاصمة بالكهرباء أفضل بكثير من بقية المناطق، في وقت يدفع فيه الأغنياء والفقراء في معظم المناطق اللبنانية التكلفة ذاتها للحصول على الكهرباء من مصادر بديلة يوفرها القطاع الخاص في الأحياء.

وفي الإطار ذاته نجد أن تغذية معظم المناطق اللبنانية (باستثناء العاصمة) بالكهرباء لا تتجاوز في أحسن الأحوال ثلاث إلى أربع ساعات يوميًا، وإمدادات مياه الشفة للمنازل حدها الأقصى بضع ساعات أسبوعيًا، ولا وجود لنقل عام مشترك لأكثر من ستة ملايين نسمة يقيمون على مساحة 10400 كلم، والاتصالات متخلفة بأشواط عن مثيلتها في دول

[19] - World Bank Analytical Classification, Historical Classification by Income.

الجوار، ومستويات تلوث مرتفعة جدًا، والإنتاجية في حدها الأدنى رغم ارتفاع مستويات التعليم وتوفر الكفاءات.

كما تضاعف فقر الدخل بين المقيمين في لبنان من 12% سنة 2012 إلى 44% سنة 2022[20]. حيث ارتفعت فجوة الفقر (المبلغ اللازم لرفع مستوى الإنفاق لدى الأسر الفقيرة من خط الفقر الأدنى إلى خط الفقر الأعلى) من 3% إلى 9,3% خلال الفترة ذاتها.

كما تبيّن أن فجوة عدم المساواة آخذة في الاتساع. حيث بات 10% من السكان في فئات الدخل الأعلى يستحوذون على 55% من الدخل الوطني. ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى سببين رئيسيين، إلى جانب أسباب أخرى بطبيعة الحال، ساهما في تدهور تلك المؤشرات المعيشية، أولهما انهيار سعر صرف الليرة التي فقدت أكثر من 98% من قيمتها، وما ترتّب على ذلك من مستويات تضخّم غير مسبوقة، والسبب الثاني رفع الدعم ومضاعفة الرسوم والضرائب بوتيرة متسارعة. علمًا أن السبب الثاني كان بضغط وإلحاح الجهات الدولية المانحة ذاتها.

ومن جرّاء كل ذلك، ارتفعت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في أوساط الأسر اللبنانية من 42% سنة 2018 إلى 73,1% سنة 2023[21].

رابعًا. الاستقرار المجتمعي والتوافق المحلي

لقد مكّنت المساعدات الخارجية السخية للنازحين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية، سواء عبر وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) أو الجمعيات غير الحكومية، من حصول هؤلاء على أفضل مقوّمات الأمن الغذائي والخدمات الطبية، بما فيها حالات التوليد والطوارئ في جميع المستشفيات اللبنانية، في وقت كان غالبية اللبنانيين من أصحاب الدخل المحدود يعانون صعوبات بالغة لتأمين الحد الأدنى من المعيشة وخدمات الطبابة والاستشفاء. حيث بات 88% من الأسر اللبنانية غير قادرة على الحصول على الخدمات الطبية بانتظام، و82% لا يستطيعون تأمين الدواء بشكل منتظم، نظرًا لعدم توفر هذه الخدمات والأدوية إلا بشروط غير متوفرة لدى الأسر الفقيرة.

يضاف إلى ذلك التمييز الواضح في تقديم المساعدات الخارجية لصالح النازحين. فعلى سبيل المثال، في مقابل تعهد الأمم المتحدة بتقديم 200 مليون دولار لدعم لبنان، في إطار "خطة الاستجابة الطارئة - LERP " التي أعلنت سنة 2023 لمواجهة تداعيات وباء كورونا وانفجار مرفأ بيروت سنة 2020، قدمت هيئات الأمم المتحدة ذاتها وفي العام نفسه مبلغ 3,59 مليار دولار للنازحين السوريين، في إطار "البرنامج الطارئ لمواجهة الأزمة -LCRP ". هذا التمييز الفجّ استفزّ اللبنانيين في المناطق المضيفة، من أصحاب الدخل المحدود والمحرومين من التغطية الصحية والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، وأوجد حالة متنامية من التناحر والتوتر والعداء تجاه النازحين السوريين، بحيث بات يشكّل تهديدًا جديًا للاستقرار الداخلي للدولة.

خامسًا. الحوكمة وتطوير الإدارة العامة

لقد أوجدت الأزمة المالية والاقتصادية المتفاقمة فجوة عميقة في الموارد العادية للدولة، كما سبق وأشرنا أعلاه، عمل المانحون الأجانب على سد جانب منها. وكان لهذا التدخل المالي الخارجي إيجابياته في التخفيف من وطأة الأزمة بدون شك، إلا أن سلبياته كانت طاغية في الكثير من الأحيان وفي أكثر من جانب.

[20] - مسح أوضاع الأسر المعيشية الذي نفذّته إدارة الإحصاء المركزي بين كانون الأول 2022 وأيار 2023 بتمويل من البنك الدولي. ورد في Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024- Weathering a Protracted Crisis, World Bank.

[21] - Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024- Weathering a Protracted Crisis, World Bank. مصدر سابق

فمن خلال دعم رواتب شريحة معيّنة من الموظفين العموميين (العسكريين وأساتذة التعليم الرسمي)، ساهم هذا التدخل في تعميق الفروقات بين مختلف الإدارات والمؤسسات العامة، وعزّز الشعور بعدم المساواة. بالإضافة إلى أن المساعدات الخارجية التي كانت تعطى مباشرة وبشكل شخصي لمسؤولين رسميين محددين، وليس عبر مؤسسات مركزية ورسمية في سبيل دعم برامج ومشاريع معيّنة، تركت أثرًا لا يستهان به في مجال ارتفاع مخاطر الفساد والزبائنية السياسية، من خلال تمكين هؤلاء المسؤولين من تكوين شبكات محسوبية خاصة بهم، على حساب الدولة والمصلحة العامة وشعار الحوكمة الذي دأب المانحون الأجانب على رفعه..

ولذلك نجد أن المساعدات الخارجية أخفقت إلى حد بعيد في تغيير مسار الانهيار المتسارع في الخدمات العامة، كالصحة والتعليم والمياه والنفايات والنقل والاتصالات والكهرباء وما إلى ذلك.. والسبب ببساطة هو عدم اهتمام الجهات المانحة الخارجية في توجيه المساعدات بالطريقة الصحيحة، والتأكد من إدارتها بشكل سليم. وذلك رغم علم تلك الجهات أن جوهر الأزمة في لبنان ليس ماليًا، بقدر ما هو خلل هيكلي مؤسساتي وفساد مستشرٍ وسوء توزيع واستخدام للموارد.

وبذلك فإن الجهات الدولية المانحة ليست بريئة بالكامل عن المسؤولية في التدهور الذي يشهده لبنان على مختلف المستويات. فالطرق التي اعتمدتها الدول والجهات المانحة في تقديم مساعداتها للبنان، خصوصًا بعد سنة 2019 بالالتفاف على المؤسسات الحكومية الرسمية، والذهاب إلى تقديم المساعدات إما مباشرة أو عبر منظمات غير حكومية، تطرح تساؤلات كبيرة حول دورها في تعميق الزبائنية والفساد وتقويض سلطة الدولة وتجويف إداراتها وتفكيك مؤسساتها، إلى حد توهين العلاقة بين الدولة ومواطنيها.

فقنوات التمويل الخارجي باتت بمعظمها بعيدة عن الشفافية، لا بل يصعب إعداد كشف حسابي واضح وموثوق، يعكس القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية بحسب نوعها ومصدرها ووجهة استخدامها أو تاريخ صرفها.

ومن مؤشرات الفساد التي كانت تجري تحت سمع وبصر الجهات الدولية المانحة على سبيل المثال، يتبين من خلال نشاطات مجلس الإنماء والإعمار المسؤول عن إدارة أكثر من 60% من القروض المخصصة للمشاريع الاستثمارية العمومية في لبنان، أن المجلس خصص الحصة الأكبر من تلك المشاريع على مستوى الوطن لعشر شركات فقط، بقيت أسماؤها تتقدم في العروض لسنوات طويلة، في مؤشر على انعدام التنافسية والمحسوبيات في إدارة المال العام. "ففي خمس محافظات، بقيت شركتان تستحوذان على 45% من قيمة المشروع الإجمالية، ترتفع إلى ما يزيد على 55% في ثلاث من بين تلك المحافظات"[22] مما يفسّر في نهاية الأمر الهوّة الكبيرة بين الحجم الضخم للمساعدات الخارجية من جهة، وحالة البنى التحتية والخدمات العامة السيئة وتدني مؤشرات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. ومع ذلك، بقيت المساعدات الخارجية مستمرة بوتيرتها العالية، رغم الفساد وضعف الحوكمة وانعدام الحوافز لتغيير السياسات وإجراء الإصلاحات.

[22] - Attalah, Sami et al. Public Resource Allocation in Lebanon: How Uncompetitive is CDR'S Procurement Process. LCPS- July 2020. مصدر سابق) International Aid.. ورد في)

مما ساهم في إبقاء الطبقة الفاسدة والمؤسسات البالية غير المستدامة على قيد الحياة.

وخلاصة الأمر مع الأخذ بعين الاعتبار تدهور غالبية مؤشرات التنمية والدخل، التي عرضنا بعضها أعلاه، يمكن الاستنتاج ببساطة أن دور المساعدات الخارجية في أحسن الأحوال كان حياديًا إزاء تحقيق أهداف التنمية المحلية وتطوير المؤسسات.

سادسًا. عجز الموازنة والحساب الجاري

من المؤشرات على دور المساعدات والتحويلات الخارجية في تغذية الطلب المحلي والتضخم، هو حجم الدخل الإجمالي المتاح الذي وصلت نسبته إلى 150% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2009. وهذا الطلب الكبير كان له دور أساسي في تعميق عجز الميزان الجاري، في ظل تراجع قدرات الإنتاج المحلي.

فالتحويلات الرأسمالية الخارجية بما فيها الاستثمارات المباشرة، شكّلت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي الكبير الذي شهده لبنان خلال الفترة 2004-2009، والذي تراوح بين 6,7% و 10,2%، خصوصًا في قطاعات التجارة والبناء، والاتصالات، والخدمات المصرفية، والسياحة. وهذا النمو كان على حساب قطاعات الإنتاج المحلي بطبيعة الحال.

صحيح أن الاستثمارات ارتفعت نسبتها إلى 34% سنة 2009، ارتفاعًا من 23% سنة 2006، إلا أن غالبية تلك الاستثمارات تركّزت في قطاع البناء والنقل، والتي لا تنتج بطبيعتها سلعًا أو خدمات قابلة للتداول مع الخارج، بسبب غياب القاعدة الإنتاجية المتينة، خصوصًا بعد أن تدهورت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من 12,5% إلى 7,5% خلال الفترة ذاتها تقريبًا[23].

لقد ارتفع عجز الحساب الجاري من 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين متوسط التسعينيات وسنة 2005، إلى 17% سنة 2011، بعد أن كان العجز قد شهد انخفاضًا لفترة وجيزة (2006-2008). وكان لا بد أن ينعكس هذا العجز في الميزان الجاري على الموازنة العامة. حيث باتت الحكومة مضطرة للاستدانة محليًا وخارجيًا لتغطية نفقاتها المتزايدة. وبذلك تحولت هذه الموازنة من تحقيق فائض أولي قدره 2% من الناتج المحلي خلال الفترة 2002-2011، إلى عجز بلغت نسبته 7,2% من الناتج خلال الفترة 2011-2023. وذلك بسبب خدمة الدين التي باتت تستنزف أكثر من ثلث الموازنة[24].

6. تحضيرات وكلفة إعادة إعمار ما دمرّته آلة الحرب الصهيونية

أعلن الرئيس نواف سلام خلال اجتماع ترأسه في السراي الحكومي في آذار من العام الجاري، عن نية الحكومة تأسيس صندوق لإعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية المتضررة من جراء العدوان الصهيوني الأخير، بكلفة قدرها مليار دولار يساهم البنك الدولي فيها عبر قرض بقيمة 250 مليار دولار، على أن يتم تأمين المبلغ المتبقي من جهات دولية مانحة أخرى. وهذا الإعلان يأتي استجابة للرغبة الأميركية، بأن أي مساعدات مهما كان شكلها (قروض أو هبات) لإعمار ما هدمته آلة الحرب الصهيونية مرهون بإعلان الحكومة اللبنانية تأسيس صندوق رسمي بإدارة مستقلة وشفّافة، من ضمن شروط سياسية أخرى باتت معروفة.

وقد أعقب الاجتماع المذكور تنظيم مؤتمر آخر برعاية الرئيس سلام أيضًا في فندق الفينيسيا ببيروت في 10 حزيران الماضي، تحت عنوان " مؤتمر إعادة بناء لبنان: الإطار الاستثماري، الفرص الاقتصادية وتسوية النزاعات". ولم تتجاوز مخرجات هذا المؤتمر، كما

[23] - ECORYS, (مصدر سابق)

[24] - المصدر ذاته

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
www.dirasat.net

سلفه، إطار الوعود. حيث تجنّبت الدول ومؤسسات التمويل المشاركة تقديم أي تعهدات بالتمويل، وأصرّت بشكل واضح على ربط مسألة تمويل إعادة الإعمار بنزع سلاح المقاومة كشرط أساسي، إلى جانب تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الإدارية والمالية والمصرفية.

وما التأخر والمماطلة الحاصلة في إطلاق الصندوق المنشود من قبل الحكومة اللبنانية حتى تاريخه، سوى مؤشر على وجود نوايا سواء لدى الجهات المانحة خارجيًا، أو حتى لدى السلطة التنفيذية محليًا بربط إطلاق عملية إعادة الإعمار بسلسلة الشروط السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية المذكورة.

وبالنسبة للخسائر، فإن تقديراتها تتفاوت نسبيًا باختلاف المصادر. فبحسب التقديرات الأولية الصادرة عن " لجنة إحصاء الأضرار " في مؤسسة جهاد البناء فإن كلفة إعادة الإعمار قد بلغت مليارين و930 مليون دولار حتى تشرين الأول 2024، منها 630 مليون دولار في الضاحية الجنوبية حيث يوجد حوالي سبعة آلاف وحدة سكنية مدمرة و 2.3 مليار دولار في بقية المناطق، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية المدمرة 38 ألف وحدة سكنية. ليبلغ بذلك العدد الإجمالي للوحدات المدمرة حوالي 45 ألف وحدة سكنية في مختلف المناطق اللبنانية، وتقدر المؤسسة أن كلفة رفع الأنقاض لا تقل عن 12 مليون دولار في الفترة المذكورة[25] .

وفي دراسة مشتركة صادرة عن البنك الدولي والمجلس الوطني للبحوث العلمية[26] يقدّر حجم الأضرار والخسائر الإجمالية للعدوان الصهيوني بقيمة 14 مليار دولار، موزعة بين 6,8 مليار دولار كأضرار مادية في البنية التحتية والممتلكات، و7,2 مليار دولار كخسائر اقتصادية. وبينما تركّزت الأضرار المادية في قطاع السكن بنسبة 67% (حتى منتصف كانون الأول 2024. مما يعني أن أرقام الأضرار ليست ثابتة، وهي في ارتفاع مستمر نتيجة الخروقات والتعديات الإسرائيلية المستمرة). وقد تركّزت الخسائر الاقتصادية في قطاعات التجارة والسياحة والصناعة بنسبة 48% من تلك الخسائر، يليها البيئة 11%، والزراعة والأمن الغذائي 10,4%. وبحسب الدراسة المذكورة فقد بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة 162900 وحدة سكنية (أي 10% من مخزون الإسكان في لبنان)، موزعة على الشكل الآتي:

- 45400 وحدة مدمرة بالكامل.
- 74300 وحدة تضرر جزئي.
- 43200 وحدة تضرر طفيف.

ويقدر البنك الدولي كلفة تمويل احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بحدود 11 مليار دولار، موزعة إلى 8,4 مليار دولار في الفترة القصيرة الأجل (2025-2027)، من أجل إنجاز الإصلاحات العاجلة وإعادة تشغيل المرافق الحيوية، و2,6 مليار دولار في الفترة متوسطة الأجل، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة هيكلة القطاعات المتضررة. ومن هذه الاحتياجات تصنّف الدراسة مبلغ 6,3 مليار دولار (أي ما نسبته 57,3% من إجمالي احتياجات التمويل) من أجل احتياجات التعافي في قطاع الإسكان وحده، موزعة بين 5,8 مليار دولار لإصلاح وإعادة بناء المساكن، و386 مليون دولار دراسات فنية وهندسية، و61 مليون دولار ترتيبات مؤسسية ودعم إسكان مؤقت.

وجغرافيًا تعتبر محافظة النبطية الأكثر تضررًا بنسبة 28% من إجمالي الأضرار، يليها محافظة الجنوب بنسبة

[25] جريدة الاخبار، (15 تشرين الثاني 2024). لجان الإحصاء في جهاد البناء: 2.9 مليار دولار كلفة أولية لإعادة الإعمار منها 630 مليوناً للضاحية.

[26] - Lebanon Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA), World Bank Group and National Council for Scientific Research (NCSR), March 2025.

23%، ثم جبل لبنان بنسبة 16%، والبقاع 9%، وبعلبك-الهرمل 8% ، وبيروت 7%، وبقية المناطق 9%.

أما احتياجات التعافي وإعادة الإعمار، فهي تتوزع جغرافيًا كما يلي: النبطية 43%، الجنوب 22%، جبل لبنان 16%، البقاع وبعلبك - الهرمل 13%، بقية المناطق 6%.

في التوصيات

إن الحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، سواءً في تسيير شؤون الدولة العادية أو حتى في حالات الطوارئ والأزمات، يتطلب إطلاق عمليات إصلاح وتغيير جدية ومستمرة في المؤسسات والسياسات المالية والإدارية والاقتصادية العامة، تبدأ بضرورة مغادرة الدولة موقعها الحيادي لا بل السلبي في الاقتصاد والتنمية عمومًا، ولو لمرحلة مؤقتة حتى تمكين البلاد من تجاوز المحنة. فمعيار الدولة القادرة ذات السيادة هو قدرتها الذاتية في تمويل وظائفها، وتحديد أولوياتها واستخدام مواردها بشكل مستقل عن أي عامل خارجي. وفي ما يلي عيّنة من الخطوات التي يمكن أن تدفع الأمور في هذا الاتجاه:

أولًا: تعزيز واردات الخزينة من خلال ما يلي:

- تطبيق نظام الضريبة التصاعدية الموحدة على الدخل، بما يضمن العدالة في توزيع أعباء النهوض والتعافي بين مختلف المواطنين، القاطنين منهم والمغتربين.
- توسيع القاعدة الضريبية لتشمل فئات مازالت خارج التكليف الضريبي، أو أنها خاضعة لمعدلات لا تتناسب مع حجم مكاسبها، مثل أعمال الوساطة المالية والعقارية، الخدمات الرقمية، بالإضافة إلى أعمال كبيرة لا تحصى تندرج ضمن قطاع الاقتصاد غير النظامي، والتي ينبغي اتخاذ التدابير وتقديم الحوافز اللازمة لتشجيعها على التسجيل والانخراط رسميًا في القطاع النظامي.
- تعزيز الإدارة الضريبية لوقف التهرب الضريبي وعمليات الاحتيال والفساد.

ثانيًا. زيادة فرص النمو الاقتصادي المستدام عبر تنويع الاقتصاد، وذلك عبر الوسائل الآتية:

- دعم القطاع الزراعي باعتماد تقنيات زراعية متطورة بكلفة معقولة، وحماية الإنتاج المحلي.
- تطوير مصادر طاقة بديلة، بما يحد من فاتورة استيراد الفيول المكلف ماليًا وبيئيًا.
- تقديم التسهيلات والحوافز لتشجيع المشاريع الناشئة والابتكارات.
- تطوير القطاع السياحي بالتركيز على السياحة البيئية والثقافية والتاريخية.
- إيجاد بيئة الأعمال المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة.

ثالثًا. بناء قطاع مصرفي سليم ومرن، بما في ذلك:

- حسم مصير الودائع والأموال المهرّبة إلى الخارج، وإعادة رسملة المصارف والخسائر في القطاع المصرفي، ضمن رؤية شفافة وواقعية.
- دعم استقرار العملة والسيطرة على التضخم.

رابعًا. التوظيف في تنمية الموارد البشرية، وذلك عبر:

- إصلاح نظام التعليم الأساسي والجامعي بما يتوافق مع سوق العمل في فضاء العالم الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- جعل الرعاية الصحية في متناول جميع الفئات بمعزل عن مستويات دخلهم.

خامسًا. تعزيز التجارة والقدرة على التصدير، عبر:

- تنويع الصادرات ودعم قدرتها التنافسية بمختلف الوسائل المعروفة.
- إعادة النظر بالاتفاقيات التجارية، بما يعيد التوازن للميزان الجاري المحلي.

- تحسين وتطوير البنى التحتية، ومنها المرافئ والطرقات وتسهيلات التخزين والنقل وبقية الخدمات اللوجستية.

سادسًا. استنهاض مساهمة المغتربين، من خلال:

- إصدار سندات مخصصة للمغتربين لجذب الاستثمارات الخارجية نحو مشاريع محلية محددة.
- وضع الأطر والبرامج اللازمة لتعزيز مشاركة المغتربين في مشاريع محلية مصممة لتوطين المعرفة والخبرات الخارجية.

سابعًا. اعتماد التعاون الدولي كبديل عن استجداء المساعدات. ويمكن أن يتم ذلك عبر:

- تفعيل الجهود الديبلوماسية لتعزيز التعاون مع الخارج في سبيل إيجاد موطئ قدم للبنان في مشاريع التجارة الخارجية والطاقة والبنى التحتية، التي يجري بلورتها في الإقليم.
- البحث في برامج لتبادل المعرفة والخبرات وبناء القدرات مع مختلف دول العالم غير المعادية، بدل تركيز الاهتمام على كيفية جلب المساعدات من البنك وصندوق النقد الدوليين.

ثامنًا. تنفيذ إصلاحات هيكلية، ومنها:

- إصلاح وتفعيل القطاع العام، بعيدًا عن المحاصصة الطائفية والسياسية، وبما يعيد توزيع الموارد البشرية والمادية المحلية بما يعزز الكفاءة والإنتاجية.
- ضمان استقلالية القضاء واحترام فصل مبدأ السلطات.

تاسعًا. تحرير تحريك موارد القطاع الخاص المحلي والخارجي، من خلال تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خصوصًا في مشاريع البنى التحتية والمرافق العامة.

عاشرًا. تعزيز مناعة لبنان في مواجهة الصدمات المحلية والخارجية على أنواعها، وذلك من خلال:

- تطوير خطط جاهزة ومجربة للاستجابة في مواجهة الأزمات والكوارث الاجتماعية والأمنية، والاقتصادية، والبيئية، والطبيعية.
- تنويع مصادر التمويل الخارجي وعدم الاعتماد على مصدر واحد.
- بناء قدرات إنتاجية محلية توفر الحد الأدنى من السلع الضرورية.

حادي عشر. وضع نُظم للرقابة والمراجعة والتقييم، مثل:

- جمع وتنظيم البيانات وتتبع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بدقة وحرفية.
- قيام طرف ثالث موثوق بتقييم دوري محايد لمدى تقدم البرامج الحكومية في التنفيذ.
- تصحيح مستدام للاستراتيجيات والسياسات بالاعتماد على نتائج التقييم والتغذية الراجعة.

ثاني عشر. توحيد قنوات استلام المساعدات الخارجية للدولة على اختلافها من هبات وقروض، ضمن جهاز مركزي واحد لا يمكن تخطيه (قد يكون حساب موحد في مصرف لبنان يتولى إدارته وزير المالية بإشراف مجلس الوزراء). وهنا تقع على الجهات المانحة الدولية مسؤولية كبيرة في تنسيق ومتابعة وتدقيق عمليات صرف أموال المساعدات الخارجية، والتأكد من تحقيق أغراض هذا التمويل الخارجي، كما هو متفق عليه مع السلطة المركزية على صعيد رفع مستويات التنمية المحلية والاستقرار المالي والاقتصادي.

المساعدات الخارجية للبنان

هل حققت أهداف التعافي والنهوض الاقتصادي

بعد عقود من المساعدات المالية غير المشروطة، أصبح المانحون أكثر تشدداً بسبب الفساد، غياب الإصلاحات، والهدر. هذا الواقع، الذي ساهم المانحون في تكريسه، أدى إلى تحويل المساعدات نحو المنظمات غير الحكومية، مما أضعف مؤسسات الدولة بدلاً من دعمها

إخفاق الإصلاحات الهيكلية

اعترفت اللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي بأنه "لم يلاحظ تحقيق أي تقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية" طوال فترة المساعدات، رغم أنها كانت شرطاً أساسياً. عوائق مثل "البيئة السياسية الصعبة وتضارب المصالح" منعت تطبيق أي شروط إصلاحية في قطاعات حيوية كإدارة المالية العامة والطاقة.

الانهيار المالي وتصنيف الائتمان

رغم التدفقات المالية، توقفت الدولة عن سداد ديونها في مارس 2020، مما أدى لانهيار الليرة وتدهور التصنيف الائتماني إلى أدنى المستويات (C و D). هذا الأمر زاد من كلفة التمويل الخارجي وأبعد الاستثمارات الأجنبية.

تعميق الأزمة بدلاً من حلها

المساعدات الخارجية، خاصة عبر مؤتمرات باريس، لم تفعل سوى تأجيل انفجار الأزمة من 2001 إلى 2019. لقد غطت العجوزات وسمحت باستمرار السياسات الخاطئة، مما أخر الإصلاحات وجعل الانهيار لاحقاً أشد وأعمق.

تقويض الحوكمة والفساد

قنوات التمويل البعيدة عن الشفافية، والتي تجاوزت مؤسسات الدولة، عمّقت الزبائنية والفساد. مثال على ذلك، استحواذ 10 شركات فقط على الحصة الأكبر من مشاريع مجلس الإنماء والإعمار، مما يظهر غياب التنافسية والمحسوبيات.

تدهور المؤشرات الاجتماعية

تراجع تصنيف دخل الفرد من "متوسط-أعلى" إلى "متوسط-أدنى". ارتفع الفقر المتعدد الأبعاد من 42% (2018) إلى 73.1% (2023). كما أن 10% من السكان يستحوذون على 55% من الدخل الوطني، مما يظهر اتساع فجوة عدم المساواة بشكل حاد.

المديونية والناتج المحلي

تنامت المديونية العامة بمعدلات تفوق بكثير نمو الناتج المحلي. الجزء الأكبر من المساعدات (أكثر من 60% قروض) وُجّه لتمويل خدمة الدين بدلاً من الإنفاق الاستثماري، مما أدى لوصول نسبة الدين إلى الناتج لمستويات هي الأعلى عالمياً.

عجز الموازنة والحساب الجاري

تحولت الموازنة من فائض أولي (2% من الناتج) إلى عجز (7.2% من الناتج)، وعمّق عجز الحساب الجاري ليصل إلى 17% (2011). كل ذلك بينما كانت خدمة الدين تستنزف أكثر من ثلث الموازنة.

استثمارات غير منتجة

الاستثمارات الخارجية ركزت على قطاعات غير قابلة للتداول كالعقارات والخدمات، على حساب القطاعات الإنتاجية. تدهورت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي من 12.5% إلى 7.5%، مما أضعف القاعدة الإنتاجية للبلاد.

الخلاصة: نتيجة حتمية

المساعدات الخارجية لم تحقق أهداف التنمية، بل ساهمت في تعميق الأزمة وتأجيلها. وبسبب غياب الإصلاحات واستشراء الفساد وسوء الإدارة، تحولت هذه الأموال إلى عبء فاقم المديونية، وأضعف مؤسسات الدولة، وأدى إلى تدهور اقتصادي واجتماعي شامل، مع تداعيات تهدد السيادة الوطنية والاستقرار الاجتماعي.

من إعداد المركز

توصيات لتعزيز السيادة الاقتصادية

إن الحدّ من الاعتماد على المساعدات الخارجية يتطلب إصلاحات جذرية لتمكين الدولة من تمويل وظائفها وتحديد أولوياتها بشكل مستقل. فيما يلي خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف.

أولاً: تعزيز واردات الخزينة

تطبيق ضريبة تصاعدية موحدة وعادلة. توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الاقتصاد غير النظامي. مكافحة التهرب الضريبي والفساد بفعالية.

ثانياً: زيادة فرص النمو المستدام

دعم الزراعة الحديثة وحماية الإنتاج المحلي. تطوير مصادر طاقة بديلة ومتجددة.تشجيع المشاريع الناشئة والابتكار. تنمية السياحة البيئية والثقافية

ثالثاً: بناء قطاع مصرفي سليم

حسم مصير الودائع والأموال المهربة وإعادة رسملة المصارف. دعم استقرار العملة الوطنية والسيطرة على التضخم.

رابعاً: تنمية الموارد البشرية

إصلاح التعليم ليتوافق مع متطلبات العصر الرقمي. توفير رعاية صحية شاملة للجميع.

خامساً: تعزيز التجارة والتصدير

تنويع الصادرات ودعم قدرتها التنافسية. مراجعة الاتفاقيات التجارية لتحقيق التوازن. تطوير البنى التحتية والمرافق اللوجستية.

سادساً: استنهاض مساهمة المغتربين

إصدار سندات مخصصة للمغتربين لجذب استثماراتهم. وضع برامج لتوطين المعرفة والخبرات الخارجية.

سابعاً: اعتماد التعاون الدولي

تفعيل الدبلوماسية للمشاركة في المشاريع الإقليمية. تبادل المعرفة والخبرات بدلاً من استجداء المساعدات.

ثامناً: تنفيذ إصلاحات هيكلية

إصلاح القطاع العام على أساس الكفاءة لا المحاصصة. ضمان استقلالية القضاء وفصل السلطات.

تاسعاً: تفعيل الشراكة بين القطاعين

تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية.

عاشراً: تعزيز المناعة ضد الصدمات

تطوير خطط استجابة جاهزة للأزمات. تنويع مصادر التمويل الخارجي. بناء قدرات إنتاجية محلية للسلع الضرورية

حادي عشر: نظم الرقابة والتقييم

جمع البيانات وتتبع المؤشرات بدقة. تقييم دوري ومحايد للبرامج الحكومية. تصحيح الاستراتيجيات بناءً على النتائج

ثاني عشر: توحيد قنوات المساعدات

إنشاء جهاز مركزي واحد لاستلام كافة المساعدات.ضمان تنسيق وتدقيق فعال من الجهات المانحة.

من إعداد المركز

3. تحدّي الإعمار مع استمرار الحرب: غزة – لبنان نموذجًا

تتعدى مسألة إعادة الحياة بعد الحروب الكارثية إعادة تشكيل الفراغات الحضرية، إذ هي فرص لإعادة صياغة الزمن والنسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي على أساس التنوع في ابتكار المعاني المتجددة لكسر مأسي الحرب من جهة، وإعادة بناء قواعد جديدة لأنظمة ومؤسسات العمل بالنظر للتغيرات الكبيرة التي نتجت عن الحرب وأهمها النزوح السكاني من جهة ثانية، وهو ما من شأنه أن يطرح العديد من الأسئلة حول إعادة إحياء المكان وذاكرته وتراثه الناتج عن علاقة الفرد بالأرض، خاصة وأن تجارب الحروب السابقة في لبنان تعيدنا إلى التمعّن في نتائج تأخّر الإعمار الذي أدى إلى هجرة قسم كبير من اللبنانيين وتمركزهم في أميركا الشمالية واستقرارهم النهائي فيها بعد الحرب الأهلية عام 1975.

لا يبدو في المدى المنظور للحرب مع العدو أن العدوان قد انتهى، وربما من المتوقع له أن يتجدد بصور أخرى، ومن المتوقع أيضًا أن عمليات إعادة الإعمار في الدول المجاورة للبنان: سوريا وقطاع غزّة وربما العراق تحتاج كلها إلى مليارات الدولارات لإعادة الإعمار فيها، وهو أمر قد يكون من الصعب تمويله، حتى لو توقفت الحرب وذلك بالنظر إلى تراجع قدرة الدول العربية بعد التزاماتها المالية مع أميركا، وتراجع قدرة أوروبا التمويلية بالنظر إلى تداعيات حرب أوكرانيا- روسيا على اقتصادياتها بشكل مباشر.

من هنا فإن هذه الورقة ستقدم قراءة في الإسهامات المحلّية الممكنة التي يُفترض أن يقاربها ملف إعادة الإعمار في لبنان.إضافة إلى ذلك ستقدم هذه الورقة أيضًا قراءة سريعة في تجارب عالميّة لعمليات إعادة الإعمار لبلدان شهدت كوارث طبيعيّة أو حروب، لكنها ستتوقف بشيء من التفصيل في البداية عند تجارب إعادة الإعمار والنهوض المتتالية في قطاع غزّة من خلال تاريخها الطويل مع التدمير المستمر حتى الآن، بحيث يمكن استخلاص جملة من المقترحات المفيدة التي سيتم الاستفادة منها.

سوف تأخذ المقاربة حول إعادة الإعمار في هذا المجال منحىً يوائم بين التخطيط الإستراتيجي الرؤيوي المطلوب على المدى البعيد وبين الاحتياجات الآنية لتأمين المسكن وخدماته الأساسية، بعيدًا من المخططات التوجيهية العامة التي تهتم بمعدلات الاستثمار. في الوقت الذي يجب أن تتم مقاربة التخطيط المكاني الموجّه للتحوّل المستقبلي للاستفادة من إمكانيات التجارب الداخلية أو المحلية المشابهة أو المماثلة التي يمكنها تقديم حلول موضعية تكون قادرة على حلّ بعض الإشكالات الآنية المتعلقة بعودة الناس للاستقرار في أراضيهم.

القسم الأول: قراءة في تجربة قطاع غزة لإعادة الإعمار

في غزّة كما في لبنان يُنظر إلى الموضوع الأمني بالكثير من الحساسية التي لا يمكن التغاضي عنها، إذ طالما أن أعمال الهدم اليومية أو شبه اليومية لا تزال مستمرة فإن تقديم نموذج نهائي لما يجب أن تكون عليه المناطق المهدمة هو أمر في غاية الصعوبة، وخاصة مع احتجاب التدفقات المالية المطلوبة لإعادة الإعمار من الجهات غير المحلية المانحة. ينظر العديد من السياسيين إلى الرؤية التخطيطية الشاملة المطلوبة باعتبارها مسألة غير ضرورية في الوقت الآني خاصة وأن مستلزمات الإيواء وتأمين سُبل العيش – بحدّه الأدنى- هي مسائل تتقدم على ما سواها من الأمور. لكن تجارب البلدان التي شهدت

الحروب في إفريقيا وآسيا والتي نتج عنها تغيرات ديموغرافية متنامية أثبتت أن غياب هذه الرؤية التخطيطية من شأنه أن يؤدي إلى إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي والاقتصادي بصورة غير متكاملة أو غير مستدامة وبالتالي يمكنها مع الوقت أن تؤدي إلى ظهور سياقات سياسية واقتصادية طاغية لا يمكن التعامل معها لاحقًا. تسبب حظر الكيان الإسرائيلي دخول مواد "مزدوجة الاستخدام" إلى القطاع مثل الإسمنت والحديد والشرائح (الحساسات) الإلكترونية[27] والتضييق على استيراد معدات البنية التحتية إلى زيادة تكريس حالات الفوضى العشوائية في أشكال وأنماط العمران التي كان يتم التعامل معها باعتبارها حالات لابد من النظر إليها بالكثير من البراغماتية المحلية، وهو ما ساهم لاحقًا في تشكيل بيئات هشّة فاقمتها حالات عدم الاستقرار الأمني الدائم.

ومع العلم بوجود العديد من الأنظمة المعمول بها الخاصة بالبناء في القطاع[28] والتي تحدد نسبة البناء إلى المساحة الكلية للأرض (نسبة التغطية)، أو التي تحدد شروط التباعد بين الأبنية أو ارتفاع الطوابق الأقصى أو تحديد مناطق "الحزام الأخضر" غير القابلة للبناء، إلا أن القطاع كان يبدو على الدوام في حالة سيئة جدًا من حيث الكثافة السكانية والغياب شبه التام للمساحات الخضراء أو أماكن الترفيه (باستثناء قسم من الشاطئ مخصص للعموم) متزامنًا مع ضغط كبير على مستلزمات وخدمات البنية التحتية وأماكن وقوف السيارات.

أوصلت الأزمات الإنسانية الدائمة إلى جعل تطبيق قانون البناء أمرًا ثانويًا حيث كان يُقدّم "الإيواء العاجل دائمًا على التنظيم المدني" مما خلق بيئة عمرانية فوضوية زادت مع الوقت من تحديات إعادة الإعمار الآمن والمتناسب مع كافة احتياجات السكان، وهو ما حوّل عملية إعادة إعمار غزّة اعتبارًا من 1982 إلى "عملية إعادة ترقيع ممنهجة" تحت ضغوط إنسانية، ساهم معها الاحتلال والحصار والانقسام في تفاقم أزمات المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.

أولًا: الإشكاليات الجوهرية لإعادة الإعمار بعد 7 أكتوبر 2023

إن عمليات التخطيط المكاني كانت واقعًا غائبًا في قطاع غزّة قبل 7 تشرين الأول 2023، أما بعد هذا التاريخ فقد أصبح واقع الدمار غير مسبوق، إذ يُقدّر أن نحو 70% من البنية التحتية جرى تدميرها بالكامل (البنك الدولي 2024)، فيما تكلفة إعادة الإعمار يمكن أن تصل إلى ما بين 40–50 مليار دولار (تقديرات الأمم المتحدة)، وقد تترافق هذا كله مع مخاطر وجودية بسبب الحصار والمجاعة وانهيار النظام الصحي، وشحّ المياه، وتضرّر أماكن السكن المؤقتة للنازحين وخيامهم بمياه الصرف الصحي. وبالعموم يمكن

[27] - منع الاحتلال دخول 67 مادة بناء اعتبرها مواد "مزدوجة الاستخدام" وكان يجري تهريب قسم منها عبر أنفاق مشتركة مع مصر قبل أن يتم إغلاق أغلبها ومنع دخول أشكال المساعدات أو المواد.

[28] - وهي متعددة أهمها:

- قانون العهد العثماني بحيث إن بعض قوانين "الطابو" العثماني لا تزال مؤثرة في عملية تسجيل الأراضي.
- قانون تقسيم الأراضي البريطاني عام 1946 الذي حدد الاستخدامات الزراعية والسكنية.
- قانون الإدارة المصرية 1948–1967 الذي حدد أنظمة البناء في القطاع خاصة في المناطق الحضرية.
- قوانين الاحتلال الإسرائيلي 1967–1994 التي فرضت قيوداً على التوسع العمراني الفلسطيني وسمحت بإصدار تراخيص بناء محدودة.
- قانون البناء الفلسطيني رقم (6) عام 1996 الذي حدد نسب عوامل الاستثمار والتراجعات وأنظمة البناء في القطاع.

تلخيص أسباب تراجع القدرة على التخطيط المكاني بأمور أهمها:

- الاحتلال باعتباره عائقًا بنيويًا وقد ساهم الحصار متزامنًا مع حالات الهدم والجرف الدائمة والدفع بقسم من السكان للعيش داخل أحياء مكتظة سمّيت "مخيمات"، في جعل الحياة الآمنة والمستقرة أمرًا شبه مستحيل.
- الهيمنة الطارئة للإغاثة على التنمية: بحيث إن نحو 85% من مشاريع إعادة الإعمار بعد الحروب (2014–2024) مُوّلت كـ"استجابة إنسانية عاجلة" (مثل إيواء النازحين)، وكانت الأولوية لـ"الكم" (عدد الوحدات السكنية) لا لـ"الكيف" (التنظيم الحضري أو الجودة البيئية).
- تفتيت التمويل واختلاف أولويات المانحين: خاصة وأن كل جهة مانحة كانت تُحدد مشاريعها بمعزل عن الآخرين، فركّزت الاستثمارات القَطَرية على بناء المساكن الفاخرة، فيما توجّهت استثمارات الاتحاد الأوروبي نحو بناء محطات المياه مع إهمال تكاملها مع شبكات الصرف الصحي، بحيث باتت غزّة تشبه فسيفساء مشاريع متنافرة دون رابط وظيفي أو تخطيط متكامل بينها.
- نشر ثقافة "الترميم السريع" بحيث بات الأهالي يرفضون انتظار التصاميم المتكاملة تحت حجة "نريد سقفًا الآن وليس مدينة غدًا". لكن بالنظر إلى ضعف خدمات البنية التحتية خاصة في المياه والكهرباء باتت هذه السياسة الإعمارية عاملًا إضافيًا مساهمًا في زيادة عدد الأسر الواقعة تحت مستوى الخط الأدنى من الإشباع في حاجات المسكن وخدمات المسكن بحسب مؤشرات أحوال المعيشة. وقد تبيّن أن هذه المؤشرات وصلت إلى حدود متدنية جدًا خاصة في المخيمات المهدمة التي أعيد بناؤها.
- التدمير المتكرر للمنازل وأماكن الإيواء والنزوح الذي جرف معه قسمًا كبيرًا من التراث والذاكرة المكانية للأفراد، بحيث خلّفت سنوات النزوح المتتالية حالات من فقدان العلاقة مع روابط الاستقرار في المكان والقدرة على التطوير والقدرة على بناء وتأسيس منظومة مجتمعية قابلة للاستجابة لمتطلبات الحياة المستجدة والمستدامة، كما ساهمت حالات النزوح المتكررة في تراجع القدرة على بناء علاقة متكاملة مع تراث الأراضي الزراعية التي كانت تشكّل مصدرًا حيويًا أساسيًا في اقتصاد القطاع.

ثانيًا: التنظيم المكاني

أدى توسّع المستوطنات في غلاف قطاع غزة إلى قضم المزيد من الأراضي الزراعية بالتحديد[29]، وأدى النمو السكاني الكبير لأهالي القطاع إلى مزيد من الطلب على المساكن، التي بلغت أوجها في الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو والتي تدفّقت فيها المساعدات المالية مساهمة في بناء المشاريع السكنية الكبرى، كما نشأت إلى جانبها العديد من المبادرات الفردية القائمة على وجود الجمعيات التعاونية لتمويل بناء الشقق السكنية.

أما فيما خص خدمات البنية التحتية، فقد نشأت سلطة المياه الفلسطينية بعد سيطرة الاحتلال على نحو 90% من موارد المياه الجوفية في القطاع، وهي التي ساهمت في تحسين إدارة المياه نسبيًا من خلال متابعة محطات تحلية مياه البحر التي كانت تعاني على الدوام من تدهور وضعها الإنشائي بسبب نقص

[29] - منع الاحتلال البناء في منطقة العازل شرقي القطاع ما أبقاها بالكامل مفتوحة للزراعة مع مواجهة صعوبات الريّ وتصدير المنتجات.

الكهرباء، وقد قدّرت اليونيسف عام 2020 أن 97% من مياه القطاع هي غير صالحة للشرب.

أدت سياسات العمل الآنية غير المرتكزة على التخطيط المسبق للمكان أو الحيّز الجغرافي إلى سلسلة من الممارسات جعلت الحياة معها في القطاع أمرًا بالغ الصعوبة، إذ تُبيّن ملاحظة أن انتشار البناء العشوائي كان على حساب المساحات العامة[30]، كما أوصلت سياسات إعادة بناء البنية التحتية دون الالتفات إلى نقاط الضعف المتمادية، إلى وجود اختناقات مرورية وتهميش الأحياء الفقيرة وتجاهل المعايير الدنيا لإمدادات الطاقة أو إدارة النفايات. لكن وبالرغم من غياب المشاريع التخطيطية الموحّدة المُلزِمة، أمكن رصد دراسة العديد من المخططات العامة للأراضي أبرزها المخطط الهيكلي لقطاع غزة عام 2005 الذي ظل حبرًا على ورق بسبب الانقسام السياسي.

ثالثًا: المبادرات المجتمعية لإعادة الإعمار

على الرغم من استمرار الاحتلال والحصار المزمن إلا أن هذا الأمر لم يمنع الغزّيين من إطلاق وتنفيذ العديد من المبادرات المحليّة كان أبرزها:

- مشروع "الإسكان التشاركي" في حي الزيتون عام 2022، وهو عبارة عن جمعية أهلية أُنشئت بالتعاون مع مهندسين محليين صمموا نحو 40 وحدة سكنية حول حديقة مشتركة ضمّت نظامًا خاصًا للصرف الصحي المشترك[31].
- خطة "غزة الخضراء" غير الرسمية عام 2020: التي بادر إليها عدد من المهندسين الشباب والتي روّجت لاستخدام الطاقة الشمسية وبناء "أسطح خضراء".
- جرى تأسيس عدد من الجمعيات الخيرية المحليّة التي قدمت خدمات أساسية في مجالات تحسين الزراعة أو تحسين الظروف البيئية (بعضها هو جمعيات وقفيّة).
- إطلاق مبادرات فردية لبناء المدارس والعيادات والمراكز المجتمعية والمساجد وتحسين خدمات البيئة.
- تأسيس اللّجان الشعبية التي ساهمت في تنسيق توزيع المساعدات وإعادة البناء وتنظيم استخدام المساحات الخضراء المحدودة، وعملت على بناء حدائق عمودية لمزروعات يتم نشرها على جدران المنازل المدمرة لحلّ مشاكل نقص المساحات الزراعية.
- ترميم المنازل المتضرّرة بمواد محدودة بمبادرات فردية من مقاولين محليين ساهموا في تطوير حلول بديلة في البناء مثل استخدام "حجر القبس" (من الركام) لتعويض نقص الإسمنت، أو استخدام الخشب والحجر بدلًا من الحديد، أو ابتكار بدائل جديدة في البناء من أهمها: استخدام "الجيوبوليمر" وهي عبارة عن خلطة ترابية مع رماد قشور الأرز.
- تنفيذ تجربة محلية عام 2023 اعتمدت على توظيف التكنولوجيا لطباعة الأبنية باستخدام الطباعة الثلاثية الأبعاد 3D Printing لبناء غرف من خليط ركام وإسمنت بنسبة 40% من التكلفة.
- تصنيع محلي لفلتر كربوني من نوى الزيتون المُحترق للمساهمة في معالجة تلوث المياه.
- العمل من خلال أنظمة شمسية مصغّرة (10 واط/منزل) عبر شركة "مصدر غزة" للمساهمة في حلّ انقطاع التيار الكهربائي.

[30] - تقدّر نسبة الحدائق بحوالي 0.5 م²/ فرد مقابل 15 م²/ فرد عالمياً.

[31] - دُمر 70% من المشروع في 2023.

- إنشاء وتشغيل شبكة من أجهزة الراديو البسيطة للإبلاغ عن مواقع القصف من قِبل فريق "شباب غزة للطوارئ" عام 2023.

وبالمقارنة مع عمل الشركات الكبرى أثبتت المبادرات الفردية عمومًا نجاعتها في سوق البناء وخاصة في فترات الاستقرار الأمني النسبي، وهو ما يمكن الاعتماد عليه بالنظر لإمكاناته في تشكيل رافعة مستقبلية، وذلك كما هو مبيّن في الجدول التالي:

جدول رقم 1: مقارنة أداء الشركات الكبرى والمبادرات الفردية في سوق البناء

العامل	الشركات الكبرى	المبادرات الفردية
الحصة السوقية	10–15%	80–85%
السرعة في التنفيذ	بطيئة	سريعة
الجودة	عالية	متوسطة– منخفضة
الاعتماد على التمويل الخارجي	90%	20%

المصدر: من إعداد المركز

رابعًا: المبادرات الاقتصادية

من غير المعروف حجم المعونات الاقتصادية أو المالية المقدمة من الجهات الخارجية المانحة لدعم اقتصاد القطاع في فترة زمنية معينة، لكن المؤكد أن القطاع عانى دائمًا من توقف التمويل المباشر القادم عن طريق السلطة الفلسطينية في رام الله لغزّة بعد 2007. ومن المؤكد أيضًا أن الاعتماد شبه تام على الموارد الخارجية للدول المانحة أدى إلى فرض شروط لا تراعي الأولويات المحلية بقدر ما كانت –بأغلبها- مشاريع "جاهزة للتصدير الإعلامي". أمكن تحديد المصادر الأساسية للتمويل الخارجي كما يلي:

- وكالة غوث اللاجئين الأونروا[32] التي كانت تقدم ملايين/ مليارات الدولارات سنويًا على شكل مساعدات إنسانية مباشرة.
- مساهمات البنك الدولي ومانحون أوروبيون ومنظّمات عالمية وجهات مانحة أخرى بينها تركيا، وقطر والإمارات وهي التي تُصنف بين الجهات الأكثر تمويلًا. لكن نشير في هذا المجال إلى أن غياب الشفافية الإدارية في تمويل آليات الإعمار بعد العام 2014 سمح بتنفيذ نحو 40% من الالتزامات المالية تجاه القطاع فقط.

وبالمقابل أمكن رصد العديد من مبادرات التمويل المحلية التي ساهمت في تقليص حجم المعاناة الناجمة عن الاحتلال وكان أبرزها:

- إنشاء شبكة مقايضة مواد البناء بمواد أخرى منتجة محليًا.
- إنشاء صناديق استثمار مجتمعية ساهمت في جمع تبرعات لصالح أهالي غزة من الخارج (مثل "صندوق إعمار غزة" في تركيا).
- الاعتماد على التمويل الميكروي المستند إلى قروض صغيرة لبناء وحدات سكنية صغيرة جدًا (50 م²) بتكلفة لا تزيد على 5,000 دولار للوحدة.
- تأسيس الجمعيات التعاونية الإسكانية التي أُنشئت في مناطق عدة من القطاع.
- تمويل محلي مباشر من تجار غزّة والأهالي.

[32] - يُقدّر أن 80% من سكان غزّة يعتمدون على معونات الأونروا.

القسم الثاني: تحدّي الخيارات الممكنة لإعادة الإعمار في لبنان

مع اقتراب الانتهاء من أعمال رفع أنقاض العدوان الإسرائيلي على لبنان في العديد من المناطق وقرب استكمال دفع تعويضات الترميم، كان التساؤل عن استكمال باقي المراحل لاسيما منها بناء قرى الحافة الأماميّة في جنوب لبنان، مع ما بدأت تظهر معالمه من تقاعس رسمي أحيانًا، مضافًا إليه عدم رغبة غالبية الجهات المانحة تمويل إعادة بناء القرى حتى الآن.

وقد كانت حكومة الرئيس ميقاتي السابقة في اجتماعها الذي عقدته في صور في 7 كانون الأول 2024، قد صادقت على مشروع القانون الذي يلغي بعض التعقيدات الإداريّة والرسوم الماليّة التي بإمكانها تسهيل عملية تمكين المواطنين من إعادة بناء منازلهم، إلا أن المشروع لم يُقر في حينه. ثم أُعيد درسه وأحيل مجددًا إلى مجلس النواب بتاريخ 2025/4/24 قبل أن يصدر بصيغته النهائية في 2025/5/15 متضمنًا العديد من الإعفاءات على الرسوم والضرائب على الأبنية المتضرّرة والمهدمة وذلك في خطوة كان المقصود منها دفع عملية الإعمار قُدمًا باعتبار ما تواجهه من صعوبات بالغة[33].

[33] - من أهم ما نصّ عليه القانون الذي كرّس مبدأ الحق بالسكن:
- إعفاء متضرّري الحرب من الرسوم والضرائب
- إعفاء جميع المكلّفين في قرى أقضية حاصبيّا، مرجعيون، بنت جبيل وصور من رسوم الكهرباء للعام 2024، ورسوم المياه للعام 2025 ورسم الهاتف للعام 2025.
- استمرار الإعفاء بالنسبة للوحدات أو الأقسام غير المرمّمة أو غير المنجزة إلى حين انتهاء أعمال الترميم وإعادة التعمير.
- إعفاء أصحاب المنازل المتضرّرة من ضريبة الدخل، كذلك يمكن لأيّ شخص فقد سيّارته استيراد سيّارة جديدة من دون دفع جمرك أو تسجيل.
- عدم إمكانية تشييد أيّ بناء كان مقاماً على الملك العام أو أملاك الدولة الخاصّة أو المشاعات مقابل أن يحصل صاحب المسكن المهدم على مساعدة ماليّة.

وبالرغم من أن عمليّة التأخير في إعادة الإعمار قد لا تشكّل ضغطًا كبيرًا مرحليًا على بيئة المقاومة وأهلها في لبنان، كان العامل الأساسي الذي شكّل فارقًا نوعيًّا في التعاطي بين حرب 2006 وحرب 2024- 2025 هو حجم الدمار الواسع في القرى الأماميّة الحدوديّة بالخصوص التي جعلت الحياة صعبة – وربما شبه مستحيلة في الوقت الحالي في قرى عدّة منها كفركلا وعديسة وميس الجبل وعيتا الشعب، وهو ما يتطلب معالجات تتخطى عمليّة إعادة الإعمار المباشرة -التي لا بد أنها حاصلة- إلى ما هو أبعد من ذلك، بحيث يتمكن الناس من استعادة بناء الأصول الاجتماعيّة في مجتمعات يُراد تفكيكها وإبعاد أهلها عن ذاكرتهم وتراثهم المادي والمعنوي، بالتوازي مع جعل الدورة الاقتصاديّة الداخليّة تستعيد عافيتها في وقت بدأ الحصار المالي يطل برأسه مغلفًا بدعاوى الإصلاح ومكافحة الفساد.

تجدر الإشارة إلى أن الملامح العامة للمرحلة المقبلة في لبنان تَشِي بالكثير من المتغيرات في مجالات تمويل الإعمار أو إدارته أو في طريقة التعاطي مع توفير الخدمات العامة الأساسيّة في المناطق المتضرّرة، وهو ما يعني لزوم وضع مجموعة من الخطط البديلة التي يمكنها التكييّف مع المتغيرات من جهة، ودفع عمليّة الإعمار قُدمًا دون التأخير في اتخاذ إجراءات معيقة غير ضروريّة.

أسفر العدوان الإسرائيلي على لبنان وبناه التحتيّة واقتصاده وأمنه عن أضرار كبيرة وبالغة (بعضها لا يمكن تقديره بثمن). لكن تقرير البنك الدولي يشير إلى "أن الأضرار التي لحقت بالأصول المادية تبلغ 6.8 مليار دولار أميركي، وأن النزاع[34] تسبب في خسائر اقتصادية قدرها 7.2 مليار دولار أميركي، وأن احتياجات التعافي وإعادة الإعمار سوف تصل إلى 11 مليار دولار أميركي[35]"، وقد تبيّن أنّ محافظتي الجنوب سجّلتا أضرارًا هائلة في مختلف القطاعات، فيما كانت لمحافظة النبطية – بأقضيتها الأربعة- الحصّة الأكبر من الأضرار في لبنان وذلك كما يظهر في الرسم البياني:

رسم بياني رقم 1: نسبة الأضرار على مستوى المحافظات (%)

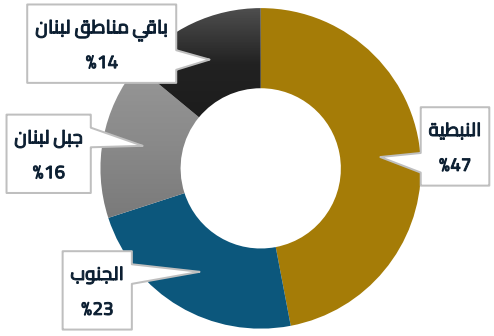

- عدم إمكانية تشييد أيّ بناء في المناطق الأثرية أو الأماكن التي تدخل ضمن التراجع عن الأنهار أو الأماكن المتعلقة بالصحة العامة مقابل أن يحصل صاحب البناء المهدّم على مساعدة ماليّة.

[34] - لا نتبنى مصطلح "النزاع" المعتمد في أدبيات البنك الدولي وأغلب الجهات الغربية والذي يمكن أن يعني صراعاً على أمر مشكوك بأحقيته لدى أي الطرفين، في حين أن ما حصل في لبنان هو اعتداء أعقبه احتلال إضافي لقسم من أراضيه.

[35] - Lebanon Rapid Damage and needs Assessment, (RDNA), World Bank Group, National Council for Scientific Research, March 2025

بالإجمال أشارت العديد من التقديرات إلى تضرّر ما لا يقلّ عن 100 ألف مسكن مهدم جزئيًا أو كليًا (مع صعوبة إعطاء أرقام دقيقة في الوقت الحالي بسبب عدم إنجاز المسوحات في كافة المناطق لاسيما الحدوديّة منها). وإضافة إلى المساكن، هناك تضرّر كبير في البُنى التحتيّة والطرق وإمدادات المياه وشبكة الكهرباء، فضلًا عن حصول أضرار كبيرة في العديد من الأبنية والمنشآت التراثيّة في النبطيّة وصور وشمع ومحيبيب وغيرها من المناطق التي تشكّل ذاكرة المكان للقاطنين، هذا فضلًا عن الأضرار الاقتصاديّة لاسيما في الزراعة والسياحة والصناعة.

وبالعموم لا يمكن مقارنة الواقع الحالي مع حرب العام 2006، إذ قامت بعد انتهاء الحرب دول عربية وأجنبية عدّة بتقديم مساعدات لإعادة بناء قرى ومساجد ومدارس ومنشآت اجتماعية...، وذلك مقارنة مع الواقع الحالي حيث لا تزال المبالغ المُقدمة زهيدة جدًا، كما أن الحكومة اللبنانية لن يكون بإمكانها تمويل إعادة الإعمار في الوقت الحالي كونها مُلزمة بشروط صندوق النقد الدوليّ الذي يشترط أن أي إنفاق جديد يستلزم تأمين إيرادات له بالمقابل، موضحًا أن الحكومة متخلفة عن سداد ديون سابقة في مجالات عدّة ولا يمكنها ضخّ أموال بالليرة اللبنانيّة لأنّ ذلك سيؤثّر في سعر الصرف، وأن كلّ ذلك من شأنه أن يمنعها من القيام بعمليّة إعادة الإعمار[36]".

من جهة أخرى لابد من الإشارة إلى أن المدن تميل بصورة عامة إلى الموت لأسباب مختلفة، وفي بعض الحالات يتم هجرها والتخلي عنها بسبب الحروب أو الأوبئة أو تأخر الإعمار كما في حالات الكوارث والحروب. لذا فإن إعادة الحياة للنسيج المجتمعي يجب أن يتزامن مع تحقيق مسألتي العدالة والرفاه داخل هذا المجتمع، كما أنه لا يجب أن يُكتفى بمعالجة مقتضيات البعد المادي فقط كبناء المزيد من الأبنية الفاخرة، بل ينبغي التأسيس لمجتمعات محليّة تستطيع الاستمرار والصمود في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والإداري والتشريعي، مجتمعات تملك ثقافة التعبئة والمساعدة الذاتيّة ولديها قدرة على بلورة إدارة خاصة للتطوّع والعمل المجتمعي. وهذا الأمر هو ما سيتم بحثه فيما يأتي.

أولًا: التخطيط الإداري

إنّ إعادة الإعمار في لبنان هي فرصة لإظهار النصر بعد الحرب خاصة مع وجود تخوّف لدى الكثيرين من عدم استكمال عمليّة الإعمار بالنظر إلى التحدّيات التي لا تزال قائمة ومنها: الاعتداءات الإسرائيليّة شبه اليوميّة، وتأخر خطة التمويل الدولية وغياب أغلب الإجراءات المحلية وأبرزها تأسيس الصندوق الاستثماري الذي من شأنه أن يضمّ المحفظة التمويلية من المصادر الخارجية. وهي فرصة أيضًا لإظهار أن المواطنين المعنيين في المناطق المتضررة ليسوا عاجزين، وأنها لا تتطلب تدخّلًا خارجيًا فقط، بل يمكن على الدوام اجتراح خطط وأفكار بديلة تستند إلى دور فعلّي وحقيقي للمواطن والبلديات والجمعيات الأهليّة المحليّة والاستناد إلى تجارب عالمية لاسيما منها تجربة غزّة، وفي هذا المجال يمكن التوصية بالأمور التالية:

1. ضرورة إنشاء عدد من المؤسسات الإعماريّة على غرار "وعد" خاصة بمجموعة من القرى المتقاربة المتضررة لتدير عمليات إعادة الإعمار وتحدد أولويات التنفيذ فيما بينها بالنظر إلى الاستثمارات الماليّة أو البشريّة أو الجغرافيّة الموجودة أو تلك التي يمكن توفيرها.

[36] - المصدر: تقرير البنك الدولي السابق نفسه.

2. لزوم توثيق عمليّة الإعمار من خلال إنشاء مرصد حضري يعمل ضمن مؤشرات ومعايير واضحة يُعتمد عليه في إحداث تدخّلات نوعيّة في الإعمار وتوزّع الأنشطة الاقتصادية والبيئية وترتيب الأراضي وانتشار العمران...الخ
3. التأكيد على مشاركة المجتمع الأهلي في التخطيط والتنفيذ من خلال لجان الأحياء ولجان الأبنية.
4. تشجيع مجالات التعاون بين القطاع الخاص والبلديات لاسيما منها في مجال إقامة المساكن الشعبيّة لذوي الدخل المحدود بالاعتماد على أشكال البناء المرتكز إداريًا على التعاونيات الإسكانيّة في القرى: (أهميّة بناء مساكن شعبيّة بمساحات صغيرة وعدد غرف قليل لسد احتياجات الأسرة حديثة التكوين).
5. إنشاء لجان تنمية المناطق في كل بلدة لدعم توجهات البلديات واتحادات البلديات بما يساهم في تعزيز أسباب التكاتف المطلوبة وتحمّل الأعباء المشتركة.

ثانيًا: التنظيم المكاني

سبق لمدير عام التنظيم المُدني بالوكالة في لبنان المهندس علي رمضان[37] أن أوضح أن أغلب المناطق الواقعة بالقرب من الحدود الجنوبيّة هي مناطق غير ممسوحة عقاريًا، وقد جاء الدمار فيها شاملًا أو شبه شامل بحيث غابت معها معظم معالم البناء، مما يستلزم إعادة تكوين للخرائط العقاريّة ومخططات الأبنيّة التي كانت قائمة. ولهذا فإن أبرز الاعتبارات التي ينبغي أخذها بالحسبان هي الآتي:

1. منح سلطات كافية للبلديات في عمليّة المحافظة على التراث واتخاذ إجراءات عاجلة من أجل منع هدم الأبنية التراثيّة.
2. اعتماد معايير صارمة لجهة إدارة مياه والصرف الصحي والنفايات والتخطيط في اختيار موقعها بحيث لا تؤثر سلبًا على الجوار العمراني الذي لابد أنه سينمو بشكل متسارع وحثيث عند بدء عملية البناء.
3. الاستفادة من واقع وجود المباني المتهالكة (المهدمة جزئيًا) من أجل تطويرها وجعل المرمم منها أو الحديث مستدامًا وصديقًا للبيئة.
4. لزوم النظر في إعداد مخططات توجيهية حجمية (وليست تفصيلية) بهدف تنظيم عملية التكامل الاقتصادي – الاجتماعي بين عدة قرى متجانسة من حيث الخصائص الجغرافية والطبيعية والتي من شأنها أن توفر عناصر التكامل والاستدامة المستقبلية المطلوبة الخدماتية والاقتصادية منها على السواء.

ثالثًا: المسارات الاجتماعية المطلوبة لعملية إعادة الإعمار

ينبغي الإشارة إلى أن التحدي الاجتماعي هنا يجب أن يلحظ عدم التأخير في إعادة الإعمار ما أمكن، باعتبار أن التأخير الطويل يمكن أن يُفقد الأجيال الشابة ميزات هامة منها: التعامل مع الزراعة والأرض، والانتماء للمكان، والقدرة على التعامل مع تطوير اقتصاد محلّي فاعل ومُجزٍ.

لهذا فإن مسارات عمل البُعد الاجتماعي للإعمار يجب أن تأخذ بالاعتبار أمورًا أهمها:

[37] - مؤتمر إعادة الإعمار خطة أم قرار، نقابة المهندسين في لبنان 15 كانون الثاني 2025.

1. تشجيع المنتديات الثقافيّة والعلميّة وتحفيز المبادرات ذات الطابع الاجتماعي (الوقفي منها بالتحديد) بهدف استعادة ما أمكن من الذاكرة المكانيّة للبيوت والمساحات العامة.
2. النظر في استعادة وتطوير الحرف التاريخيّة التي كانت سائدة في القرى والتجمعات العمرانيّة لما لها من تأثير بالغ في تحديد الهويّة الثقافيّة للمكان والمجتمع.
3. توفير المزيد من المساحات المفتوحة ومرافق الرعاية الاجتماعيّة والثقافيّة والرياضيّة لاسيما منها المرافق المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين.
4. الحفاظ على المباني والمواقع والهياكل ذات القيمة الثقافيّة والمعماريّة التاريخيّة.
5. تعظيم الاستفادة من المقوّمات الطبيعيّة للمناطق في مجال السياحة والزراعة والخدمات.
6. النظر في اعتماد آليات مساءلة مجتمعيّة تتعلق بتأخير عمليات إعادة الإعمار أو تهميش مناطق أو قرى معيّنة.
7. تشجيع المبادرات الشبابية بين أفراد المجتمع القائمة على تطوير وابتكار مبادرات مجتمعية أو فردية في مجال العلوم وتكنولوجيا الابتكار التي بإمكانها المساهمة في رفد المجتمع أثناء الحروب وبعدها.

رابعًا: التخطيط الاقتصادي لإعادة الإعمار

من المتوقع – كما هي الحال بعد الحروب- أن يزيد الطلب على كل المواد والمستلزمات المتعلقة بالبناء، ومن شأن هذا الأمر مع عدم تغيير في أي من استراتيجيات الحكومة المتعلقة بدعم الاستثمارات في القطاع العقاري في لبنان، فإنه يُخشى على المناطق التي شهدت العدوان الأخير من اقتصار النمو الاقتصادي فيها على قطاع معيّن ومحدد فيه الكثير من المنافسة والاحتكار، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على مستقبل الأسعار، ومن هنا فإن اعتبارات إعادة الإعمار في هذا المجال يجب أن تلحظ أمورًا عدّة منها:

1. إنشاء صندوق دائم محلّي لتنمية المناطق المتضررة يعتمد على تقديم المساعدات العينيّة والمالية المباشرة من المقيمين وكل الراغبين بالتبرّع على حدّ سواء.
2. إعادة تنظيم وتشكيل الأسواق معماريًا وبنيويًا بالاعتماد على مجموعات مدينية/ قرويّة متكاملة اجتماعيًا واقتصاديًا.
3. تعزيز دورات التدريب المهني المعجل لاسيما في مجالات: الزراعة، التصنيع الغذائي، أشغال البناء المحلي، أنواع الصيانات.. الخ
4. التفاوض مع موردّي مواد البناء لتقديم أسعار تفاضليّة منخفضة.
5. مناقشة إمكانيّة المساهمة الطوعيّة المجانيّة لنسبة معيّنة من التكاليف الإداريّة لدى المكاتب الهندسيّة التي ستتولى عمليّة إعادة الإعمار.
6. البحث في إمكانيّة الاستفادة من بعض أملاك الأوقاف او أملاك البلديات غير المُستغلّة في الوقت الحالي لإقامة مساكن شعبيّة لحلّ قسم من مشاكل الأسر المقيمة المهدم بيوتها والتي كانت مقامة على أملاك الغير.
7. النظر في تحفيز الشباب على الاستثمار في قطاعات المعلوماتيّة وتطوير مواد البناء وابتكار مستلزمات العيش البسيطة والسهلة لاسيما في مجالات: الاتصالات والكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب، بما يمكن أن يشكّل رافعة اقتصاديّة كبيرة مع عدم الحاجة لبذل الكثير من الاستثمارات العينيّة في هذا المجال.

خامسًا: المستلزمات القانونيّة الإضافية

لا يمكن لعمليّة إعادة الإعمار الانطلاق بخطى واثقة وحثيثة دون البتّ بعدد من الإجراءات القانونيّة الضروريّة الإضافية وأهمها:

1. تفعيل القروض السكنيّة سواء عبر المؤسسة العامة للإسكان أو بنك الإسكان، بحيث تُعطى الأولويّة في منح هذه القروض لأصحاب الوحدات السكنيّة المهدمة أو المتضرّرة بشدّة من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وذلك بخلاف ما هو عليه رأي البنك الدولي الذي حدد ثلاثة معايير للاستفادة من قرضه[38].
2. سنّ قانون لفرض رسوم بلديّة وماليّة على الوحدات السكنيّة الشاغرة والشقق الكبيرة، لتحريك سوق الإيجارات والضغط باتجاه خفض أسعارها.

[38] - تتمحور شروط البنك الدولي حول ثلاثة مؤشرات هي التالية:

- مؤشّر عدد السكان: بحيث كلّما كان عدد سكان المدينة أو البلدة (قبل العدوان) أكبر، تكون درجة أولويتها في الحصول على القرض أعلى.
- مؤشّر مستوى الدمار: بحيث كلما كان الدمار الذي لحق المدينة أو البلدة أقلّ، تكون درجة أولويتها أعلى.
- مؤشّر الوضع الاقتصادي: بحيث كلما كان النشاط الاقتصادي في المدينة أو البلدة (قبل العدوان) أوسع، تكون درجة أولويتها أعلى.

وبناءً على هذه المؤشّرات، فإن قرى الحافة الأمامية التي هي من بين الأكثر دماراً، لن تستوفي شروط البنك الدولي للتمويل، إذ هي الأدنى في النشاط الاقتصادي، وهي الأدنى في عدد السكان، وهي الأكثر دماراً.

القسم الثالث: قراءة في تجارب عالميّة لإعادة الإعمار

تقع أسباب عمليات إعادة الإعمار ضمن مجموعتين، الأولى: هي حالة الكوارث (زلازل، فيضانات، تسونامي..)، والثانية هي حالة الحروب التي تتخذ غالبًا شكل الحروب المحليّة. أما واقع الحرب في لبنان وغزّة مع عدو دائم مقيم على حدود البلد وفي داخله فهو أمر غير شائع في الصراعات العالميّة الحديثة التي باتت- بدورها- تأخذ أشكالًا أخرى أهمها الحروب الاقتصاديّة والتجاريّة والمناخيّة أو البيئيّة.

بالإجمال فإن الدروس المستفادة من هذه التجارب العالميّة في إعادة الإعمار سواء في البلدان الغنية أو الفقيرة يمكن تلخيصها بما يلي:

- أهمية إشراك السكان في عمليّة الإعمار بما يساعد في بناء مجتمع أكثر تكيّفًا مع المخاطر، وتدريبهم على بناء القدرات المحليّة حول سُبل التصرف أثناء الأزمات وعلى مواجهة المخاطر اعتمادًا على البرامج الخاصة في المدارس والمؤسسات التعليمية.
- أهمية تنويع الاقتصاد بما يمنع من حدوث ركود اقتصادي طويل الأمد، وتحفيز الاقتصاد المحلّي عبر خلق فرص عمل في مشاريع إعادة البناء.
- مراعاة البيئة في التخطيط بما يساهم في استدامة الحياة داخل المدن على المدى البعيد.
- الاستثمار في البنية التحتيّة المقاومة للكوارث أو الحروب لتقليل الخسائر مستقبلًا.
- تدريب السكان على بناء اقتصاد يستند إلى المقوّمات المحليّة والذي يمكنه الصمود في وجه العقوبات الاقتصاديّة أو الأزمات المختلفة لأنه يضمن استدامة الحلول بدلًا من الاعتماد المستمر على المساعدات الخارجيّة.
- استخدام تقنيات بناء مقاومة خاصة في حالات: الزلازل، وحرائق الغابات، والعوامل المناخية المتطرفة..الخ.

أولًا: مقاربات الدول الفقيرة لعمليات إعادة الإعمار بعد الكوارث والحروب

من المرجّح أن العديد من دول العالم الفقيرة التي لا تملك بنية إداريّة وتخطيطيّة استباقية للحدّ من الكوارث الطبيعيّة، تبقى سنوات عدّة دون أن تحقق أهداف إعادة الإعمار أو إعادة توطين السكان في البيئات التي تهجّروا منها. فقد بقيت آثار زلزال عام 2010 في هايتي واضحة لسنوات بسبب ضعف التخطيط المكاني، وظلّ الكثير من السكان في مخيمات مؤقتة عشوائيّة لفترات طويلة بسبب ضعف البنية التحتيّة الاجتماعيّة. وفي النيبال، أدى زلزال عام 2015 إلى استمرار تدهور المناطق الريفيّة بسبب نقص الموارد فترة طويلة، بينما في موزمبيق استغرق الأمر سنوات طويلة لاستعادة النشاط الاقتصادي بسبب الفقر وضعف البنية الاقتصاديّة بعد إعصار إيداي عام 2019. كذلك لم تنجح أغلب المناطق الريفيّة في باكستان التي تعرّضت لزلزال مدمر وفيضانات عام 2005 في تطوير أنظمة فعّالة لمنع كوارث مستقبليّة مماثلة حتى وقت طويل.

من جهة أخرى، وبالرغم أن الكوارث الطبيعيّة والحروب يختلفان في أسباب حدوثهما، هناك العديد من التقاطعات في الاعتبارات الأساسيّة اللازمة لإعادة الإعمار والتعافي، ففي حالة الحروب تظهر تحدّيات إضافيّة منها: الصراعات السياسيّة، وإعادة دمج اللاجئين، وإزالة الألغام والمخلّفات الحربيّة وتوفير التمويل الكافي للإعمار.

ثانيًا: التداعيات السلبيّة في سوء التعامل مع الكوارث والحروب في الدول الفقيرة:

نشير فيما يلي إلى أبرز التداعيات السلبيّة التي حصلت في ثلاثة بلدان تعرضت لكوارث طبيعيّة أو حروب وهي: هايتي، والعراق، وسوريا (قبل تشرين الثاني 2024):

1. هايتي بعد زلزال عام 2010: زاد ضعف الحكومة والبنية التحتيّة من صعوبة إعادة الإعمار في الوقت المطلوب لإعادة السكان إلى قراهم الأساسيّة، وساهم نقص خطط الطوارئ في ضعف القدرة على المساهمة في جهود الإغاثة العشوائيّة وغير المنظّمة، ما أدى إلى تأخير عودة السكان إلى مواطنهم الأساسية بسبب اعتماد الحكومة على المساعدات الدوليّة للإغاثة والإعمار بدلًا من العمل على تقديم حلول محليّة مستدامة.
2. العراق بعد 2003: جرى تفكيك المؤسسات الأساسيّة للدولة بعد الغزو الأميركي، مما أدى إلى حالات غير مسبوقة من الفوضى. وقد أجّلت الصراعات الداخليّة وغياب الاستقرار معظم الجهود الجديّة لإعادة الإعمار، وتأثّر الاقتصاد بشدّة بسبب نهب الموارد والعقوبات الاقتصاديّة والحصار الأميركي وغياب الحوكمة الرشيدة وتظهير النعرات الطائفيّة. وفي بلد لديه نهران دوليان، بات العراق يعاني من أزمات شحّ كبيرة في المياه.
3. سوريا 2011- 2024: وضعت العقوبات الاقتصاديّة لاسيما منها قانون قيصر واحتلال قسم من شرقي البلاد تحدّيات كبيرة أمام الاستثمار، وجرى ربط المساعدات التنمويّة بدفع أثمان سياسيّة بعد أن قطعت تركيا القسم الأكبر من مياه الفرات عن شرق البلاد، واستمر تأجيج الصراع الطائفي مما جعل أي جهود لإعادة الإعمار محدودة جدًا.

في المحصلة تعاني أغلب الدول الفقيرة أثناء الحروب وما بعدها من الاضطرابات السياسيّة وضعف مؤسسات الدولة الإدارية ونقص التمويل مما يجعل إعادة الإعمار عملية بطيئة وغير منظّمة. في الحروب أيضًا، تحتاج هذه الدول إلى استراتيجيات مبتكرة لمعالجة التحدّيات التي يمكن أن تكون قد نشأت ومنها النزوح، وتمركز اللاجئين، إزالة الألغام والمخلفات الحربيّة، وتأمين سبُل المعيشة وخدمات البنية التحتية للأسر.. الخ.

خاتمة

فيما خصّ عملية إعادة الإعمار، يعتقد كثير من الغزّيين وجوب اعتماد فلسفة "البوصلة المحلية" التي لا تحتاج إلى مخططات عالمية فاخرة، بل إلى توظيف إمكانات أبنائها واعتماد شعار: "المحلي أولًا" الذي يعني لزوم الاستفادة من كافة الموارد البشرية (مهندسون، عمال مهرة) والمادية الأخرى المتاحة لتحويل التدمير المتكرر إلى فرصة للابتكار تسمح بالتعامل مع الاحتلال ومع التضييق على موارد التمويل الخارجي، خاصة مع نجاح تجربة "المحلي أولًا" التي أسست لجعل نحو 70% من المشاريع الصغيرة الناجحة في غزّة تُنفّذ من قِبل الأهالي بدون تمويل خارجي مباشر. صحيح أن هذه النماذج المتاحة ليست مثالية، لكنها إجابة عملية على سؤال مفصلي حول إمكانية العمل والتخطيط بالرغم من الاحتلال والصعوبات والعقبات السياسية والتمويلية.أما في لبنان فقد قارب وقف إطلاق النار في لبنان شهره التاسع، دون أن يظهر في الأفق المنظور أن الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان قد تتوقف نهائيًا في وقت قريب، كما لا يبدو أن عمليات إعادة الإعمار الرسميّة في المناطق الجنوبيّة قد تباشر تحضيراتها

المطلوبة لإطلاق ترتيبات البناء وإعادة السكان إلى بيوتهم وقراهم قريبًا، لذا يُفترض في الوقت الحالي الاستناد إلى الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه البلديات، وكذلك إلى بعض الجمعيات الأهليّة والمحليّة، وهو ما برز بشكل جليّ أثناء العدوان من خلال تنفيذ عدد من المبادرات الحيويّة الهامة، لاسيما منها فتح الطرق وإزالة الركام وحفر الآبار الجوفيّة أو استصلاح الموجود منها إضافة إلى تأمين عدد من موّلدات الطاقة الكهربائيّة الضروريّة لتشغيل بعض المنشآت.

تتطلب عمليّة إعادة الإعمار في لبنان في الوقت الحالي مقاربات جديدة بالنظر إلى التحدّيات غير المسبوقة التي تعيشها المناطق المهدمة مقارنة مع ما حصل عام 2006، والتي بدأت ملامحها العامة تظهر على شكل عقبات منها رفض "العدو الإسرائيلي" العودة إلى حدود الخط الأزرق من جهة ،واستمرار الخروقات والطلعات الجويّة والاغتيالات المباشرة للسكان من جهة ثانية، مع ما يستتبع ذلك من تريّث دولي لتوفير التمويل المطلوب وحصر أغلبه بقروض طويلة الأجل سوف تُفرض على لبنان بفوائد قد تبقيه مرهونًا للإملاءات الخارجيّة على المستوى السياسي لهذه الجهات للأبد.

وهذا يعني حكمًا أن العمل الذي لا بد أن يحصل على مراحل زمنيّة متفاوتة، يجب أن يترافق مع جملة من الإنجازات الواضحة التي تُبقي المتضرّرين في صورة تقدم الأعمال وصورة الخطط المرحليّة والإنجازات الإعماريّة التي يمكن تنفيذها من خلال المبادرات الخاصة، وتلك القادرة على إشراك المجتمع الأهلي والمحلّي في إعادة الإعمار بصورة فعّالة من خلال خلق آليات مناسبة خاصة لذلك، حيث من المفترض أن تغيير أساليب الحرب يتطلب تغييرًا في أساليب المواجهة التقليدية التي كانت سائدة.

إعادة الإعمار: دروس من تجارب عالمية

مبادئ النجاح ومس ارات الفشل بعد الكوارث والحروب

مبادئ الإعمار الناجح

المشاركة المجتمعية
إشراك السكان لبناء قدرات محلية متكيفة.

التنويع الاقتصادي
تدعيم النشاط المحلي وخلق فرص عمل.

البنية التحتية المقاومة
تقليل الخسائر في الأزمات المستقبلية.

الاقتصاد المحلي المستدام
ضمان الصمود في وجه الخطوات والأزمات

مسار الفشل: تداعيات سوء التعامل

1. ضعف الحوكمة والاعتماد على الخارج

يؤدي إلى إغاثة عشوائية وتأخير طويل في إعادة توطين السكان.

2. تفكيك المؤسسات والصراعات الداخلية

يؤدي إلى فوضى نهب الموارد وتجميد جهود الإعمار الحجة.

3. العقوبات وتسييس المساعدات

يؤدي إلى شلل الاستثمار وجعل أي جهود لإعادة الإعمار محدودة جداً.

الخلاصة

في الدول المنهارة، ضعف المؤسسات والصراعات السياسية يجعلان أي عملية إعمار بطيئة وغير منظمة، مما يتطلب استراتيجيات مبتكرة تتجاوز الاعتماد على الخارج.

من إعداد المركز

4. التوزّع الجغرافي للصناعة اللبنانية ومخاطر الاعتداءات "الإسرائيلية" (2023–2025): ورقة سياسات

يشهد لبنان منذ عام 2019 انهيارًا اقتصاديًا بنيويًا، تتجسد أبرز مؤشراته في انكماش الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة تقارب 40% وتآكل شبه كامل للقوة الشرائية مع فقدان العملة الوطنية لأكثر من 98% من قيمتها. وعلى الرغم من أن موجة التضخّم المفرط قد تراجعت نسبيًا، فإن المعدّلات السنوية لا تزال مرتفعة، ما يعكس استمرار الاختلالات العميقة في الاقتصاد. وقد تركت الأزمة آثارًا اجتماعية مدمّرة، حيث دفعت بحوالي 44% من السكان إلى ما دون خط الفقر، وفقًا لبيانات البنك الدولي لعام 2024[39]، ما يفاقم انعدام المساواة ويهدد الاستقرار الاجتماعي. وفي خضمّ هذا الواقع الاقتصادي الهش، جاءت الاعتداءات "الإسرائيلية" على الجبهة الجنوبية في تشرين الأول 2023 لتضيف طبقة جديدة من التعقيد والمخاطر. فمع اشتعال الحرب في غزّة وامتداد التوتر إلى الحدود اللبنانية – الفلسطينية المحتلة، وجد لبنان نفسه أمام صدمة عسكرية فوق أزمته الاقتصادية، وسط غياب حلّ سياسي دولي ينهي الانتهاكات المستمرة للعدوّ ويحدّ من آثار اعتداءاته على السكان المدنيين والبنية التحتية الحيوية في لبنان.

وطوال الفترة من أواخر 2023 وحتى منتصف 2025، تصاعدت حدّة الأعمال العدائية للكيان الغاصب على الحدود الجنوبية، لتبلغ ذروتها في أيلول 2024. واستمرت حتى تاريخه رغم تفاهم وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني 2024. في تقييمه الأولي، قدّر البنك الدولي كلفة الحرب على لبنان بنحو 8.5 مليار دولار[40]، تشمل 3.4 مليار دولار كأضرار مادية مباشرة و5.1 مليار دولار كخسائر اقتصادية غير مباشرة. وفي تقييم لاحق، ارتفع هذا التقدير ليصل إلى 14 مليار دولار[41]، بواقع 6.8 مليار دولار للخسائر المادية و7.2 مليار دولار للخسائر الاقتصادية. ونتيجةً لذلك، انكمش الناتج المحلي الإجمالي اللبناني بنحو (7.1 - %) إضافية في 2024 بدل نموّ طفيف مُقدَّر لولا الحرب وذلك بحسب التقديرات الأخيرة للبنك الدولي.[42] هذه الخسائر تأتي في اقتصاد خسر بالفعل ما يفوق ثلث ناتجه في السنوات الخمس السابقة، مما يضاعف الأثر التراكمي ويعيد عقارب النمو إلى الوراء نحو خمسة عشر عامًا. إلى جانب ذلك، خلّفت الحرب تداعيات اجتماعية وإنسانية جسيمة أبرزها نزوح آلاف السكان من القرى الحدودية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع في المناطق المتأثرة.

ويشير تقرير " التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لحرب 2024 على لبنان" [43]الصادر عن الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد اللبناني يواجه تحديًا كبيرًا للعودة إلى ذروته التي بلغها قبل الأزمة في عام 2017. لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2030، يحتاج الاقتصاد إلى تحقيق

[39] World Bank.(2024). Lebanon Poverty and Equity Assessment 2024: Weathering a Protracted Crisis.URL: https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052224104516741

40 World Bank.(2024). Lebanon Interim Damage and Loss Assessment (DaLA).

41 World Bank.(2025). Lebanon Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA) 2025.

[42] World Bank.(2025). Lebanon Economic Monitor, Spring 2025: Turning the Tide?.URL: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099742206192539590/pdf/IDU-f35755fe-e2d7-4d28-9186-9e6e12a6cf64.pdf

[43] UNDP.(2025). The socioeconomic impacts of the 2024 war on Lebanon. URL: https://www.undp.org/lebanon/publications/socioeconomic-impacts-2024-war-lebanon

معدل نمو سنوي يقدّر بـ 10%. وحتى في ظل أفضل السيناريوهات التي تفترض تطبيق إصلاحات ناجحة، والتي قد ينتج عنها نمو متوقع بنسبة 8.2% في عام 2026 و7.1% في عام 2027، فإن الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030 سيصل إلى 46.9 مليار دولار فقط، وهو ما يقل بنسبة 8.4% عن ذروة عام 2017 البالغة 51.2 مليار دولار. هذا الأمر يوضح حجم الفجوة وصعوبة تحقيق التعافي الكامل في المدى المنظور.

من التحليل الكلّي إلى التشخيص المكاني: ضرورة منهجية

في مواجهة هذه الأزمات المتراكبة، تبرز محدودية المقاربات التحليلية الكلية (Macro-level) في معالجة التحديات التنموية العميقة. إن التعامل مع القطاع الصناعي، وتحديدًا الصناعات التحويلية، كوحدة متجانسة — كما هو شائع في تقييمات دولية لآثار الحرب — يمثل قصورًا منهجيًا يحجب التباينات المكانية والنوعية الحاسمة. تفترض هذه الدراسة أن الانتقال من سياسات التعافي التفاعلية إلى التخطيط الاستراتيجي لإعادة الإعمار يتطلّب، كشرط أساسي، إجراء تحليل جغرافي وتصنيفي دقيق للقطاع الصناعي، لا سيما في المناطق ذات درجة التعرض المرتفعة للمخاطر الأمنية. إن مثل هذا التحليل ليس مجرد ممارسة أكاديمية، بل هو أداة استراتيجية لا غنى عنها لتصميم تدخلات فعالة، وتعزيز الصمود الاقتصادي-الاجتماعي، وضمان تنمية إقليمية متوازنة.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم اعتماد نهج تحليلي يجمع بين المنهجية الكمية، والتحليل المكاني، والرؤى السياساتية التطبيقية. تبدأ الورقة باستعراض تقديرات الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي استنادًا إلى أبرز التقارير الدولية. يلي ذلك عرض مفصل لمنهجية بناء مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" (Conflict Exposure Index – CEI) ؛ وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح "النزاع (Conflict) " يُستخدم للإشارة تحديدًا إلى الاعتداءات العسكرية "الإسرائيلية" على لبنان، وليس بالمفهوم المحايد الذي تستخدمه أدبيات المنظمات الدولية. ويهدف هذا المؤشر إلى قياس مستويات تأثر المناطق المختلفة بالأعمال العسكرية. ويتناول التحليل توزّع الصناعة التحويلية عبر ثلاثة مستويات إدارية — المحافظات، والأقضية، والقرى — مع ربط هذا التوزّع بدرجات التعرّض للمخاطر في كل منطقة، وتحديد المناطق الصناعية عالية الهشاشة ومقارنتها بنظيراتها الأكثر مرونة.

إن هذا التحليل المنهجي يهدف إلى تفكيك "مغالطة التجانس القطاعي"، موضحًا كيف أن الصدمات الأمنية تتوزع بشكل غير متكافئ عبر الجغرافيا، ما يؤدي إلى حجب الفوارق في درجة الضعف (Vulnerability)والتشخيص الخاطئ للاحتياجات، وبالتالي سوء تخصيص الموارد. ومن خلال إبراز الدور المحوري للصناعات التحويلية كمرتكز للصمود الاقتصادي والصمود الاجتماعي، يشكّل هذا البحث الأساس المعلوماتي اللازم للانتقال من إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستراتيجي.

وتختتم الورقة بطرح توصيات سياساتية تنفيذية، مستندة إلى التحليل المكاني، تهدف إلى تصميم تدخلات موجّهة، وبناء استراتيجيات للتكيف وتخفيف المخاطر، وتعزيز القدرة التفاوضية للدولة لحشد الموارد الدولية. الهدف النهائي هو دعم تعافي المناطق المتضررة وتأسيس تنمية صناعية مستدامة تراعي المخاطر الجيوسياسية المستقبلية. وتعتمد الدراسة في ذلك على بيانات رسمية من وزارة الصناعة

اللبنانية ومشروع ACLED الدولي، بالإضافة إلى أحدث الأدبيات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، لضمان شمولية وموثوقية التحليل.

أولًا: الخسائر التي لحقت بالقطاع الصناعي بحسب التقارير الدولية

بحسب تقرير البنك الدولي حول تقييم الأضرار المادية والاقتصادية[44]، تكبّد القطاع الصناعي في لبنان خسائر كبيرة على المستويين المادي والاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يجمع قطاع التصنيع مع قطاع التجارة والصناعة والسياحة، ولم يورد تفاصيل حول أنواع القطاعات الفرعية الصناعية، بل اقتصر التصنيف على ثلاث فئات رئيسية: الصناعات الغذائية والمشروبات، والصناعات الخفيفة، والصناعات الثقيلة. وقد تمّ تناول معظم التحليل في التقرير وفق إجمالي الأضرار والخسائر دون الخوض في تفاصيل القطاعات الفرعية.

يُبرز التقرير أن الشلل التشغيلي كان السمة الأبرز لتأثير الحرب على القطاع الصناعي، إلا أن الأضرار المادية المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية والمعدات كانت أيضًا كبيرة ومؤثرة، إذ شكّلت ضربة مباشرة للأصول الإنتاجية لعدد كبير من الشركات. وتُقدّر القيمة المالية الإجمالية لهذه الأضرار بحوالي 93مليون دولار أمريكي، توزعت على 1,073 منشأة صناعية؛ منها 288 منشأة تعرضت للتدمير الكامل و785 منشأة تضررت جزئيًا وتحتاج إلى أعمال ترميم كبيرة.

استند التقييم المالي للأضرار إلى قيمة الاستبدال قبل النزاع لمختلف أنواع المنشآت الصناعية، مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط المساحات وتكاليف البناء لكل متر مربّع، وقد جاءت التكاليف التقديرية للوحدة على النحو التالي:

- الصناعات الخفيفة :متوسط مساحة 450 مترًا مربّعًا وتكلفة 1,100 دولار للمتر المربّع.
- الصناعات الثقيلة :متوسط مساحة 462 مترًا مربّعًا وتكلفة 1,450 دولارًا للمتر المربّع.
- صناعة الأغذية والمشروبات :متوسط مساحة 457 مترًا مربّعًا وتكلفة 200 دولار للمتر المربّع.

ومع ذلك، فإن المقياس الحقيقي للخسائر التي أصابت القطاع الصناعي اللبناني لا يقتصر على حجم الدمار المادي فقط، بل يتجلى أساسًا في الخسائر الاقتصادية الهائلة الناتجة عن توقف عجلة الإنتاج. فقد بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية تحت بند "خسائر في الإنتاج والأجور" حوالي 829مليون دولار أميركي، وهو رقم يفوق الأضرار المادية بنحو تسعة أضعاف. ويعكس ذلك أن الضرر الاقتصادي الأساسي لم يكن ناجمًا عن القصف المباشر فحسب، بل عن تفكك منظومة العمالة والخدمات اللوجستية والطلب، مما أدى إلى شلل تشغيلي واسع النطاق حتى في المنشآت التي لم تتعرض لأضرار مباشرة.

تعود الأسباب الرئيسية لهذه الخسائر إلى الشلل التشغيلي الناتج عن توقف العمليات التجارية، وانهيار سلاسل الإمداد، ونزوح رأس المال البشري من موظفين ورواد أعمال، وتحوّل الطلب الاستهلاكي نحو السلع الأساسية فقط. ويُظهر هذا التحليل بوضوح أن قيمة المصانع لا تكمن في أصولها المادية فقط، بل في قدرتها على العمل ضمن شبكة مترابطة، وهو ما تم تعطيله بشكل كبير خلال فترة النزاع.

[44] World Bank. 2025. "Lebanon Rapid Damage and Needs Assessment (RDNA)." Washington, DC: The World Bank.

على الصعيدين الإنساني والمؤسسي، تكشف هذه الأرقام عن واقع أكثر تعقيدًا وتأثيرًا يتعلق بمصير آلاف العمال ومئات الشركات التي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. فقد أدى نزوح الموظفين وأصحاب الأعمال إلى توقف شبه كامل للنشاط الصناعي في المناطق المتضررة، بينما شكّل نزوح روّاد الأعمال تحديدًا نقطة ضعف بالغة الخطورة نظرًا لدورهم الجوهري في التمويل والإدارة والقيادة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ويهدد هذا الواقع بتحويل الإغلاق المؤقت للعديد من المنشآت إلى إغلاق دائم، ويخلق خطر هجرة الأدمغة الصناعية التي قد تبحث عن فرص خارج لبنان، مما يعني فقدانًا لا يعوّض في الخبرات والقدرات. وعليه، ينبغي أن تتركّز جهود التعافي بشكل أساسي على استعادة الشبكات التشغيلية والبشرية من خلال إعادة العمال وروّاد الأعمال، وإصلاح سلاسل الإمداد، وتحفيز الطلب، وليس الاكتفاء بإعادة البناء المادي وحده.

وكشف تقرير "الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحرب 2024 على لبنان"[45] عن حجم التداعيات الجسيمة التي لحقت بقطاع الصناعات التحويلية، الذي صُنف ضمن القطاعات الثلاثة الأكثر تضررًا من حيث فقدان الوظائف .تتناول هذه الدراسة الأبعاد المتعددة للأزمة التي واجهها القطاع، والتي تمثلت في انكماش القدرة التشغيلية، وتدمير الأصول المادية، وتفاقم أزمة العمالة، بالإضافة إلى التحديات الهيكلية التي تعوق مرحلة التعافي.

فقد أدت الحرب إلى تدهور حاد في استمرارية العمليات الصناعية .وتشير البيانات إلى أن 13% من المؤسسات الصناعية أُغلقت بشكل دائم، بينما اضطرت 21% منها إلى تعليق عملياتها مؤقتًا .في المقابل، استمرت 45% من المصانع في العمل بطاقة إنتاجية منخفضة، ولم يتمكن سوى 22% من استئناف نشاطها الطبيعي بعد وقف إطلاق النار .وفي المناطق التي تعرضت لأقسى درجات القصف، بلغت نسبة التوقف الكلي عن العمل 70% من مجمل المؤسسات الصناعية، مع تمكّن 18% فقط من الحفاظ على عمليات محدودة .وحتى بعد انتهاء الأعمال العدائية، ظل 24% من المصنّعين مغلقين و20% يعملون جزئيًا فقط. على صعيد الأصول المادية، أفادت نصف الشركات الصناعية (50%) بتعرض مقراتها ومنشآتها لأضرار مادية مباشرة . وتزامن هذا الدمار مع انخفاض حاد في الناتج الحقيقي للقطاع، الذي سجل انكماشًا بنسبة 43.%

وامتدت آثار الحرب لتشمل القوى العاملة في القطاع الصناعي، حيث أدت إلى أزمة عمالة حادة .فقد أظهر المسح أن ما يقرب من 30% من المصانع خسرت كامل قوتها العاملة .كما سجل نصف أصحاب العمل الصناعي (50%) انخفاضًا في أعداد الموظفين لديهم . وقد تأثرت العمالة النسائية على وجه الخصوص، حيث شهد 32% من المصانع انخفاضًا في معدلات توظيف النساء.

وحاليًا ، يواجه القطاع الصناعي في لبنان مجموعة من التحديات الهيكلية التي تعرقل مسار تعافيه . فالقيود المالية، وعلى رأسها ندرة الائتمان، أرغمت الصناعيين على استنزاف مدخراتهم لتمويل العمليات، مما قلّص قدرتهم على الاستثمار في صيانة الأصول وتطويرها .لوجستيًا، تفاقمت الأزمة بفعل ارتفاع تكاليف الشحن الجوي والبحري نتيجة زيادة أقساط التأمين وتقليص عدد الرحلات .وعلى الرغم من أن النقل البري كان أقل تأثرًا، فقد واجه تأخيرًا بسبب الأضرار التي لحقت بالمعابر الحدودية .وتبرز مشكلة

[45] UNDP. The socioeconomic impacts of the 2024 war on Lebanon, op.cit.

كلفة الطاقة كعائق رئيسي، حيث وصلت تعرفة الكهرباء من المصادر الخاصة إلى 35 سنتًا أميركيًا لكل كيلوواط/ساعة في بعض الحالات، مما أدى إلى تآكل القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية .وفي ضوء هذه المعوقات، حددت المؤسسات الصناعية أولوياتها للنهوض، حيث شكّل "الحصول على التمويل" المطلب الأكثر إلحاحًا لـ 80% منها، يليه "تأمين طاقة بأسعار معقولة" (40%)، و"تسهيل الوصول إلى الأسواق.(35%) "

ويؤكد تقرير "التقييم السريع لتأثير الحرب على عمال ومؤسسات القطاع الخاص في لبنان" [46] الصادر في تموز 2025 على الصورة القاتمة للضغوط التي تعرّض لها القطاع الصناعي. ولفهم أبعاد التأثير بشكل دقيق، استند التقييم إلى مسح شمل عيّنة واسعة من المؤسسات والعمال. ففيما يخص قطاع الصناعات التحويلية، غطى المسح 144 مؤسسة صناعية و303 عمال من العاملين فيه . وكشفت خصائص هذه العيّنة عن الدور الاستراتيجي للقطاع، حيث يُعدّ محرّكًا رئيسيًا للتوظيف بمتوسط 15.4 عامل بدوام كامل و2.2 عامل بدوام جزئي لكل مؤسسة. كما أظهرت البيانات توجه 14.6%منها نحو التصدير، وهي النسبة الأعلى بين القطاعات التي شملها المسح. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد تركزت المؤسسات الصناعية بشكل كبير في محافظتي جبل لبنان (54 مؤسسة) وبيروت (26 مؤسسة)، بينما توزع العمال بشكل أوسع في مختلف المناطق، مما يشير إلى أن المصانع تستقطب أيدي عاملة من مناطق متنوعة.

كان تأثير الحرب على العمليات اليومية للمصانع قاسيًا ومباشرًا، حيث أدى إلى شلل جزئي أو كلي في الإنتاج وضغط هائل على هوامش الربح. تمثلت الصدمة الأولى في الإغلاق القسري، حيث توقفت 31.9% من المؤسسات الصناعية عن العمل خلال فترة الحرب. وعلى الرغم من عودة جزء منها إلى العمل بعد وقف إطلاق النار، فإن 13.9% من المصانع ظلت أبوابها مغلقة تمامًا وقت إجراء المسح، مما يعكس وجود تحديات عميقة تمنع التعافي الكامل. وقد واجهت المصانع ضغطًا ماليًا شديدًا، حيث ارتفعت تكاليف مدخلات الإنتاج بوتيرة أسرع من قدرتها على رفع أسعار البيع، إذ بلغت نسبة التغير في سعر البيع إلى التغير في تكلفة المدخلات 0.93 فقط. هذا التآكل المباشر في الأرباح تفاقم بسبب عوامل خارجية مثل تعطل سلاسل القيمة نتيجة المخاطر اللوجستية وانخفاض الطلب من قطاعات أخرى متضررة كالسياحة.

كان العمال هم الحلقة الأضعف في هذه الأزمة، حيث تحملوا العبء الأكبر من التباطؤ الاقتصادي. ويكشف التقرير أن فقدان الوظائف لم يكن متكافئًا، فبينما انخفض عدد العاملين بدوام كامل بنسبة 11.1%، كانت الصدمة كارثية على العاملين بدوام جزئي وموسمي، حيث فقد 57.3% منهم وظائفهم. هذا الأمر يسلّط الضوء على هشاشة هذا النوع من العمالة الذي يفتقر للحماية التعاقدية. كما يعالج التقرير ظاهرة العمالة غير الرسمية، موضحًا أن الانخفاض الطفيف في نسبتها من 62.7% قبل الحرب إلى 61.2% بعدها ليس مؤشرًا إيجابيًا، بل هو تشوّه إحصائي ناتج عن كون العمال غير الرسميين هم الأكثر عُرضة للتسريح. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن 8.9% فقط من عمال القطاع ينتمون إلى نقابات ، لكن في المقابل، أبدى 23.2% من غير المنتسبين رغبتهم

[46] ILO.(2025). Rapid assessment of the impact of the war on private-sector workers and enterprises in Lebanon.URL: https://www.ilo.org/publications/rapid-assessment-impact-war-private-sector-workers-and-enterprises-lebanon

في الانضمام إلى نقابة، مما يدل على وجود وعي بالحاجة إلى صوت جماعي. بالإضافة إلى ذلك، أشار 23.0% من عمال القطاع إلى حاجتهم للتدريب على المهارات، مما يعكس رغبتهم في التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة.

ما كشفته الحرب هو أن الأزمة فاقمت من عقبات هيكلية كانت موجودة بالفعل. وقد عبر أصحاب المصانع عن هذه التحديات بوضوح، حيث احتلت تكلفة الكهرباء المرتبة الأولى كأكبر عقبة بتقييم بلغ 3.77 من 5، مما يؤكد أن الاعتماد على المولّدات الخاصة يلتهم الأرباح ويضعف القدرة التنافسية. كما واجه أصحاب العمل مشكلة مزدوجة تتمثل في ارتفاع تكلفة اليد العاملة وصعوبة إيجاد العمالة الماهرة بتقييم 3.29 من 5. إضافة إلى ذلك، شكّل الوصول إلى الأسواق الدولية عقبة كبرى، خاصة مع إدراج لبنان على قوائم الدول "عالية المخاطر". وبناءً على هذه العقبات، كانت طلبات الدعم واضحة ومباشرة، حيث طالبت 52.4% من المؤسسات بدعم للحصول على طاقة بأسعار معقولة، و44.1% بمساعدة في الوصول إلى الأسواق، بينما طالبت 27.3% بإعفاءات ضريبية وتسهيلات إدارية.

رغم وفرة التقديرات الكلّية للأضرار، هناك نقص واضح في التحليل الجغرافي والقطاعي للصناعة في المناطق الأكثر تعرّضًا للاعتداءات، وضعف في دراسة ديناميات التعافي وفقًا لاختلاف درجة التعرض وحدّة الصراع. من هنا تكتسب دراستنا أهميتها، إذ تضع خارطة طريق عملية لصياغة سياسات تعافي صناعي مستدامة تأخذ في الاعتبار البعدين الجغرافي والقطاعي في السياق اللبناني المتقلب.

ثانيًا: منهجية الدراسة: بناء مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" وربط البيانات الصناعية

1. مصادر البيانات وتحضيرها

اعتمدت الدراسة على بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه (ACLED)[47] كمرجع رئيسي لرصد الأحداث الأمنية بدقة مكانية عالية. تم استخراج جميع الحوادث المسجلة بين 7تشرين الأول 2023 و4 تموز 2025 والتي تتعلق باعتداءات "إسرائيلية " على الأراضي اللبنانية .شمّلت هذه الحوادث ضربات جوية، ومدفعية، واشتباكات، وغيرها. ولضمان توحيد الإسناد المكاني، قمنا بمواءمة أسماء القرى في بيانات ACLED مع قاعدة بيانات جغرافية محلّية استنادًا إلى الإحداثيات الدقيقة (خطوط العرض والطول Latitude and Longitude) لكل موقع. هذا الإجراء منع أي تكرار أو التباس ناتج عن اختلاف التسميات المحلّية، بحيث يُنسب كل اعتداء لقرية محددة بشكل فريد.

من ناحية أخرى، تم الحصول على قاعدة بيانات شاملة للمنشآت الصناعية المرخَّصة من وزارة الصناعة اللبنانية (آخر تحديث متاح عام 2022). هذه القاعدة تتضمن معلومات عن 5,527مصنعًا منتشرًا في كافة المحافظات، تشمل كل منها موقعه الجغرافي ونوع نشاطه الصناعي .وقد تم تصنيف الأنشطة إلى قطاعات فرعية مثل الصناعات الغذائية، الكيماوية، النسيجية، التعدينية، الخ. مع توفر عدد المنشآت في كل قطاع على المستوى الوطني. تمثلت الخطوة الأولى من التحليل في ربط البيانات المكانية بين المصدرين: أي تحديد أي المصانع تقع ضمن حدود

[47] Armed Conflict Location and Event Data, URL: https://acleddata.com/

كل قرية وبلدة، تمهيدًا لربطها بمؤشر التعرض للاعتداءات " الإسرائيلية" في تلك المواقع.

2. بناء مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" (Conflict Exposure Index)

لقياس حدّة تعرّض كل منطقة للأعمال الحربية بطريقة موضوعية، طوّرنا مؤشرًا مركبًا للتعرّض للاعتداءات" الإسرائيلية " (CEI) مبنيًا على بيانات ACLEDالمشار إليها. ترتكز منهجية بناء المؤشر على خمس خطوات رئيسية:

1.التقسيم الزمني لمرحلة الاعتداءات: نظرًا لتغير شدّة النزاع عبر الوقت، قسمنا الفترة الكلّية إلى ثلاث مراحل زمنية تلت تسلسل الأحداث الميدانية:

- *المرحلة الأولى – ما قبل التصعيد*: من 7 تشرين الأول 2023 (اندلاع حرب غزة) إلى 26 أيلول 2024. تميّزت هذه المرحلة بالاشتباكات الأولية وتبادل القصف المتقطع على الحدود الجنوبية، قبل التصعيد الكبير في خريف 2024.
- *المرحلة الثانية – التصعيد الحربي الواسع*: من 27 أيلول 2024 (بدء الهجوم الإسرائيلي الواسع على الجنوب والضاحية وبعلبك الهرمل) حتى 27 تشرين الثاني 2024. اتسمت هذه الفترة بأنها ذروة الحرب من حيث كثافة الغارات الجوية والقصف عبر الحدود، إذ دفعت "إسرائيل" بقواتها إلى الجنوب اللبناني وقامت بعمليات قصف مكثفة.
- *المرحلة الثالثة – ما بعد وقف إطلاق النار*: من 28 تشرين الثاني 2024 إلى 4 تموز 2025. ورغم إعلان وقف النار نهاية تشرين الثاني 2024، استمرت الخروقات من الجانب "الإسرائيلي" ضاربًا بعرض الحائط كل الاتفاقات المبرمة والمواثيق الدولية .

يتيح هذا التقسيم الزمني رصد ديناميكيات النزاع المتغيرة؛ فبدلًا من مؤشر إجمالي قد يخفي التقلّبات، نستطيع تحليل *بصمة كل مرحلة* على حدّة. على سبيل المثال، سنرى لاحقًا أن بعض المناطق بلغ فيها النزاع ذروته خلال مرحلة التصعيد (المرحلة الثانية) ، بينما شهدت مناطق أخرى مفاجأة تمثلت في استمرار العنف أو تجدده بقوة في فترة ما بعد اتفاق وقف إطلاق النار.

2.ترجيح شدّة الحوادث :لم يتعامل المؤشر مع جميع الأعمال العسكرية على أنها متساوية التأثير، بل تم إعطاء أوزان نوعية لكل نوع من الأعمال وفقًا لقدرة كل منها على إيقاع الضرر المادي والبشري. وقد اعتمدنا الأوزان التالية:

- الضربات الجوية والطائرات المسيّرة :وزن 5 (الأكثر تدميرًا وتأثيرًا على الأرواح والممتلكات).
- القصف المدفعي والصاروخي :وزن 4 (تأثير كبير، وإن كان عادة أكثر محدودية جغرافيًا من الضربات الجوية).
- تفجير البنى التحتية والممتلكات أو النهب الممنهج :وزن 2 (تأثير متوسط يطال الأصول المادية والاقتصادية محليًا).
- أنماط أخرى من المواجهات المحدودة :وزن 1 (اشتباكات دورية، إطلاق نار متقطع... تأثيرها المباشر الأقل نسبيًا).

يسمح هذا الترجيح بترجمة كل حادث مسجل إلى درجة شدة مكافئة. فمثلًا، غارة جوية واحدة تحسب بخمس نقاط مقابل نقطة واحدة لواقعة إطلاق نار متفرقة. وبهذا نحصل لكل قرية على مجموع مرجَّح لشدة الحوادث إلى جانب عدد الحوادث التي شهدتها.

3. حساب مؤشر مرحلي لكل منطقة :بالنسبة لكل قرية أو موقع، وفي كل مرحلة زمنية، حُسب مؤشران

فرعيان :مؤشر تكرار (يعكس عدد الحوادث نسبةً لأكثر القرى تعرضًا) ومؤشر شدة تراكمي (يعكس مجموع الأوزان في تلك القرية نسبةً لأعلى مجموع مسجل)[48]. بعد ذلك جرى تطبيع Normalizationكل من هذين المؤشرين بين 0 و1 لضمان قابلية المقارنة، ثم دمجهما بمتوسط مرجّح (50% لكل منهما) لإنتاج قيمة CEI لكل قرية في كل مرحلة .وصيغة المؤشر المرحلي مبسطة هي:

مؤشر التعرّض للاعتداءات لكل مرحلة زمنية (CEI)= 0.5 × (نسبة تكرار الحوادث) + 0.5 × (نسبة مجموع الشدة)

يعني ذلك أن القرية التي شهدت النسبة الأعلى من عدد الحوادث والنسبة الأعلى من مجموع شدتها ستحصل على قيمة 1.0 في تلك المرحلة، فيما تحصل قرية لم تشهد أي حادث على 0.0. أما القرى بينهما فتأخذ قيمًا نسبية بحسب ترتيبها. إن منح وزن متساوٍ للعدد والشدة يحقق توازنًا مهمًا: فبعض المناطق قد تكون تعرضت لعشرات الاشتباكات الصغيرة (عدد كبير – شدة أقل)، وأخرى ربما لهجوم جوي وحيد مدمر (عدد قليل – شدّة عالية). المؤشر المركّب يضمن التقاط كلا البعدين.

4. بناء مؤشر مركّب للفترة الكاملة :للحصول على صورة شاملة تجمع المراحل مع التركيز على أشدها، جرى حساب مؤشر تعرّض مركّب لكل قرية عبر دمج المؤشرات الثلاثة أعلاه بأوزان متفاوتة: خصصنا وزن 0.5 للمرحلة الثانية (الأكثر عنفًا)، و0.3 للمرحلة الثالثة، و0.2 للأولى. أي:

المؤشر المركّب Composite CEI = 0.2 × مؤشر المرحلة الأولى + 0.5 × مؤشر المرحلة الثانية + 0.3 × مؤشر المرحلة الثالثة

عكست هذه الأوزان تقديرنا أن ذروة التصعيد أواخر 2024 كان لها النصيب الأكبر من الأثر التدميري اقتصاديًا واجتماعيًا، وبالتالي وجب أن يطغى ثقلها في التقييم الكلّي. ومع ذلك لم نهمل المراحل الأخرى؛ فالمرحلة الثالثة (بعد الهدنة) مُنحت وزنًا معتبرًا (30%) بعد أن أظهرت البيانات استمرار أعمال خطيرة خلالها في بعض المناطق كما سنرى.

لقد صُمّم هذا المؤشر المركّب ليكون أداة كمية تعكس خطورة الاعتداء من ناحية تدمير الأصول وبث الرعب .فالضربات الجوية والقصف المدفعي التي نالت أعلى الأوزان تؤدي ليس فقط إلى التدمير المادي المباشر للبنى التحتية والمنازل والمحاصيل، بل تُعتبر أيضًا المحرك الأساسي لموجات النزوح الجماعي نتيجة الخوف. والنزوح بدوره يشلّ النشاط الاقتصادي المحلّي عبر فقدان اليد العاملة وتراجع الطلب وفرار رأس المال البشري. من هنا، يمكن النظر لمؤشر CEI كمُتغيّر بديل (Proxy) يقيس حدّة الصدمة الاقتصادية المحتملة التي يفرضها النزاع على منطقة معيّنة. هذا المقياس سيكون حجر الزاوية في تحليلنا

[48] مؤشر التكرار:(Frequency Index)
مؤشر التكرار = (عدد الحوادث في القرية) ÷ (أقصى عدد حوادث في أي قرية خلال المرحلة)
هذا يُعد تطبيعًا رياضيًا (Normalization) لقيم التكرار، بحيث يصبح المدى بين 0 و1.
مؤشر الشدة:(Severity Index)
مؤشر الشدة= (مجموع الأوزان في القرية)÷ (أقصى مجموع أوزان في أي قرية في نفس المرحلة)
وهذا يمثل تطبيعًا لمجموع الشدة ويأخذ بعين الاعتبار نوع الحوادث وتأثيرها النسبي، وليس عددها فقط.

لربط شدّة العنف بالآثار الاقتصادية الصناعية الملموسة.

5. التحليل المكاني وربط المؤشر بالقطاع الصناعي:

بعد حساب CEI المركّب لكل قرية وبلدة، أصبح بالإمكان تصنيف المناطق اللبنانية. بحسب درجة تعرّضها للاعتداءات .استخدمنا نظُم المعلومات الجغرافية (GIS) لإجراء تقاطع مكاني (Spatial Join) بين طبقتين:

- *طبقة شدّة الحرب*: تُمثّل المناطق الأشد تعرّضًا (مثلًا المحافظات أو الأقضية ذات قيم CEI مرتفعة)، وكذلك نطاقات القرى التي سجّلت قيمًا عالية على المؤشر.
- *طبقة الصناعة*: نقاط مواقع جميع المصانع اللبنانية المرخصة بحسب قاعدة بيانات وزارة الصناعة.

عند فرض الطبقتين فوق بعضهما باستخدام برنامج R، تم تحديد كل المنشآت الصناعية الواقعة داخل حدود المناطق عالية التعرض .وبهذا استخرجنا مجموعة فرعية من المصانع يمكن تسميتها "الملف الصناعي للمناطق المعرضة للاعتداءات "الإسرائيلية". "سنقوم بتحليل خصائص هذه المجموعة الفرعية من حيث أنواع الصناعات وحجمها المكاني، ومقارنتها بالملف الصناعي لباقي مناطق لبنان الأقل تعرّضًا. إن هذا النهج يسمح لنا بتحديد القطاعات الصناعية الفرعية الأكثر تمرّكزًا في مناطق الخطر، وبالتالي الأكثر عُرضّة للضرر، وكذلك تلك القطاعات الغائبة عن تلك المناطق (ربما لكونها تتمركز في مناطق آمنة). جميع النتائج الإحصائية اللاحقة، والجداول والخرائط المستنتجة، تستند إلى هذا الربط بين مؤشر النزاع والبيانات الصناعية.

تجدر الإشارة إلى أن موثوقية هذه المنهجية تعتمد على جودة البيانات المتاحة. بيانات ACLED معترف بها دوليًا بموثوقيتها العالية وتتبع منهجية صارمة في توثيق الحوادث .كما أن بيانات وزارة الصناعة تشمل فقط المصانع المرخَّصة والرسمية حتى 2022، ما قد يُغفل بعض الورش أو المصانع غير المسجلة (القطاع غير النظامي). ومع ذلك، فهي تغطي عموم النشاط الصناعي النظامي وتشكّل أساسًا متينًا للتحليل. لقد تم توثيق كافة الخطوات لضمان الشفافية وإمكانية إعادة الإنتاج العلمي، ويظهر ذلك من خلال الاستشهاد بمصادر البيانات والمعادلات أعلاه.

ثالثًا: التوزّع الجغرافي للاعتداءات " الإسرائيلية" على مستويات مختلفة

1. مستوى المحافظات: تباين حادّ بين جنوب منكوب وشمال شبه معزول

تُشكّل محافظتا النبطية والجنوب مركز الثقل في المؤشر، حيث تصدّرتا جميع المراحل دون منازع. فقد سجلت النبطية أعلى قيمة مطلقة (1.0) في كل من المرحلة الأولى والثانية والثالثة، وكذلك في المؤشر المركّب الكلّي، ما يعكس تعرّضها المكثف والمباشر للأعمال العدائية طيلة الفترة المدروسة (7 تشرين الأول 2023- 4 تموز 2025). أما محافظة الجنوب فقد جاءت ثانيةً بفارق واضح، حيث تراوح مؤشرها بين 0.514 في المرحلة الأولى و0.733 في المرحلة الثانية التي مثّلت ذروة التصعيد العسكري، ثم انخفض إلى 0.323 في المرحلة الثالثة، ليبلغ المتوسط المركّب 0.566. يوضح هذا التفاوت تمركّز العمليات العسكرية في الشريط الجنوبي واستمرارية الخطر على هذه المناطق، مع بلوغ الذروة في المرحلة الثانية من التصعيد.

أما محافظة بعلبك-الهرمل فقد حلّت ثالثةً من حيث التعرّض بمؤشر مركّب بلغ 0.131، مع تباين ملحوظ بين المراحل؛ إذ بلغت القيمة 0.025 في المرحلة

الأولى، وارتفعت إلى 0.218 في المرحلة الثانية قبل أن تنخفض مجددًا إلى 0.057 في الثالثة. ويعكس هذا النمط أن بعلبك-الهرمل تعرّضت لهجمات نوعية مكثفة نسبيًا خلال ذروة التصعيد في المرحلة الثانية، مع تعرّض أقل في المراحل الأخرى، ويرتبط ذلك غالبًا باستهداف جوي محدد لمواقع استراتيجية أو لوجستية داخل المنطقة بحسب زعم الكيان.

أما محافظة جبل لبنان فقد سجّلت مؤشرًا مركّبًا منخفضًا نسبيًا بلغ 0.066، ما يشير ظاهريًا إلى تعرّض محدود للأعمال العسكرية مقارنةً بالجنوب أو بعلبك-الهرمل. وتُظهر القيم في مراحل التصعيد تدرّجًا محدودًا؛ إذ بلغ المؤشر 0.004 في المرحلة الأولى، وارتفع نسبيًا إلى 0.104 في المرحلة الثانية (ذروة التصعيد)، قبل أن يتراجع مجددًا إلى 0.043 في المرحلة الثالثة. إلا أن هذا المتوسط يخفي تباينات داخلية مهمة، إذ تضم المحافظة منطقة الضاحية الجنوبية التي كانت هدفًا مباشرًا لهجمات صاروخية وجوية خلال فترة التصعيد، خاصة في المرحلة الثانية. إن وفي المقابل، سجلت محافظتا الشمال وعكار أدنى مستويات التعرض على الإطلاق، حيث بقي المؤشر المركب في الشمال صفرًا (0.000) في جميع المراحل، بينما لم يتجاوز في عكار 0.001، مع قيم شبه معدومة في كل مرحلة (0.000 في الأولى والثانية، و0.004 في الثالثة لعكار فقط). تعكس هذه الأرقام شبه عزلة هاتين المحافظتين عن دائرة العمليات العسكرية المباشرة، وهو ما يعود إلى موقعهما الجغرافي البعيد عن الحدود مع "إسرائيل".

استهداف الضاحية الجنوبية، وهي مركز اقتصادي وسكاني حيوي، يرفع من أهمية التحليل الدقيق لتوزّع المخاطر ضمن المحافظة نفسها. ولهذا، فإن صورة التأثر الفعلي لمحافظة جبل لبنان ستتضح بشكل أكبر عند الانتقال من مستوى المحافظة إلى مستوى القضاء، حيث يُمكّن التحليل المكاني المفصّل من رصد المناطق الأكثر هشاشة واستهدافًا، وتقديم توصيات سياساتية أكثر استجابة لواقع كل منطقة.

أما محافظة البقاع فقد أظهرت تعرّضًا محدودًا نسبيًا، إذ بلغ المؤشر المركّب 0.040. وتوزعت القيم على المراحل بواقع 0.011 في المرحلة الأولى، و0.073 في المرحلة الثانية (ذروة التصعيد)، ثم تراجعت إلى 0.037 في المرحلة الثالثة. يشير ذلك إلى تعرّض المحافظة لبعض الحوادث العسكرية المتفرقة، والتي غالبًا ما طالت مناطق تقع على هامش دائرة النزاع المباشر أو ترتبط بسياقات لوجستية وأمنية، دون أن تتحول إلى بؤرة استهداف رئيسية.

خريطة رقم 1: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" المركّب CEI Composite على مستوى المحافظات

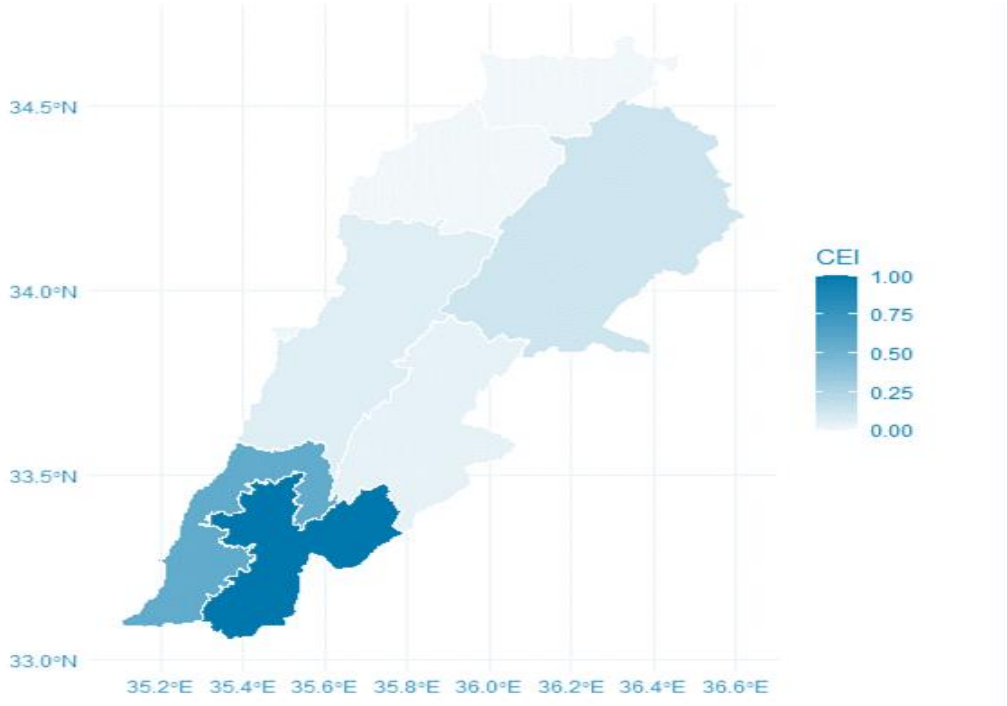

رسم بياني رقم 1 : مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" بحسب المراحل الزمنية والمحافظات

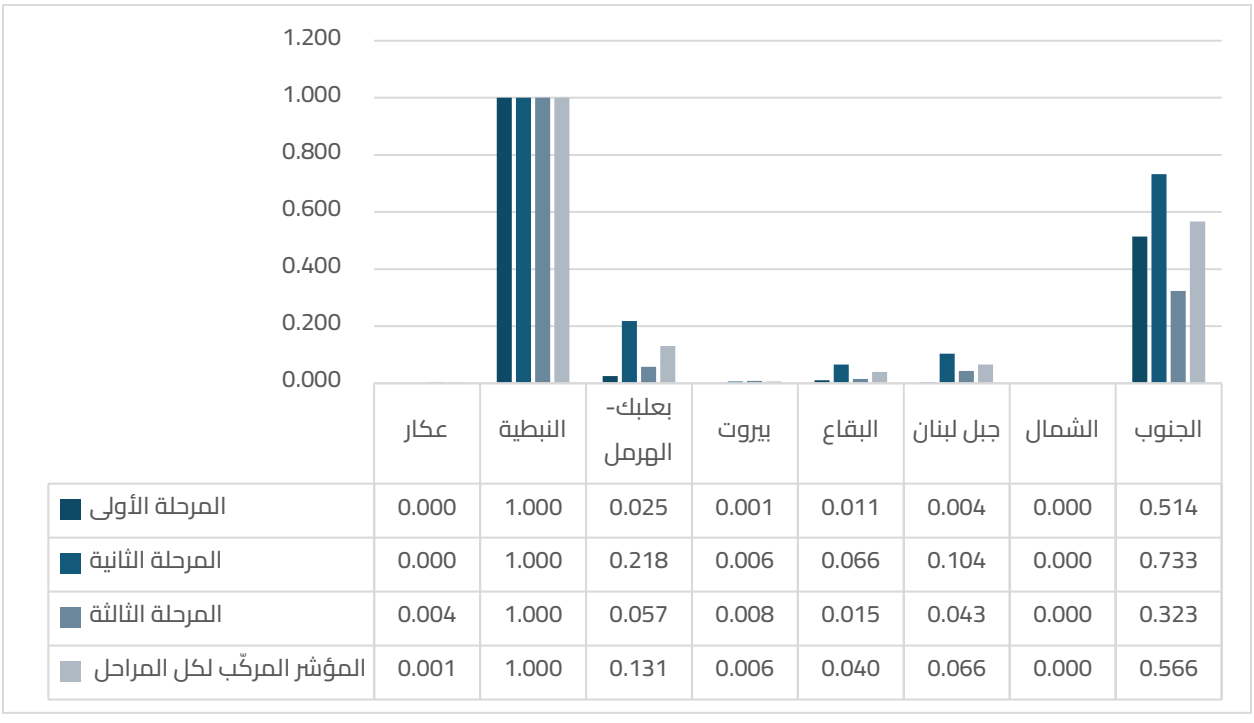

	عكار	النبطية	بعلبك-الهرمل	بيروت	البقاع	جبل لبنان	الشمال	الجنوب
المرحلة الأولى	0.000	1.000	0.025	0.001	0.011	0.004	0.000	0.514
المرحلة الثانية	0.000	1.000	0.218	0.006	0.066	0.104	0.000	0.733
المرحلة الثالثة	0.004	1.000	0.057	0.008	0.015	0.043	0.000	0.323
المؤشر المركّب لكل المراحل	0.001	1.000	0.131	0.006	0.040	0.066	0.000	0.566

المصدر: من إعداد المركز

2. مستوى الأقضية والقرى

عند النزول بالتحليل إلى مستوى القضاء، تتكشف تفاصيل أدّق حول المناطق عالية التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" داخل المحافظات الأكثر تضررًا، وتبرز بشكل خاص ملامح "مثلث ناري" في أقصى الجنوب اللبناني، ضمّ ثلاثة أقضية حدودية هي الأكثر اشتعالًا : قضاء صور الذي سجّل أعلى قيمة على المؤشر المركب (0.844)، نتيجة قصف مكثّف طال البلدات الساحلية والحدودية، يليه قضاء بنت جبيل (0.727)، الذي شهد أعنف المعارك البرية والاختراقات الحدودية، ثم قضاء مرجعيون (0.694)، الذي تركّزت حوله اشتباكات وقصف متبادل خصوصًا في محاور كفرشوبا والعرقوب. تشكّل هذه الأقضية الثلاثة القلب الميداني للمعركة في جنوب لبنان.

وعند تحليل الأنماط الزمنية للتصعيد ضمن كل قضاء، يتضح أن النزاع اتخذ أشكالًا متباينة باختلاف المكان:

- في قضاء صور، كان التعرّض مرتفعًا جدًا منذ البداية (المرحلتان الأولى والثانية = 1.0)، ثم تراجع نسبيًا في المرحلة الثالثة (0.48)، ما يتوافق مع نمط تصعيد تقليدي يتلوه هدوء نسبي بعد اتفاق وقف إطلاق النار.
- أما قضاء مرجعيون، فسجّل نمطًا استثنائيًا حيث بلغ الذروة القصوى بعد الهدنة (المرحلة الثالثة = 1.0).
- في قضاء بنت جبيبل، استمرت العمليات العدائية في هذا القضاء في الوتيرة ذاتها في المراحل الثلاث مع تسجيل ارتفاع في المرحلة الأخيرة ،حيث يتبيّن من خلال المؤشر الذي بلغت قيمته 0.72 في المرحلة الأولى و 0.69 في المرحلة الثانية و 0.78 في المرحلة الثالثة.

تؤكد هذه الأنماط أن فهم التأثير الفعلي للاعتداءات يتطلب قراءة مركّبة للزمان والمكان، وعدم الاكتفاء بالمؤشرات العامة للمحافظات أو حتى الأقضية، بل التعمّق في التوزّع الداخلي واللحظات الفارقة لكل منطقة—خاصة تلك التي، مثل الضاحية الجنوبية، قد لا تبدو بارزة رقميًا لكنها تمثل ثقلًا نوعيًا واستراتيجيًا في المشهد الوطني.

إلى جانب ذلك، برزت جبهة عسكرية ثانوية في أقضية أخرى جنوبية: مثل حاصبيا (0.245)، والنبطية (0.390)، وصيدا (0.158)، وجزين (0.116)، بما يؤكد أن كل أقضية الجنوب تقريبًا شهدت نصيبًا من الاعتداءات، وإن تفاوتت الشدة بين مركزية وهامشية. فعلى سبيل المثال، تعرضت أطراف مدينة صيدا لقصف محدود، كما أصيبت بعض مرافق جزين الجبلية.

في شرق البلاد، تميّز قضاء بعلبك كجبهة ثانوية خارج الجنوب (0.221)، حيث استهدفت غارات جوية مواقع لوجستية ومخازن بحسب مزاعم العدو، ما يعكس أهمية القضاء الاستراتيجية كعمق داعم لجبهة الجنوب.

أما بقية الأقضية في محافظات الشمال وجبل لبنان وبيروت، فقد سجلت غالبًا قيمًا تلامس الصفر (أقل من 0.01)، ما يؤكد الطابع الجنوبي المحوري للنزاع وعدم توسع العمليات فعليًا إلى الشمال الأوسط أو الساحل.

ومن المهم الإشارة إلى خصوصية قضاء بعبدا (0.095)، الذي رغم تسجيله مؤشرًا منخفضًا نسبيًا، يضم ضمن نطاقه الضاحية الجنوبية لبيروت، وهي منطقة ذات ثقل سكاني واقتصادي واستراتيجي،

تعرّضت مرارًا لهجمات صاروخية وجوية مباشرة، خاصة في المرحلة الثانية (ذروة التصعيد). وهنا تتجلى ضرورة التحليل المكاني الدقيق؛ إذ إن التأثير الكلي المنخفض للقضاء قد يخفي وجود مناطق ذات حساسية عالية، مثل الضاحية الجنوبية، التي يمس استهدافها الأمن الوطني والنشاط الاقتصادي للعاصمة بأسرها.

خريطة رقم 2: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" المركّب CEI Composite على مستوى الأقضية

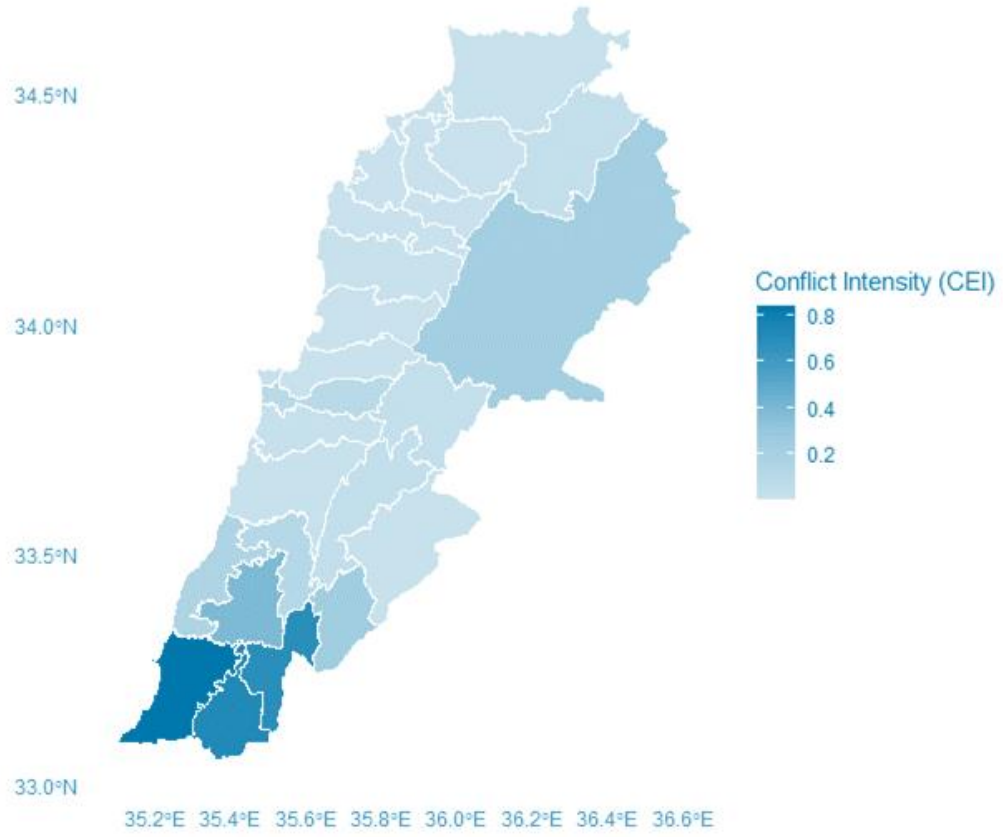

جدول رقم 1: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" بحسب المراحل الزمنية والأقضية

القضاء	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المؤشر المركب للتعرّض(CEI)
عكار	0.0000	0.0073	0.0093	0.0064
البترون	0.0000	0.0013	0.0000	0.0006
الهرمل	0.0058	0.0379	0.0337	0.0302
الكورة	0.0000	0.0002	0.0000	0.0001
المتن	0.0000	0.0006	0.0000	0.0003

المنية - الضنية	0.0002	0.0013	0.0000	0.0007
النبطية	0.1073	0.5811	0.2593	0.3898
عاليه	0.0009	0.0266	0.0033	0.0144
بعبدا	0.0035	0.1306	0.0976	0.0953
بعلبك	0.0502	0.3597	0.1035	0.2209
بيروت	0.0024	0.0178	0.0186	0.0150
بنت جبيل	0.7254	0.6946	0.7834	0.7274
بشري	0.0000	0.0002	0.0000	0.0001
الشوف	0.0018	0.0111	0.0000	0.0059
حاصبيا	0.3925	0.1212	0.3539	0.2452
جزين	0.0650	0.0906	0.1929	0.1162
جبيل	0.0016	0.0163	0.0000	0.0084
كسروان	0.0012	0.0060	0.0000	0.0033
مرجعيون	0.9537	0.4071	1.0000	0.6943
راشيا	0.0007	0.0071	0.0150	0.0082
صيدا	0.0558	0.2325	0.1030	0.1583
طرابلس	0.0000	0.0003	0.0000	0.0002
صور	1.0000	1.0000	0.4809	0.8443
البقاع الغربي	0.0136	0.0641	0.0076	0.0370
زحلة	0.0091	0.0528	0.0119	0.0318
زغرتا	0.0004	0.0009	0.0000	0.0005

المصدر: من إعداد المركز

مثل هذه القراءات التفصيلية مفيدة ليس فقط لوصف الماضي، بل أيضًا لاستشراف المخاطر المستقبلية .فهي تؤكد مثلًا أن وقف إطلاق النار على المستوى الوطني لا يضمن السلام محليًا فورًا، وأن هناك مناطق ما زالت أهدافًا للاعتداءات "الإسرائيلية" حتى بعد اتفاق وقف إطلاق النار.

بالنسبة لصنّاع القرار الأمني والإغاثي، هذا يعني ضرورة مراقبة الوضع الميداني حتى بعد الهدنة واستمرار استعداد أجهزة الدولة في المناطق الحدودية لفترة أطول. وقد يفيد ذلك أيضًا في تصميم خطط التعافي؛ فمنطقة كنطاق مرجعيون مثلًا

ستحتاج دعمًا فوريًا رغم سريان الهدنة، لأنها بقيت تشهد اعتداءات "إسرائيلية" خطرة أواخر 2024.

ويكشف تصنيف القرى العشرين الأعلى على مؤشر التعرّض للاعتداءات" الإسرائيلية" المركّب أن خط المواجهة الجنوبي كان مسرحًا لدمار هائل، إذ تصدّرت هذه القرى الخطوط الأمامية لهذه للاعتداءات وتعرّضت لموجات مكثفة من القصف الجوي والمدفعي، انعكست على بنيتها التحتية وواقعها السكاني والصناعي.

رسم بياني رقم 3: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" المركّب لأول 20 قرية

خريطة رقم 3: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" المركّب للقرى

المصدر: من إعداد المركز

تحليل القرى الأكثر تعرّضًا في المرحلة الأولى (Phase 1) من التصعيد

يكشف استعراض مؤشر التعرّض للمرحلة الأولى (Phase 1) على مستوى القرى أن شريط القرى الحدودية في جنوب لبنان، خصوصًا في قضاءي بنت جبيل ومرجعيون (محافظة النبطية) وقضاء صور (محافظة الجنوب)، كان مسرحًا لهجوم "إسرائيلي" مباغت وعنيف منذ الساعات الأولى للتصعيد. تظهر القرى التالية كأعلى نقاط التماس:

رسم بياني رقم 4: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" المركّب لأول 15 قرية في المرحلة الأولى

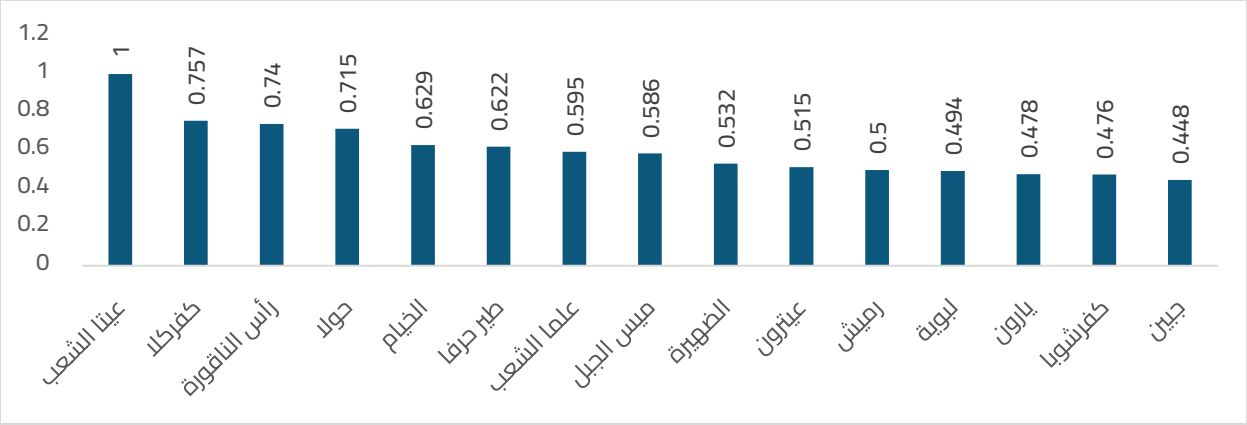

خريطة رقم 4: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" المركّب للقرى في المرحلة الأولى

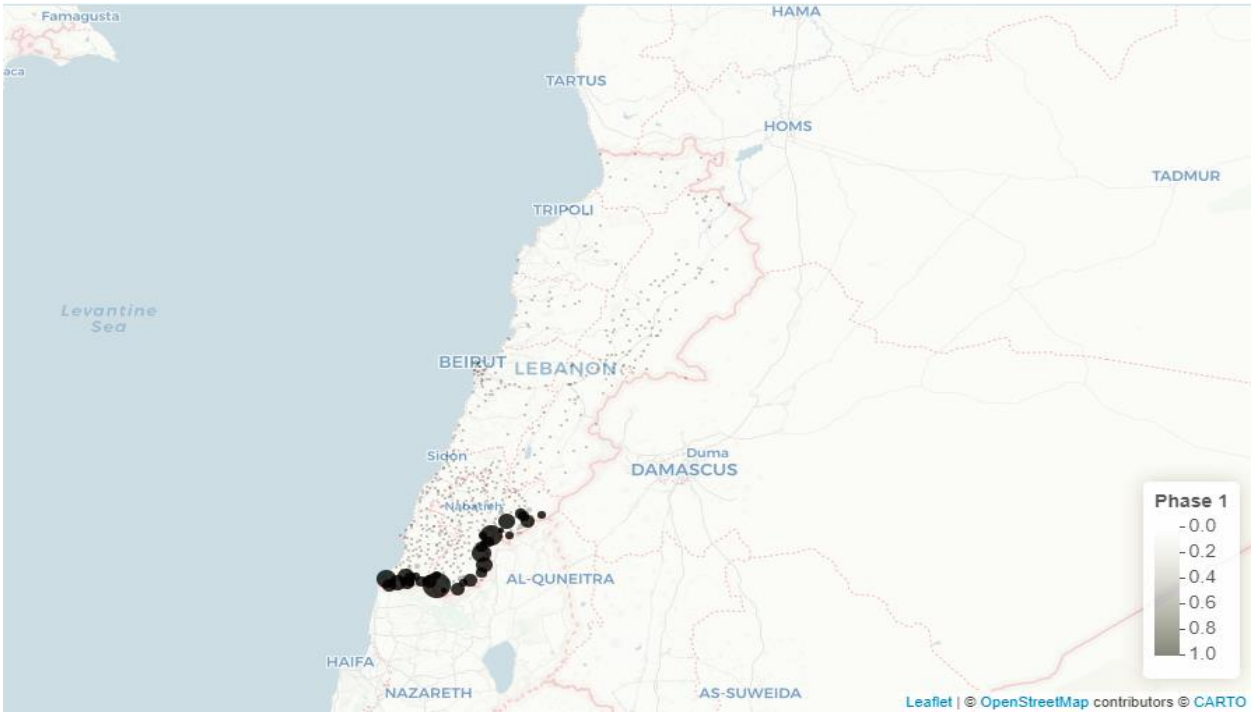

المصدر: من إعداد المركز

في المرحلة الثانية، يُلاحظ استمرار تركّز العمليات العسكرية "الإسرائيلية" على الخط الحدودي، حيث بقيت قرى مثل الخيام (مرجعيون) وعيتا الشعب (بنت جبيل) تتصدّر مؤشر التعرّض للاعتداءات " الإسرائيلية"، ما يؤكد أن القرى الحدودية بقيت في صلب الاستهداف مع تصاعد وتيرة القصف وازدياد حدّة الدمار فيها. ويُسجَّل تحوّل لافت في خارطة المخاطر مع بروز مدن وبلدات جديدة ضمن دائرة التعرّض العالي، أبرزها النبطية (مركز المحافظة) التي لم تكن مستهدفة بهذه الحدّة في المرحلة الأولى، إضافة إلى تصاعد ترتيب صور والبازورية ودخول بلدات وسطية مثل يحمر الشقيف، وهو ما يعبّر عن انتقال الاستهداف من الشريط الحدودي إلى عمق المناطق السكنية ومراكز المدن الحيوية.

اللافت أيضًا دخول حارة حريك (جبل لبنان) ضمن قائمة الأكثر تعرضًا، في تطوّر يعكس تنويع الاستهدافات لتشمل مناطق مدنية رمزية خارج الجنوب، ما يحمل أبعادًا سياسية ورسائل ضغط متعددة. كما تُبرز بيانات المرحلة تنوعًا جغرافيًا في أنماط المخاطر، إذ ظهرت قرى ساحلية (رأس الناقورة، البازورية، صور، طير حرفا) وبلدات جبلية وزراعية ذات ثقل ديمغرافي واقتصادي، ما يدل على شمولية التصعيد" الإسرائيلي" وعدم اقتصاره على نمط جغرافي محدد. وتزامن هذا التصعيد مع محاولات اقتحام أو استهدافات مباشرة لبعض البلدات، خصوصًا الخيام وعيتا الشعب، ما رفع مستوى التعرّض وفداحة الأضرار البشرية والمادية. كما أدى استهداف مراكز خدمية وعقد مواصلات مثل بازورية وصور والنبطية إلى تعميق أزمة الإمداد لدى السكان المحليين والنازحين، وزاد من حدة الأزمة الإنسانية. ومع انتقال الخطر إلى قرى الوسط والمدن، تصاعدت موجات النزوح الداخلي وتشتت السكان، الأمر الذي ضاعف من تعقيدات عمليات الإغاثة وأدى إلى توزيع النازحين في بقع جغرافية واسعة، ما يعكس ديناميات جديدة للأزمة ويزيد من التحديات أمام جهود الاستجابة الإنسانية.

رسم بياني رقم 5: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" المركّب لأول 15 قرية في المرحلة الثانية

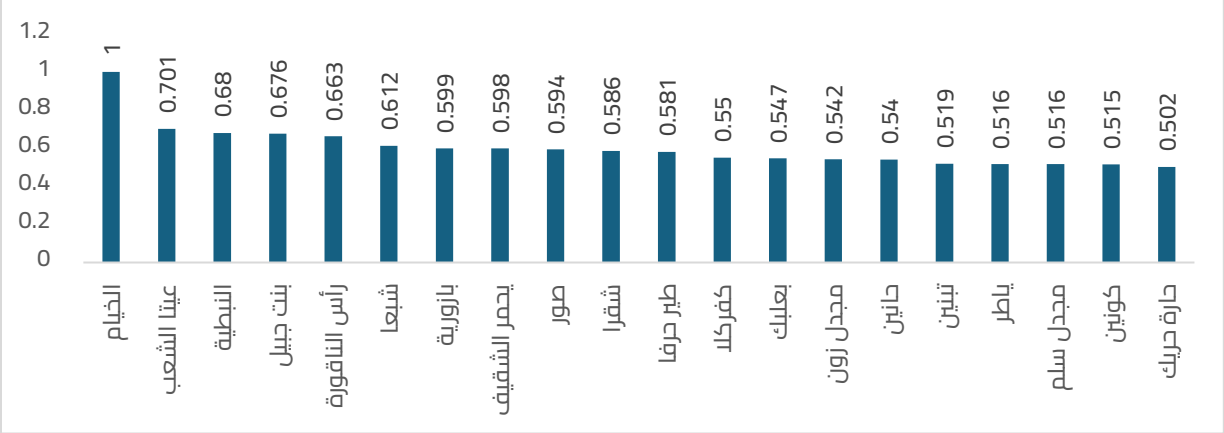

المصدر: من إعداد المركز

خريطة رقم 5: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" في المرحلة الثانية

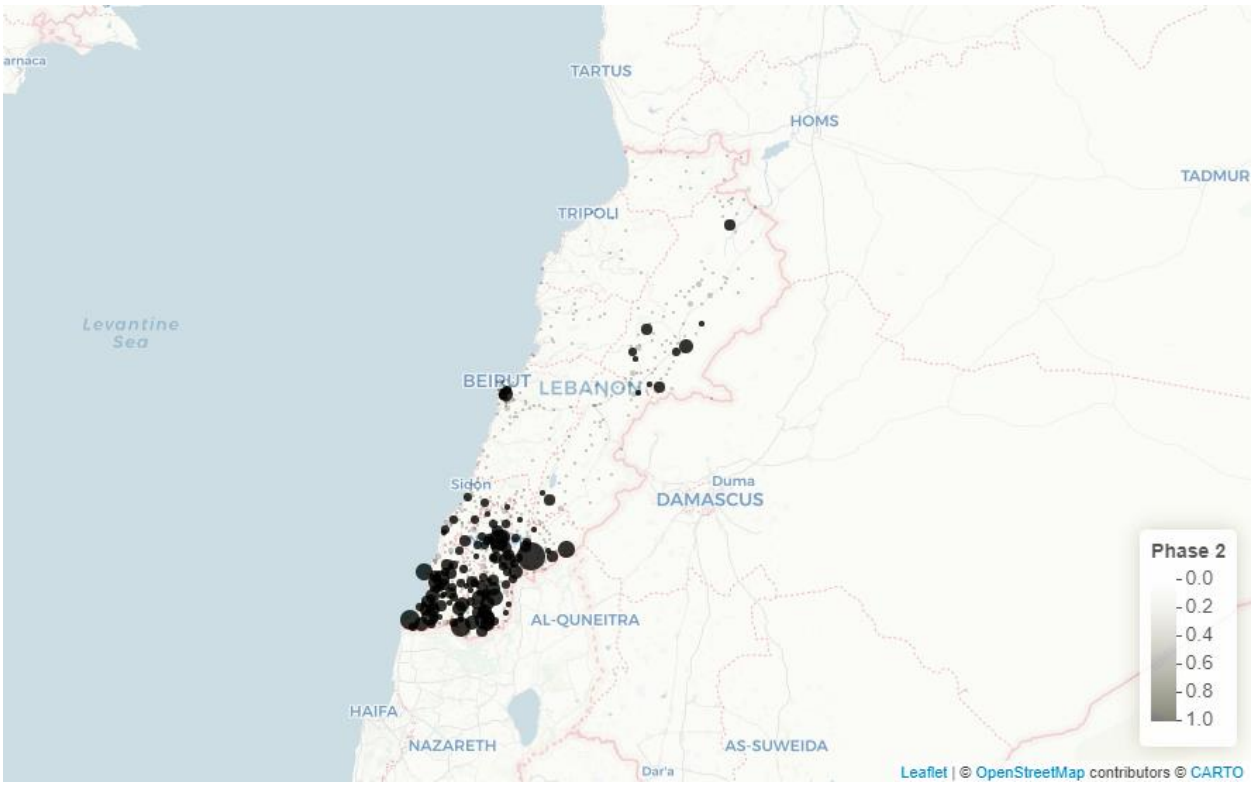

المصدر: من إعداد المركز

ففي أعقاب إعلان وقف إطلاق النار، شهدت المرحلة الثالثة استمرارًا ملحوظًا لسياسة الاستنزاف، حيث لم يلتزم العدو " الإسرائيلي" فعليًا بالتهدئة وواصل خرق الاتفاق بشكل متكرر إلى حدّ أنه بات يوميًا ، ما أبقى القرى الحدودية تحت وطأة التصعيد والقصف شبه اليومي. تصدرت كفركلا (مرجعيون)، ميس الجبل (مرجعيون)، عيتا الشعب وياروين (بنت جبيل) قائمة المناطق الأكثر استهدافًا، في حين حافظت قرى مثل الخيام، كفرشوبا، وشبعا على مكانتها ضمن بؤرة التهديد. يعكس هذا السلوك استمرار استراتيجية الضغط العسكري على الشريط الحدودي، وإبقاء التوتر قائمًا في القرى ذات التماس المباشر. في موازاة ذلك، تصاعد الاستهداف في عمق الريف والقرى الوسطية، مع ازدياد الهجمات على بلدات مثل حولا، مركبا، رب ثلاثين، طلوسة، قلاوية وغيرها، ما أظهر انتقال الضغوط من الشريط الحدودي إلى عمق النسيج الاجتماعي للجنوب، وتراجع التركيز على استهداف المدن الكبرى لصالح سياسة "تفتيت العمق" وخلق حالة عدم استقرار واسعة.

لوحظ تراجع ملموس في معدلات القصف على مراكز المدن الحيوية مثل النبطية وصور، كما انخفضت وتيرة الرسائل السياسية عبر استهداف الضاحية الجنوبية لبيروت، وتركّزت العمليات على البلدات الحدودية والقرى ذات الأهمية اللوجستية، ما يعكس تحوّلًا في

الأهداف نحو استنزاف الأطراف وضرب خطوط الصمود والمقاومة المحلية.

من جهة ثانية، رغم انخفاض استهداف مراكز الخدمات والإمداد الرئيسية (البازورية، صور، النبطية)، فإن استمرار القصف على القرى الحدودية وتجدد المواجهات زاد من تعقيد مشهد النزوح الداخلي، مع استمرار تدفق السكان من مناطق التماس وصعوبة عودتهم في ظل غياب ضمانات حقيقية لوقف النار.

جغرافيًا، تُظهر المرحلة تركّز المخاطر بشكل شبه كلي في مناطق الجنوب، مع غياب فعلي للاستهداف عن مدن جبل لبنان وبيروت (باستثناء بعض الضواحي)، ما يؤكد تغير طبيعة التصعيد لصالح سياسة "الاستنزاف الحدودي" على حساب الضغط على المراكز. كل ذلك، في ظل خرق إسرائيلي مستمر للتهدئة، يُبقي الواقع الإنساني هشًّا ويُعمّق معاناة السكان ويستنزف قدرات الاستجابة المحلية والدولية.

خريطة رقم 6: مؤشر التعرّض للاعتداءات "الإسرائيلية" في المرحلة الثالثة

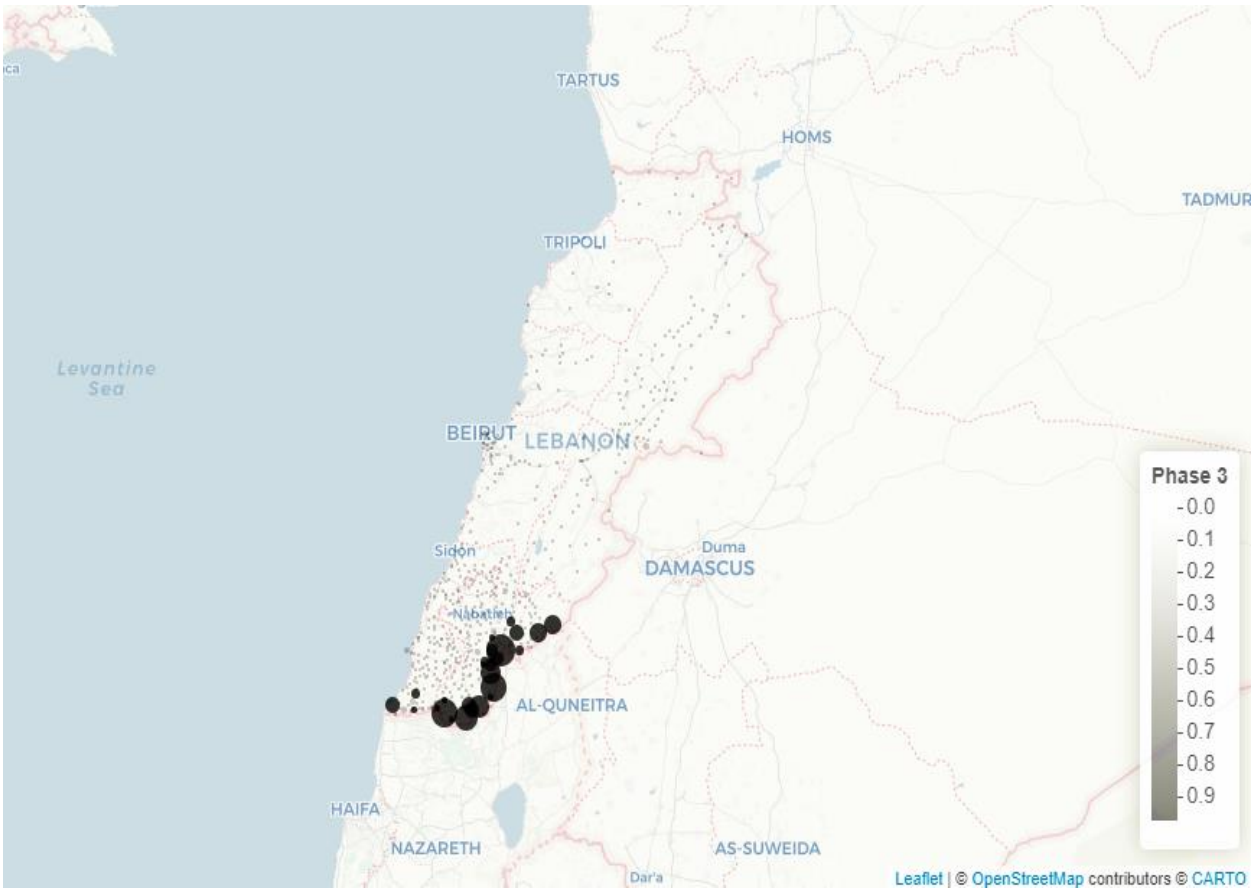

المصدر: من إعداد المركز

3.3.التداخل بين خارطة الاعتداءات "الإسرائيلية" والخارطة الصناعية

يُبرز تحليل التوزّع الجغرافي لشدّة الاعتداءات أهمية الربط المنهجي بين خارطة الاستهداف العسكري وخارطة توزّع الأنشطة الصناعية على مستوى المحافظات. وتظهر البيانات أن الجزء الأكبر من القاعدة الصناعية اللبنانية يتمركز خارج مناطق العمليات العسكرية المباشرة، ولا سيما في محافظات جبل لبنان، وبيروت، والشمال التي تحتضن النسبة الأكبر من المنشآت الصناعية. في المقابل، يطرح تسليط الضوء على بقية المنشآت الصناعية المنتشرة في المناطق عالية التعرّض في الجنوب والبقاع الشمالي تساؤلات جوهرية بشأن طبيعة هذه القطاعات الصناعية، ومستوى هشاشتها أو قدرتها على الصمود أمام المخاطر.

وتكشف المقارنة بين خارطة الانتشار الصناعي ومسار العمليات العسكرية عن تباين جغرافي بنيوي؛ إذ في حين تحملت محافظتا الجنوب والنبطية العبء الأكبر من التصعيد العسكري، فإنهما لا تمثلان مركز الثقل الصناعي في لبنان. فالقطاع الصناعي التحويلي يتركز تاريخيًا في بيروت وجبل لبنان، كما سبق وأشرنا ولا سيما في أقضية المتن وبعبدا وكسروان، بالإضافة إلى محور سهل البقاع (زحلة والمناطق المجاورة).

وتشير إحصاءات المصانع الصادرة عن وزارة الصناعة إلى أن محافظة الجنوب تضم نحو 7% فقط من إجمالي المنشآت الصناعية، بينما تبلغ حصة النبطية حوالي 5%، أي أن كلتا المحافظتين مجتمعتين تستأثران بما يقارب 12% من القاعدة الصناعية، في حين تحتضن محافظة جبل لبنان وحدها أكثر من نصف المصانع على مستوى البلاد، تليها البقاع، فالشمال، ثم بيروت.

وتؤكد هذه المؤشرات أن الغالبية العظمى من القطاع الصناعي اللبناني لم تتعرض للتدمير المباشر نتيجة الاعتداءات، وهو ما أسهم في الحدّ من الأثر الكلّي على الاقتصاد الوطني. غير أنّ الترابط الوثيق بين الأنشطة الصناعية داخليًا، وكذلك عبر سلاسل التوريد والتبادل التجاري مع الخارج، يعني أن الأضرار المركّزة في مناطق محدّدة—وما نجم عنها من توقف عدد محدود من المنشآت الحيوية عن العمل—قد امتد أثرها ليشمل قطاعات أخرى، مسببًا حالات شلل جزئي أو كلي في بعض الأنشطة المرتبطة بها. بناءً على ذلك، يتطلب تطوير سياسات التعويض والتعافي مراعاة التفاوت الجغرافي بشكل دقيق، لضمان عدالة وفعالية توزيع الموارد والتدخلات، وتعزيز القدرة على الاستجابة لاحتياجات المناطق الأكثر تضررًا.

خريطة رقم 7 : حصة المحافظات من عدد المصانع المرخصّة في لبنان

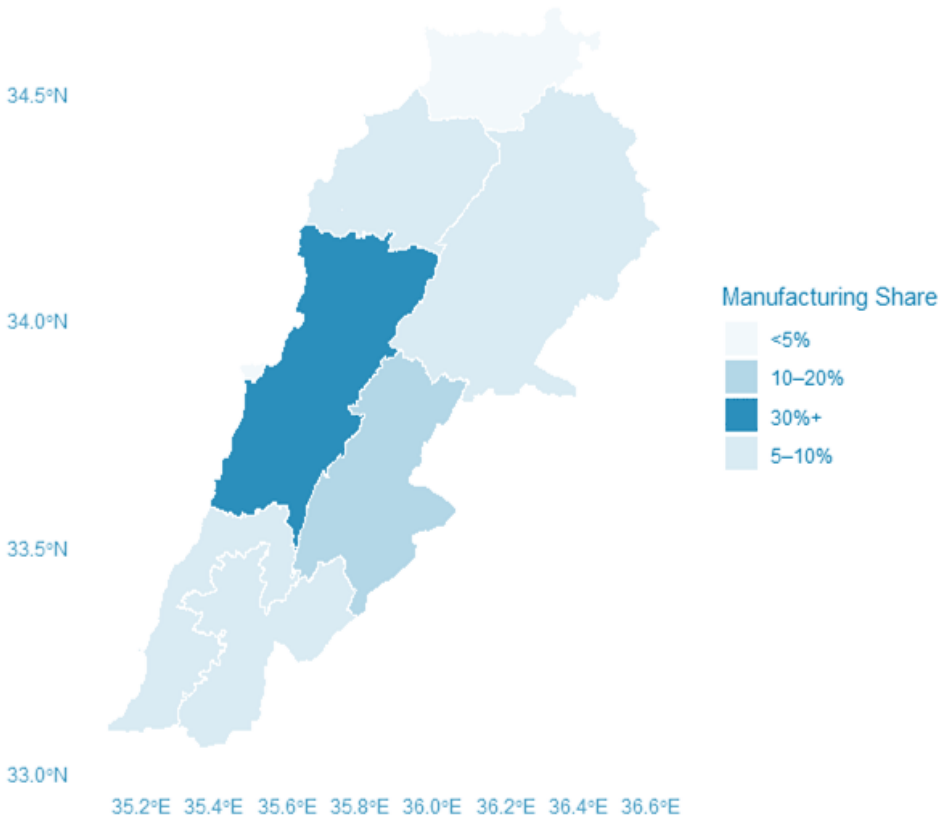

المصدر: من إعداد المركز

وفق تحليلنا المكاني، هناك 651 مصنعًا وتحويلية تقريبًا تقع في محافظتي الجنوب والنبطية اللتين واجهتا النصيب الأكبر من الاعتداءات (من أصل 5527 مصنعًا في عموم البلاد، أي حوالي 12%). هذه المصانع لم تتوزع عشوائيًا بين القطاعات، بل تبيّن وجود تركّز نسبي في قطاعات معيّنة مقارنة بحجمها الوطني. أبرز القطاعات الصناعية ذات الحضور الملحوظ في المحافظتين الجنوبيتين عالية الخطورة تشمل:

- الصناعات الغذائية: وهي تشكّل الحصة الأكبر من المصانع في تلك المناطق (حوالي 30% من إجمالي مصانع الجنوب والنبطية هي غذائية). يعود ذلك إلى الطبيعة الزراعية لتلك المحافظات حيث تنتشر معامل الألبان والأجبان ومعاصر الزيتون ومطاحن الحبوب، ومعلبات الخضار والفواكه، وغيرها. على سبيل المثال، مدن كصور وصيدا والنبطية تضم مصانع غذائية تخدم أسواقًا محلّية وإقليمية. هذا التركّز الغذائي لم يكن وليد الصدفة، بل نابع من توافر المواد الخام الزراعية قريبًا (حقول

الحمضيات في صور، والتبغ في بنت جبيل، وغيرها). لكن في سياق الاعتداءات "الإسرائيلية"، تحوّل هذا القرب من مصدر الخام إلى مكمن ضعف : إذ إن تضرر الأراضي الزراعية في الجنوب بفعل القصف ونزوح المزارعين أدّى إلى توقف تغذية تلك المصانع بالمدخلات، فضلًا عن تعطل الكهرباء والوقود مما أثر على سلاسل تبريد الأغذية وغيرها.

- صناعات مواد البناء (المقالع والحجر والإسمنت): وهي تحتل المرتبة الثانية ضمن القطاعات في الجنوب (قرابة 18% من مصانع المناطق الخطرة تعمل في منتجات المناجم ومواد البناء). يظهر ذلك في انتشار عدد كبير من مقالع الحجر والرمل والبحص في تلال الجنوب، إضافة إلى معامل البلوك والطوب ومصانع إسمنت صغيرة نسبيًا. تاريخيًا، استفادت هذه الصناعة من الثروة الطبيعية (كثرة الصخور الصلبة في جبال النبطية وجزين) ومن الطلب المحلّي على مواد البناء. لكن أثناء الحرب، استُهدف الكثير من تلك المقالع والبنى التحتية المرتبطة بها أو توقفت عن العمل تمامًا، سواء بسبب القصف (حيث اعتُبرت أحيانًا مواقع مشبوهة) أو لهروب العمال خوفًا على حياتهم. كما أنّ انقطاع الطرقات في الجنوب عرقل نقل منتجات البناء إلى الأسواق، مسببًا خسائر كبيرة للشركات العاملة في هذا المجال.
- استخراج وتعبئة المياه والغازات: تضم المناطق الجنوبية العديد من ينابيع المياه العذبة ما جعل قطاع تعبئة المياه المعدنية حاضرًا هناك (مثال: معامل مياه مشهورة قرب ينابيع جزين والنبطية). تظهر البيانات أن نحو 40% من مصانع استخراج المياه في لبنان تقع في محافظتي الجنوب والنبطية، وهو تركّز عالٍ جدًا. كذلك توجد مراكز تعبئة غاز منزلي في تلك المناطق بنسبة تفوق ربع هذه المراكز وطنيًا. هذه المنشآت تأثرت بشدة أثناء الحرب نظرًا لحساسيتها – خزانات الغاز مثلا تشكل خطرًا كبيرًا حال تعرضها للقصف. وقد تم إيقاف العمل بمعظمها خلال التصعيد خوفًا من كارثة انفجارات ثانوية.
- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية : حوالي 13% من مصانع الكيماويات في لبنان موجودة في الجنوب (خاصة دهانات ومواد تنظيف وبلاستيك). وكذلك قرابة 10% من مصانع البلاستيك والمطاط. هذه المصانع صغيرة غالبًا أو متوسطة الحجم، ومنتشرة قرب المدن (صيدا، صور، النبطية). خلال النزاع، واجهت هذه الصناعات مشكلتين: أولًا خطورة المواد الكيميائية المخزنة فيها (خوف من تسربات أو انفجارات إذا أصيبت)، وثانيًا انقطاع المواد الأولية المستوردة حيث تعطلت سلاسل الإمداد عبر مرفأ بيروت والحدود البرية بفعل

الأوضاع الأمنية. لذا توقفت معظمها عن الإنتاج طيلة أشهر القتال.

- الصناعات الخشبية والأثاث والمعادن : هناك حضور معتبر أيضًا لمصانع النجارة والأثاث في الجنوب (حوالي 8% من إجمالي هذا القطاع وطنيًا)، ولمشاغل الحدادة وتشكيل المعادن الأولية (قرابة 8% أيضًا). هذه الورش تخدم السوق المحلية أساسًا وتعتمد على الحرفيين المحليين. خلال الحرب، تضرر العديد منها بشكل غير مباشر نتيجة النزوح وإفراغ القرى من سكانها (أي فقد الحرفيون وعملاهم عملاءهم وتفرقوا)، كما أن بعضها تعرض للقصف المباشر خاصة إن كان في محيط بنى تحتية مستهدفة.
- المنسوجات والملبوسات: على عكس القطاعات أعلاه، لم يكن الجنوب مركزًا كبيرًا للصناعات النسيجية مقارنة بمدن جبل لبنان، إذ تشير البيانات إلى أن أقل من 5% من مصانع النسيج والملبوسات توجد في الجنوب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى وجود بعض الورش التقليدية)كحياكة السجاد في القرى الحدودية) ومعامل صغيرة للخياطة كانت تعمل قبل الحرب. هذه الأنشطة توقفت كليًا أثناء الحرب، لكن تأثيرها الاقتصادي العام كان محدودًا بسبب حجمها الصغير نسبيًا.

جدول رقم 2 : توزّع المصانع المرخّصة داخل محافظتي الجنوب والنبطية 2022.

نوع الصناعات	النبطية	لبنان الجنوبي	مجموع محافظتا الجنوب(النبطية + لبنان الجنوبي)
مصانع المواد المنجمية تعبئة غاز	4.6%	4.1%	4.3%
مصانع استخراج الماء	14.6%	11.1%	12.6%
مصانع إعادة التصنيع	1.1%	1.4%	1.2%
مصانع آلات ومعدات طبية	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الأجهزة السمعية والبصرية والاتصالات	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الأدوات والتجهيزات المختلفة	2.1%	0.5%	1.2%
مصانع الآلات	3.2%	3.0%	3.1%
مصانع الجلود	0.0%	0.8%	0.5%
مصانع الكمبيوتر وآلات مكتبية	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الكيماويات	8.2%	10.3%	9.4%
مصانع المطاط والبلاستيك	5.7%	4.6%	5.1%
مصانع المعادن الأولية	3.6%	3.2%	3.4%
مصانع المفروشات والخشب	3.9%	5.9%	5.1%

مصانع الملابس والمواد وصبغ الفرو	0.7%	0.5%	0.6%
مصانع المنتجات النسيجية	0.4%	0.8%	0.6%
مصانع المواد الغذائية	29.5%	30.8%	30.3%
مصانع النشر والطباعة ووسائل الإعلان	1.1%	1.1%	1.1%
مصانع النفط والفحم	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع النقل	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الورق	1.4%	1.6%	1.5%
مصانع إنتاج آلات ومعدات كهربايية مختلفة	0.7%	2.2%	1.5%
مصانع إنتاج الكهرباء والبخار والماء الساخن	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع منتجات المناجم والمقالع ومواد البناء	18.9%	17.8%	18.3%
مصانع منتجات عائدة للمواصالات	0.4%	0.3%	0.3%
المجموع	100.0%	100.0%	100.0%

المصدر: من إعداد المركز

جدول رقم 3 : توزّع حصة المصانع المرخصّة في محافظتي الجنوب بحسب القطاعات على المستوى الوطني 2022

	حصة محافظة النبطية	حصة محافظة الجنوب	مجموع محافظتي الجنوب
مصانع المواد المنجمية تعبئة غاز	11.6%	13.4%	25.0%
مصانع استخراج الماء	20.3%	20.3%	40.6%
مصانع إعادة التصنيع	8.8%	14.7%	23.5%
مصانع آلات ومعدات طبية	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الأجهزة السمعية والبصرية والاتصالات	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الأدوات والتجهيزات المختلفة	1.9%	0.6%	2.6%
مصانع الآلات	6.8%	8.3%	15.2%
مصانع الجلود	0.0%	4.6%	4.6%
مصانع الكمبيوتر وآلات مكتبية	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الكيماويات	4.8%	7.9%	12.7%
مصانع المطاط والبلاستيك	5.0%	5.3%	10.3%
مصانع المعادن الأولية	3.5%	4.3%	7.8%
مصانع المفروشات والخشب	2.8%	5.6%	8.3%
مصانع الملابس والمواد وصبغ الفرو	1.2%	1.2%	2.4%
مصانع المنتجات النسيجية	0.9%	2.7%	3.5%
مصانع المواد الغذائية	4.9%	6.7%	11.6%
مصانع النشر والطباعة ووسائل الاعلان	1.1%	1.5%	2.7%
مصانع النفط والفحم	0.0%	0.0%	0.0%

مصانع النقل	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الورق	3.6%	5.4%	9.0%
مصانع إنتاج آلات ومعدات كهربائية مختلفة	2.2%	8.8%	11.0%
مصانع إنتاج الكهرباء والبخار والماء الساخن	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع منتجات المناجم والمقالع ومواد البناء	7.3%	9.0%	16.3%
مصانع منتجات عائدة للمواصلات	7.7%	7.7%	15.4%
المجموع على المستوى الوطني	5.1%	6.7%	11.8%

المصدر: من إعداد المركز

يمكن القول إن التوزّع القطاعي المذكور لم يكن عشوائيًا، بل هو نتاج أنماط تنموية تاريخية في لبنان. فالقرب من مصدر المواد الخام (الأراضي الزراعية في حالة الصناعات الغذائية، والمقالع في حالة مواد البناء) لعب دورًا أساسيًا في توطين تلك الصناعات بالجنوب. بيد أن هذه المزايا الجغرافية تحولت إلى نقاط ضعف قاتلة تحت لهيب الحرب: فالمقالع نفسها أصبحت ساحات مواجهة، والطرقات المستخدمة لنقل الإنتاج تحولت لخطوط إمداد عسكرية معرّضة للخطر، والمناطق الزراعية تحولت إلى حقول ألغام أو أهداف سهلة للطيران المعادي.

إجمالًا، أظهرت الصناعات في المناطق الأكثر تعرضًا درجة هشاشة عالية في مواجهة الصدمات العسكرية. فغالبيتها الساحقة توقفت عن العمل كليًا خلال ذروة النزاع، وبعضها دُمّر جزئيًا أو كليًا بفعل القصف المباشر وهذا ما أكدّته المسوحات الميدانية التي أجرتها المنظمات الدولية والمذكورة سابقًا.

الصناعات في الأقضية الأكثر تضررًا

واستنادًا إلى مؤشر التعرّض (CEI)، تبيّن أن الأقضية التالية في لبنان سجّلت أعلى مستويات التعرّض للهجمات "الإسرائيلية" خلال المرحلة الثانية : صور، بنت جبيل، مرجعيون، النبطية، حاصبيا، بعلبك، صيدا، جزين، بعبدا . تشير هذه الأقضية إلى المناطق الأكثر تأثرًا من حيث كثافة الضربات وشدّة العمليات والاعتداءات "الإسرائيلية"، وفي هذا السياق، نسعى إلى دراسة الملف الصناعي في هذه الأقضية، من حيث نوع الصناعات المنتشرة فيها وتوزّعها القطاعي، بهدف فهم مدى ترابط النشاط التصنيعي مع المناطق المتأثرة بالاعتداءات "الإسرائيلية"، وتحليل قابلية هذه الصناعات للتضرر أو الصمود في ظروف الحرب.

تضم هذه الاقضية مجتمعة حوالي 25 % من اجمالي عدد المصانع المرخّصة في لبنان، تعكس البيانات الخاصة بعدد المصانع المرخصة في الأقضية اللبنانية الأكثر تعرّضًا للعدوان الصهيوني تفاوتًا كبيرًا في الثقل الصناعي لهذه المناطق على المستوى الوطني، ما يتيح تقييمًا دقيقًا لهشاشتها الاقتصادية في وجه الصدمات الأمنية.

حيث تتصدّر منطقة قضاء بعبدا من حيث عدد المصانع، لوجود 441 مصنعًا فيها تشكّل ما نسبته 8.4% من إجمالي المصانع في لبنان، مما يدل على مركزيتها الصناعية وتنوّع أنشطتها الإنتاجية، لكن في الوقت ذاته يضعها ضمن المناطق الحساسة في حالة الحرب الجارية.

تليها بعلبك بنسبة 4.7% (248 مصنعًا)، ما يعكس نموًا صناعيًا متسارعًا يرتبط غالبًا بالصناعات الغذائية ومواد البناء، وهو ما يجعل أي تعطل فيها مؤثرًا على سلاسل الإمداد. كذلك تبرز صيدا بنسبة 4.1% (215 مصنعًا)، وتُعد مدينة ساحلية استراتيجية تجمع بين التصنيع والنقل والتوزيع. أما النبطية، التي تُعدّ من أكثر المناطق تعرّضًا للهجمات فتحتضن 156 منشأة صناعية، أي ما نسبته 3.0% من الإجمالي، ما يجعلها من المناطق التي تجمع بين أهمية اقتصادية نسبية ومستوى عالٍ من المخاطر.

في المقابل، تُظهر مناطق مثل صور (1.8%)، وجزين (1.2%)، وبنت جبيل (0.9%) قاعدة صناعية متوسطة أو محدودة. أما مرجعيون (0.8%) وحاصبيا (0.7%) فتأتيان في ذيل القائمة، وتشيران إلى مناطق ريفية ضعيفة صناعيًا قد تتأثر سريعًا وتواجه صعوبة في التعافي من دون تدخلات مباشرة. تعكس هذه الأرقام مدى التفاوت البنيوي في توزيع الصناعة بين المناطق، وتُبرز الحاجة إلى استراتيجيات متمايزة لتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي السائد لهذه المناطق، خاصة في الأقضية الواقعة في خطوط المواجهة أو القريبة منها.

رسم بياني رقم 6: عدد المصانع في الأقضية التي سجّلت أعلى قيمة على المؤشر المركّب للتعرض للاعتداءات "الإسرائيلية"

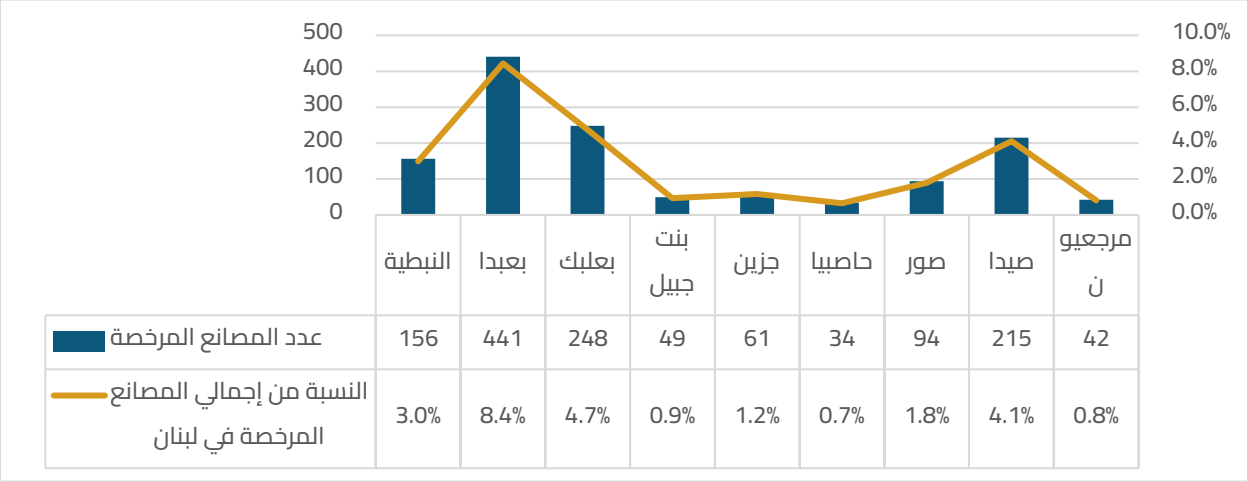

	النبطية	بعبدا	بعلبك	بنت جبيل	جزين	حاصبيا	صور	صيدا	مرجعيون
عدد المصانع المرخصة	156	441	248	49	61	34	94	215	42
النسبة من إجمالي المصانع المرخصة في لبنان	3.0%	8.4%	4.7%	0.9%	1.2%	0.7%	1.8%	4.1%	0.8%

المصدر: من إعداد المركز

هذا التوزّع القطاعي النسبي للصناعات في الأقضية الأكثر تعرّضًا للاعتداءات الصهيونية يعكس تباينًا في طبيعة النشاط الاقتصادي وقابلية الصمود أمام الأزمات. ففي النبطية، يهيمن قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 30.8%، يليه استخراج المياه (11.5%) ومنتجات المقالع ومواد البناء (10.9%)، ما يشير إلى اقتصاد متوازن نسبيًا لكنه مهدد بحكم تموضعه في قلب ساحة المواجهة.

أما بعبدا فتُعد من بين الأقضية الأكثر تنوعًا، حيث تتوزع صناعاتها بين الغذاء (33.1%)، والنشر والطباعة (14.3%)، والمعادن، والمياه، والمفروشات، ما يعكس بنية صناعية متماسكة ومترابطة مع السوق المركزي في بيروت الكبرى. بعلبك بدورها تُظهر اعتمادًا قويًا على الصناعات الغذائية (43.1%)، يليها قطاع البناء (26.6%)، ما يشير إلى طابع إنتاجي زراعي-تحويلي تقليدي.

في المقابل، يعتمد قضاء بنت جبيل على استخراج المياه بنسبة كبيرة (30.6%)، إلى جانب مواد البناء (22.4%) والغذاء (20.4%)، وهي بنية أحادية التوجه نسبيًا تُظهر هشاشة واضحة أمام الأعمال الحربية . أما قضاء جزين فهو يُظهر تركيزًا مماثلًا على مواد البناء (42.6%) والغذاء (29.5%)، مع ضعف في القطاعات التحويلية الأخرى، الأمر الذي يعكس محدودية في المرونة الاقتصادية أيضًا.

ويجسد قضاء حاصبيا نموذجًا ريفيًا يعتمد بشكل كبير على الصناعات الغذائية (44.1%) والمياه (17.6%) والمقالع (20.6%)، ما يدل على بنية بسيطة شديدة التأثر بالاضطرابات. أما قضاء صور فيُظهر مزيجًا متوازنًا نسبيًا بين الغذاء (20.2%)، والكيماويات (12.8%)، والمياه (12.8%) ومواد البناء، ما يمنحه قدرة أفضل على التكيّف.

وبدوره يتمتع قضاء صيدا أيضًا بقاعدة صناعية متوسطة التنوع يقودها قطاع الغذاء (35.8%)، يليه المطاط، والمفروشات، والمياه، مما يتيح له هامشًا من الاستقرار الصناعي النسبي في ظل الحرب. أما قضاء مرجعيون فيعد من بين الأقضية الأضعف من حيث التنوع، إذ يعتمد نشاطه الصناعي بشكل كبير على قطاع البناء (42.9%) والغذاء (23.8%)، مع غياب واضح للقطاعات التحويلية أو التكنولوجية. ويُظهر هذا التحليل أن الصناعات الغذائية تُشكّل العمود الفقري للصناعة في معظم الأقضية المعرضّة لاخطار الحرب، في حين أن الاعتماد على الصناعات الأولية والبسيطة في مناطق مثل أقضية بنت جبيل، وحاصبيا، وجزين يزيد من هشاشتها أمام النزاع، ويبرز الحاجة لتدخلات تنموية موجهة لإعادة التوازن القطاعي وبناء قدرات صناعية قادرة على الصمود والتعافي.

جدول رقم 4 : توزّع المصانع المرخصّة داخل الأقضية الأكثر تأثرًا بالاعتداءات "الإسرائيلية" بحسب القطاعات 2022.

	النبطية	بعبدا	بعلبك	بنت جبيل	جزين	حاصبيا	صور	صيدا	مرجعيون
مصانع المواد المنجمية تعبئة غاز	2.6%	1.4%	6.5%	10.2%	1.6%	2.9%	11.7%	1.4%	7.1%
مصانع استخراج الماء	11.5%	6.1%	4.0%	30.6%	3.3%	17.6%	12.8%	12.6%	4.8%
مصانع إعادة التصنيع	0.0%	0.2%	0.4%	6.1%	3.3%	0.0%	1.1%	0.9%	0.0%
مصانع آلات ومعدات طبية	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الأجهزة السمعية والبصرية والاتصالات	0.0%	0.2%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الأدوات والتجهيزات المختلفة	3.2%	4.1%	0.8%	2.0%	1.6%	0.0%	0.0%	0.5%	0.0%
مصانع الآلات	5.8%	2.0%	0.4%	0.0%	1.6%	0.0%	2.1%	3.7%	0.0%
مصانع الجلود	0.0%	3.9%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	1.1%	0.9%	0.0%
مصانع الكمبيوتر وآلات مكتبية	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الكيماويات	9.6%	4.8%	6.5%	0.0%	6.6%	5.9%	12.8%	10.2%	14.3%
مصانع المطاط والبلاستيك	7.7%	2.3%	4.4%	4.1%	0.0%	2.9%	6.4%	5.1%	2.4%

مصانع المعادن الأولية	5.8%	5.7%	2.8%	2.0%	3.3%	0.0%	3.2%	3.3%	0.0%
مصانع المفروشات والخشب	5.1%	4.3%	1.6%	0.0%	4.9%	2.9%	4.3%	7.0%	4.8%
مصانع الملابس والمواد وصبغ الفرو	0.6%	4.1%	0.4%	0.0%	0.0%	2.9%	1.1%	0.5%	0.0%
مصانع المنتجات النسيجية	0.6%	3.9%	0.4%	0.0%	1.6%	0.0%	0.0%	0.9%	0.0%
مصانع المواد الغذائية	30.8%	33.1%	43.1%	20.4%	29.5%	44.1%	20.2%	35.8%	23.8%
مصانع النشر والطباعة ووسائل الإعلان	1.3%	14.3%	0.0%	2.0%	0.0%	0.0%	0.0%	1.9%	0.0%
مصانع النفط والفحم	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع النقل	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع الورق	2.6%	2.9%	1.2%	0.0%	0.0%	0.0%	2.1%	1.9%	0.0%
مصانع إنتاج آلات ومعدات كهربايية مختلفة	1.3%	1.8%	0.8%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	3.7%	0.0%
مصانع انتاج الكهرباء والبخار والماء الساخن	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
مصانع منتجات المناجم والمقالع ومواد البناء	10.9%	5.0%	26.6%	22.4%	42.6%	20.6%	20.2%	9.8%	42.9%
مصانع منتجات عائدة للمواصالات	0.6%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	1.1%	0.0%	0.0%

المصدر: من إعداد المركز

وبالنتيجة يُظهر توزّع الصناعات بحسب الأقضية اللبنانية على المستوى الوطني تفاوتًا واضحًا في التخصص القطاعي، ما يعكس تبايناً في الوظائف الاقتصادية، والبنية التحتية، والموارد المحلية. من أبرز النتائج أن قضاء بعبدا يُعدّ محورًا صناعيًا متعدد الوظائف، إذ يتصدّر في عدد من القطاعات، منها صناعة النشر والطباعة والإعلان بنسبة 24.1% من المصانع على مستوى لبنان، وصناعة المنتجات النسيجية (15%)، إلى جانب حضور قوي في الصناعات الغذائية (8.6%)، والورق (11.7%)، والآلات (6.8%). هذه النسب تدّل على وزن اقتصادي وطني استراتيجي لهذا القضاء في الصناعات التحويلية والمكتبية.

أما قضاء بعلبك، فيُظهر حضورًا قويًا في الصناعات الغذائية على مستوى لبنان (6.3%)، وكذلك منتجات المناجم ومواد البناء (9%)، ما يؤكّد دوره كمركز للإنتاج الزراعي والتحويلي المرتبط بالموارد الطبيعية. إلى جانب مساهمات معتدلة في المطاط والمعادن. أما قضاء النبطية ويحتفظ بحصص وازنة نسبيًا على مستوى لبنان في قطاع تعبئة الغاز (3.6%)واستخراج المياه (8.9%)، ما يربط نشاطها الصناعي بالاستهلاك المحلي الحيوي، إضافة إلى نسبة 6.8% من مصانع لبنان في قطاع الآلات، ما يدل على تنوع نسبي.

كما يسجّل قضاء صيدا مساهمات مهمة في الصناعات الغذائية (4.5%)، والكيماويات (4.6%)، والآلات (6.1%)، بينما يبرز قضاء صور في تعبئة الغاز

(9.8%)، إلى جانب توازن نسبي في الكيماويات (2.5%) والبناء (2.6%). أما الأقضية الأقل حجمًا، مثل حاصبيا ومرجعيون، فهي تظهر مشاركة محدودة في معظم القطاعات، لكن مع استثناءات مثل حصة مرجعيون في قطاع صناعات الاتصالات والمواصلات بنسبة 7.7% من المصانع الوطنية في هذا المجال، ما يستحق المتابعة.

اللافت أن أقضية الجنوب الأشد تضررًا بالنزاع، كـ بنت جبيل وجزين، تبرز كمراكز متخصصة محدودة. حيث سجّل قضاء بنت جبيل 7.4% من مصانع المياه على المستوى الوطني، و4.5% من مصانع الغاز، لكنها تكاد تغيب عن القطاعات التحويلية. أما جزين فتبرز فقط في قطاع البناء بنسبة 3.6%، ما يعكس اعتمادها على الموارد الخام.

في ما يتعلق بقطاعات الصناعات عالية التقنية، مثل المعدات الكهربائية أو الآلات المكتبية، فهي نادرة أو غائبة كليًا في معظم الأقضية المشار إليها، باستثناء حضور نسبي لقضاءي بعبدا وصيدا في المعدات الكهربائية (8.8% لكل منهما)، ما يعكس تركّز التكنولوجيا في مناطق قريبة من بيروت.

جدول رقم 5 : توزّع حصص المصانع المرخصّة على المستوى الوطني في الأقضية الأكثر تأثرًا بالاعتداءات "الإسرائيلية" بحسب القطاعات 2022.

	النبطية	بعبدا	بعلبك	بنت جبيل	جزين	حاصبيا	صور	صيدا	مرجعيون
مصانع المواد المنجمية تعبئة غاز	3.57	5.36	14.29	4.46	0.89	0.89	9.82	2.68	2.68
مصانع استخراج الماء	8.91	13.37	4.95	7.43	0.99	2.97	5.94	13.37	0.99
مصانع اعادة التصنيع		2.94	2.94	8.82	5.88		2.94	5.88	
مصانع الات ومعدات طبية									
مصانع الاجهزة السمعية والبصرية والاتصالات		50							
مصانع الادوات والتجهيزات المختلفة	1.62	5.83	0.65	0.32	0.32			0.32	
مصانع الالات	6.82	6.82	0.76		0.76		1.52	6.06	
مصانع الجلود		26.15					1.54	3.08	
مصانع الكمبيوتر وآلات مكتبية									
مصانع الكيماويات	3.13	4.38	3.34		0.84	0.42	2.51	4.59	1.25
مصانع المطاط والبلاستيك	3.76	3.13	3.45	0.63		0.31	1.88	3.45	0.31
مصانع المعادن الاولية	3.19	8.87	2.48	0.35	0.71		1.06	2.48	
مصانع المفروشات والخشب	2.02	4.8	1.01		0.76	0.25	1.01	3.79	0.51
مصانع الملابس والمواد وصبغ الفرو	0.61	10.98	0.61			0.61	0.61	0.61	
مصانع المنتجات النسيجية	0.88	15.04	0.88		0.88			1.77	

مصانع المواد الغذائية	2.84	8.63	6.32	0.59	1.06	0.89	1.12	4.55	0.59
مصانع النشر والطباعة ووسايل الاعلان	0.77	24.14		0.38				1.53	
مصانع النفط والفحم									
مصانع النقل									
مصانع الورق	3.6	11.71	2.7				1.8	3.6	
مصانع انتاج الات ومعدات كهربائية مختلفة	2.2	8.79	2.2					8.79	
مصانع انتاج الكهرباء والبخار والماء الساخن									
مصانع منتجات المناجم والمقالع ومواد البناء	2.33	3.01	9.04	1.51	3.56	0.96	2.6	2.88	2.47
مصانع منتجات عائدة للمواصلات	7.69						7.69		

المصدر: من إعداد المركز

التوصيات السياساتية: نحو تعافٍ صناعي مَرِن ومتوازن جغرافيًا

في ضوء ما تقدم من نتائج، يتضح أن العدوان الصهيوني الأخير كشف عن ثغرات بنيوية في توزّع الصناعة اللبنانية جغرافيًا وقطاعيًا وفي جاهزيتها لمواجهة الأخطار الجيوسياسية. وعليه، نطرح في ما يلي حُزمة توصيات سياساتية تستهدف تعافي المناطق الصناعية المتضررة على المدى القصير، وفي الوقت ذاته تعزيز مرونة القطاع الصناعي وتوازن توزّعه الجغرافي على المدى الطويل، وذلك لتقليل المخاطر المستقبلية. هذه التوصيات موجهة لصنّاع القرار في الحكومة اللبنانية وجهات التمويل الخارجية (كالبنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة)، وتأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية واللوجستية للأزمة:

1. إغاثة صناعية عاجلة للمناطق المنكوبة :ينبغي إطلاق برامج دعم طارئة موجهة نحو المصانع والعمال في المناطق الأكثر تعرّضًا (خصوصًا الجنوب والنبطية وأجزاء من بعلبك-الهرمل). يشمل ذلك تقديم منح أو قروض ميسّرة لإعادة التشغيل تهدف إلى تغطية نفقات الصيانة وإصلاح الأضرار البسيطة وشراء المواد الخام لتلك المصانع، بما يساعدها على استئناف الإنتاج سريعًا. كما يتعين محاولة تعويض أصحاب الأعمال عن الخسائر التشغيلية خلال فترة التوقف القسري. هذه الإجراءات العاجلة ضرورية لمنع إغلاق تلك المنشآت نهائيًا وهجرة العمال المهرة خارج المنطقة أو خارج البلاد. وقد أظهرت التجارب أن استجابة ما بعد الصراع خلال الأشهر الأولى حاسمة في تقرير بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدمه.

2. إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية ودعم الخدمات اللوجستية :تكبّدت المناطق الجنوبية خسائر فادحة في مرافق البنية التحتية من طرق وجسور وشبكات كهرباء ومياه بسبب الاعتداءات "الإسرائيلية" .لذا، توصي الورقة بأن تولي الحكومة أولوية قصوى لـإصلاح وإعادة بناء البنية التحتية التي تخدم التجمعات الصناعية الحيوية في تلك المناطق. على

سبيل المثال، يجب الإسراع في ترميم الطرق الرئيسية التي تربط القرى الصناعية بمراكز المدن لتسهيل نقل المواد والمنتجات. كذلك من المهم إعادة التيار الكهربائي العمومي وتحسينه في المناطق المتضررة – ربما عبر مشاريع طاقة شمسية لامركزية –لضمان تأمين الطاقة للمصانع بعيدًا عن الشبكة الهشة. وفي الجانب اللوجستي، ينبغي التنسيق مع القوى الأمنية وقوات الأمم المتحدة لتأمين ممرات نقل آمنة للمواد الخام والوقود إلى المنشآت الصناعية في مرحلة التعافي، خصوصًا إذا تأخر الحل السياسي وبقي التوتر الأمني. إن توفير بنية تحتية وخدمات لوجستية موثوقة سيعيد الثقة للمستثمرين والصناعيين للعودة والعمل في تلك المناطق بدل نزوحهم إلى بيروت أو الخارج.

3. كشفت الأزمة الأخيرة عن مخاطر الاعتماد المفرط على عدد محدود من القطاعات الاقتصادية في مناطق معينة كالجنوب والبقاع، مما جعل اقتصادها أشد هشاشة. فغالبًا ما تعتمد بلدات بأكملها على مورد واحد كمعمل أو مقلع، ما يشلّ حياة سكانها عند أي طارئ. ولمواجهة هذا التحدي، لا بد من استراتيجية واعية لبناء الصمود المحلي عبر التنويع الاقتصادي المدروس .

يتطلب ذلك تجاوز الدعم العشوائي وتبني استراتيجيات "التخصص الذكي (Smart Specialization) " على المستوى الإقليمي، والتي ترتكز على تحديد المزايا التنافسية الكامنة لكل منطقة — كالمهارات الحرفية أو المنتجات الزراعية الفريدة — وتحويلها إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

ولتفعيل هذه الاستراتيجيات، يجب إطلاق حزمة حوافز استثمارية متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار في المناطق الريفية والحدودية، تشمل:

- إعفاءات ضريبية مؤقتة وتبسيط للإجراءات الإدارية لجذب المستثمرين.
- تسهيل الوصول إلى أراضٍ صناعية مجهزة لإقامة المشاريع.
- تقديم دعم تقني وخدمات لتطوير الأعمال (BDS) عبر برامج تدريب متخصصة.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تشجيع الصناعات غير المرتبطة بالموقع (Footloose Industries)، التي تخلق مصادر دخل مرِنة وأقل عُرضة للاضطرابات. فعلى سبيل المثال، يمكن تحفيز نمو قطاعات مثل مراكز التكنولوجيا (للبرمجيات والخدمات الرقمية) أو الصناعات الإبداعية والحرفية ذات السوق الخارجي (كالسجاد ومنتجات ثقافية أخرى).

إن الهدف النهائي هو تنويع القاعدة الصناعية المحلية لرفع قدرة المجتمع على الصمود، بحيث "لا يضع كل البيض في سلة واحدة"، ويضمن مصادر دخل بديلة ومستدامة للأهالي في حال تعطل القطاعات التقليدية.

4. دمج اعتبارات المخاطر الجيوسياسية في حوكمة الاقتصاد والتخطيط الصناعي الوطني ، لمواجهة عصر ترتفع فيه نسبة اللايقين الأمني، يجب أن يصبح التخطيط للمخاطر الجيوسياسية جزءًا لا يتجزأ من السياسة الصناعية الوطنية، وهو ما يتطلب تحولًا في العقلية المؤسسية. فبدلًا من تركيز الصناعات الحيوية في منطقة جغرافية واحدة، مما يجعل الاقتصاد عُرضة لخطر كارثي في حال توسع أي نزاع، لا بد من اعتماد استراتيجية وطنية تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على الصمود.

يمكن تحقيق ذلك عبر المحاور التالية:

تطوير "إطار وطني للصمود الصناعي (National Industrial Resilience Framework):"

تقود وزارة الصناعة، بالتعاون مع مجلس الدفاع الأعلى والوزارات المعنية، وضع استراتيجية وطنية شاملة. يتضمن هذا الإطار إجراء "اختبارات تحمّل" (Stress Tests)جيوسياسية للقطاعات الحيوية، وتحديد الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية التي تتطلب خطط حماية خاصة، واعتماد سيناريوهات "ماذا لو" لتقييم مدى جاهزية القطاعات المختلفة لمواجهة الأزمات والمواجهات العسكرية.

التوزيع الجغرافي وتحصين البنية التحتية: إنشاء "مناطق صناعية آمنة" في المحافظات الحدودية والمناطق الاستراتيجية الأخرى، وتزويدها ببنى تحتية محمية (كملاجئ للمخازن، وأنظمة إطفاء متقدمة، وخطط إخلاء للعاملين). يهدف هذا التوزيع إلى ضمان استمرارية الإنتاج في حال مواجهة عسكرية أو اعتداءات في منطقة معيّنة.

تعميم "خطط استمرارية الأعمال (Business Continuity Planning):"

تشجيع ودعم الشركات، خاصة في المناطق عالية المخاطر، على تطوير خطط طوارئ خاصة بها. ويشمل ذلك تحديد مواقع إنتاج بديلة، وتنويع المورّدين لتقليل الاعتماد على مصدر واحد، وتطوير بروتوكولات للطوارئ بالتعاون بين القطاعين العام والخاص تتيح تحويل خطوط الإنتاج للعمل من مواقع بديلة عند الحاجة.

إنشاء آلية للتأمين ضد مخاطر الحرب والأزمات: تأسيس "صندوق وطني للتأمين ضد مخاطر الحرب" كأداة مالية مبتكرة تدار بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وشركات إعادة التأمين الدولية. من شأن هذا الصندوق تعويض الصناعيين عن الأضرار المستقبلية، وتقليل علاوة المخاطرة على الاستثمار في المناطق الحدودية، وتشجيع رأس المال الخاص على عدم هجرها.

باختصار، إن دمج عامل المخاطر الجيوسياسية في كل قرار وخطة تتعلق بالتنمية الصناعية لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية لضمان استقرار الاقتصاد وتقليل الكلفة البشرية والمادية في المستقبل.

5.تحفيز التعاون الدولي لإعادة إعمار الصناعة المحلية :حجم الأضرار الاقتصادية (8.5 مليار دولار بحسب البنك الدولي) يفوق قدرة لبنان المنهك ماليًا على التعامل منفردًا. لذلك فإن تعبئة الدعم الدولي ضرورة لا بد منها. وعلى الحكومة في هذا السياق أن تعمل مع الشركاء مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لإطلاق برامج متخصصة لإعادة تأهيل القطاع الصناعي. وقد بدأ فعليًا التحضير لبعض المبادرات، مثل صندوق التعافي اللبناني الذي يدعمه مانحون دوليون ويركّز على إعادة إعمار البنية التحتية. لذلك، يجب التأكد من توجيه جزء كافٍ من تلك التمويل لإعادة تشغيل المصانع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري لاقتصاد المناطق الريفية. يمكن لخبرات منظمات كاليونيدو UNIDO أن تساهم في إعادة إعمار القطاع الخاص (كما فعلت في حروب سابقة) وتحسين الجودة والإنتاجية لتلك المصانع بطرق حديثة. فمثلًا، يمكن إدخال تقنيات توفير طاقة جديدة ضمن عملية إعادة بناء مصنع متضرر، أو تدريب العمال العائدين على مهارات متقدمة لرفع قدرة منشآتهم على المنافسة. هذا النهج يحقق هدفين: إحياء الاقتصاد المحلي ورفع كفاءته في آن واحد.

6. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي في المناطق الحدودية: فالمرونة لا تكتمل دون تقوية النسيج الاجتماعي والاقتصادي محليًا. لذا من المهم أن تُدمج تدخّلات دعم الصناعة مع تدخّلات لتنمية المجتمع عمومًا في المناطق المحرومة والمعرّضة.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
www.dirasat.net

مثلًا، يمكن إطلاق برامج تأهيل مهني للشباب في الجنوب لتعليمهم حرفًا وتقنيات يحتاجها سوق العمل (كالصيانة الميكانيكية، الطاقة الشمسية، تصنيع الأغذية)، ما يخلق عمالة ماهرة متعددة الاستخدام أقل اعتمادًا على وظيفة واحدة. كما ينبغي تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي ودعم التعاونيات الزراعية لأن الزراعة والصناعة التحويلية مرتبطتان بعمق في تلك المناطق – تعافي المصانع الغذائية مثلًا رهن بتعافي المزارع. وفي الجانب اللوجستي الاجتماعي، من الضروري الاستثمار في بنية تحتية صحية وتعليمية مرنة (مثل مستشفيات ميدانية ومدارس متنقلة) لضمان عدم انهيار الخدمات الأساسية أثناء الأزمات والحروب، مما يساعد السكان على البقاء في أرضهم وعدم الهجرة. إن بناء القدرة المحلية على الصمود اجتماعيًا واقتصاديًا سيجعل التعافي الصناعي مستدامًا وليس مجرد فورة مؤقتة تزول مع أول اختبار.

خاتمة

تقدم هذه الورقة رؤية تفصيلية للتداخل الأمني والاقتصادي في لبنان، حيث تقاطعت خريطة الاعتداءات العسكرية مع خريطة النشاط الصناعي لتخلق واقعًا غير مسبوق من التحديات. لقد رأينا كيف تركّز الدمار الحركي في الجنوب، وكيف تحمّلت صناعات معيّنة في تلك البقعة الضيقة النصيب الأعظم من الأضرار، بينما بقيت أجزاء أخرى من البلاد بمنأى عن النار لكنها ليست بمنأى عن التأثر الاقتصادي والاجتماعي. إن فهم هذا التوزيع الجغرافي الدقيق ليس تمرينًا نظريًا فحسب، بل له انعكاسات سياساتية عملية :فمن خلاله أمكننا تحديد أي القطاعات وأي المناطق أكثر أولوية في جهود الإغاثة وإعادة الإعمار. كما أنه يوفر *بوصلة* لصانعي القرار لاستهداف التدخلات بشكل أكثر فعالية، بدلًا من اعتماد مقاربات عامة قد تهمل الجيوب الأكثر حاجة.

ختامًا، تؤكد نتائجنا على ضرورة اعتماد نهج تنموي لامركزي وحسّاس للمخاطر في لبنان. فالمركزية المفرطة في الاقتصاد تجعل البلاد كلها رهينة استقرار منطقة واحدة، كما أن تجاهل الأطراف يتركها هشة وعُرضة للانهيار تحت وطأة الحروب والأزمات. إن إعادة بناء ما دمره العدوان الصهيوني ينبغي أن تتزامن مع إعادة تصور خريطة الصناعة الوطنية بحيث تصبح أكثر توازنًا وإنصافًا سواء عبر بناء القدرات المحلية للصمود، أو عبر دمج مفهوم الأمان الجيوسياسي ضمن التخطيط الاقتصادي. إن لبنان الذي ينهض من تحت الركام اليوم يملك فرصة ليعيد بناء اقتصاده على أسس أكثر متانة واستدامة، مستفيدًا من دروس الماضي الأليمة. هذه المهمة ليست سهلة وتتطلب قيادة وإرادة سياسية واعية ودعمًا دوليًا، لكنها الطريق الوحيد نحو تحقيق تعافٍ صناعي وتنموي مستدام يحمي مكتسبات الوطن ويصون كرامة المواطن في وجه تقلبات المستقبل. كما تبقى الوحدة والتضامن الداخلي أهم عناصر النجاح؛ فقد رأينا خلال الأزمة كيف تكاتف اللبنانيون في المناطق المنكوبة لتقديم العون لبعضهم، وكيف أن روح الصمود لم تغب رغم قسوة الظروف. هذه الروح، إن واكبها تخطيط سليم ودعم كافٍ، كفيلة بأن تقود لبنان إلى بر الأمان الاقتصادي عاجلًا أم آجلًا.

ثانيًا: تقارير وبرامج

5. تسخير الذكاء الاصطناعي لإعادة إعمار لبنان: رؤية استراتيجية للنهضة في العصر الرقمي

يمرّ لبنان بمنعطف تاريخي حرج، حيث تتشابك أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة مع انهيار مؤسساتي عميق وتدهور اجتماعي متسارع. وقد أدّت الصراعات الأخيرة إلى تفاقم هذا الوضع، مُلحقةً أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية الحيوية ورأس المال البشري، مما يهدد بتآكل آخر مقوّمات الصمود الوطني. في هذا السياق، تبدو نماذج إعادة الإعمار التقليدية، التي ترتكز على ضخ رؤوس الأموال في بنى تحتية مادية دون معالجة جذور الانهيار في الحوكمة والشفافية، غير كافية لمواجهة هذا التحدي الوجودي. إن عمق الأزمة يتطلب تفكيرًا جذريًا يتجاوز الحلول التقليدية.

يجادل هذا التقرير بأن هذه الأزمة المركّبة، على قسوتها، تتيح فرصة فريدة للبنان لتجاوز مراحل التنمية التقليدية (leapfrogging) عبر تبني الذكاء الاصطناعي (AI) كأداة استراتيجية محورية في إعادة بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد على أسس جديدة من الشفافية والكفاءة والاستدامة. لم يعد الذكاء الاصطناعي ترفًا تكنولوجيًا، بل أصبح لغة العصر الاقتصادية والاجتماعية، وأداة قادرة على إعادة هندسة العمليات، ومكافحة الفساد، وتحسين تقديم الخدمات، وخلق قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على المنافسة عالميًا. إن إدماج الذكاء الاصطناعي في صلب استراتيجية النهوض الوطني ليس خيارًا، بل هو ضرورة حتمية لضمان عدم تخلف لبنان عن ركب المستقبل.

يعتمد هذا التقرير على منهجية تحليلية مقارنة، مستفيدًا من أحدث البيانات الدولية والتقارير الصادرة عن مؤسسات مرجعية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما يستند إلى دراسات حالات دولية ناجحة في مجالات الحوكمة الرقمية، وإدارة الأزمات، والتنمية الاقتصادية، لتقديم خارطة طريق قابلة للتطبيق في السياق اللبناني. وينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول رئيسية: يتناول الفصل الأول المشهد العالمي والإقليمي للذكاء الاصطناعي، محددًا الفرص والتحديات التي يفرضها على الدول الهشة. ويقوم الفصل الثاني بتشخيص دقيق لواقع الجهوزية الرقمية في لبنان، عبر تحليل المؤشرات الدولية وتحديد نقاط القوة والضعف. أما الفصل الثالث، فيقدم خارطة طريق تنفيذية مفصلة، تتضمن مبادرات استراتيجية ملموسة في مختلف القطاعات الحيوية، تهدف إلى تحويل الرؤية إلى واقع ملموس يساهم في نهضة لبنان.

أولًا: المشهد العالمي والإقليمي للذكاء الاصطناعي - الفرص والتحديات للدول الهشة

إن فهم التحولات العميقة التي يقودها الذكاء الاصطناعي على الساحة العالمية ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو شرط أساسي لأي دولة، وخصوصًا دولة هشة مثل لبنان، تسعى إلى تحديد موقعها في اقتصاد عالمي يعاد تشكيله بسرعة. يكشف هذا المشهد عن ديناميكيات متناقضة: فبينما يفتح الذكاء الاصطناعي آفاقًا هائلة للنمو والإنتاجية، فإنه يهدد في الوقت نفسه بتعميق الفجوات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية، وتركيز القوة الاقتصادية والتكنولوجية في يد قلة من اللاعبين.

1.1. التحوّلات الاقتصادية العالمية: هيمنة الذكاء الاصطناعي وتعميق الفجوة الرقمية

يشهد العالم ثورة اقتصادية لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية، ومحرّكها الأساسي هو الذكاء الاصطناعي. فالأرقام تشير إلى أن القيمة الإجمالية لسوق التكنولوجيا المتقدمة (Frontier Technologies) بلغت حوالي 2.5 تريليون دولار أميركي في عام 2023، ومن المتوقع أن تقفز إلى ما يقارب 16.4 تريليون دولار بحلول عام 2033، بمعدل نمو سنوي مركّب يبلغ حوالي 20%. ويستحوذ الذكاء الاصطناعي على الحصة الأكبر من هذا السوق، حيث من المتوقع أن تصل قيمته إلى 4.8 تريليون دولار في عام 2033[49]. هذا النمو الهائل مدفوع بتطبيقات عملية تغيّر وجه الصناعات، من الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي يعيد تعريف الإبداع، إلى تحليل البيانات الضخمة الذي يوجه القرارات الاستراتيجية.

لكن هذا النمو لا يتوزع بالتساوي. والسِمة الأبرز لهذا العصر هي الهيمنة المتزايدة لعدد محدود من الشركات التكنولوجية العملاقة. فقد تجاوزت القيمة السوقية لشركات مثل Apple Nvidiag Microsoftg حاجز الـ 3 تريليونات دولار لكل منها، وهو ما يعادل تقريبًا الناتج المحلي الإجمالي لقارة إفريقيا بأكملها. وتسيطر الولايات المتحدة على أكبر خمس شركات تكنولوجية في العالم، مما يخلق تركّزًا جيوتكنولوجيًا هائلًا. هذه الشركات لا تبتكر داخليًا فحسب، بل تستحوذ بشكل منهجي على الشركات الناشئة المبتكرة، كما فعلت Alphabet مع DeepMind وMicrosoftg مع OpenAI، مما يخلق ديناميكية "الرابح يحصد كل شيء" (winner-takes-all) التي تجعل من الصعب على المنافسين الجدد، خاصة من الدول النامية، الدخول إلى السوق. يثير هذا التركّز الشديد مخاوف جدية حول مستقبل الحوكمة التقنية، حيث قد لا تتماشى الأهداف التجارية لهذه الشركات مع المصلحة العامة. فالتركيز على تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي تهدف إلى استبدال العمالة البشرية بدلًا من تعزيز قدراتها يشكّل تهديدًا مباشرًا للدول النامية مثل لبنان، التي كانت تعتمد تاريخيًا على ميزة انخفاض تكلفة اليد العاملة. هذا التوجه قد يقوّض المكاسب الاقتصادية التي تحققت على مدى عقود ويحد من قدرة هذه الدول على المنافسة.

يتفاقم هذا الوضع بسبب عدم التوازن في إنتاج المعرفة والاستثمار في البحث والتطوير. فمن المتوقع أن يصل الاستثمار في الذكاء الاصطناعي إلى 200 مليار دولار بحلول عام 2025، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الإنفاق العالمي على التكيّف مع تغيّر المناخ. لكن أكثر من 80% من هذا الإنفاق يأتي من 2,500 شركة فقط، وتستحوذ 100 شركة منها على 40% من الإجمالي. وتتخذ نصف هذه الشركات الكبرى من الولايات المتحدة مقرًا لها. وينعكس هذا التركز في الإنفاق على إنتاج المعرفة، حيث تساهم الصين والولايات المتحدة معًا في نحو ثلث المقالات العلمية وثلثي براءات الاختراع عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي. هذا التمركز الشديد في الابتكار والمعرفة يعمق الفجوة الرقمية العالمية، ويجعل من الصعب على الدول النامية ومؤسساتها اللحاق بالركب التكنولوجي، خاصة في ظل ضعف بنيتها التحتية ونقص المهارات وصعوبة الوصول إلى الملكية الفكرية.

[49] UNCTAD.2025. 2025 Technology and innovation report. URL : https://unctad.org/publication/technology-and-innovation-report-2025

1.2. أُطر الحوكمة العالمية: بوصلة للسياسات الوطنية

استجابة لهذه التحوّلات العميقة والمخاطر الكامنة، برزت الحاجة إلى أُطر حوكمة عالمية تضمن تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وأخلاقي. في هذا السياق، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2019 مجموعة من المبادئ التي سرعان ما أصبحت المعيار العالمي المعتمد[50]، خاصة بعد تبنيها من قبل مجموعة العشرين. ترتكز هذه المبادئ على خمس قيم أساسية: (1) توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة النمو الشامل والرفاه البشري، (2) احترام القيم الإنسانية والعدالة، (3) الشفافية وقابلية التفسير، (4) المتانة والأمن والسلامة، (5) المساءلة.

وقد اكتسبت هذه المبادئ طابعًا عالميًا بعد أن تم اعتمادها من قِبل أكثر من 42 دولة عضو وشريك في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجرى إدراجها في أكثر من 900 سياسة وطنية ضمن منصّة مرصد سياسات الذكاء الاصطناعي التابع للمنظمة. إلا أن تطبيق هذه المبادئ في السياقات الوطنية لا يخلو من التحديات، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف البنى المؤسسية والبنية التحتية الرقمية. ففي مثل هذه السياقات، قد يكون من الصعب إنشاء أطر تنظيمية ورقابية فعالة، مما يضع هذه الدول في موضع "عالي المخاطر" أمام الشركاء الدوليين، ويعرّضها لاحتمالات الإقصاء من التعاونات الرقمية أو حرمانها من فرص الاستثمار.

وبينما توفر مبادئ OECD البوصلة الأخلاقية، يقدم تقرير الأونكتاد "التكنولوجيا والابتكار 2025" إطارًا عمليًا للدول النامية. يحدد التقرير ستة محاور استراتيجية مترابطة يجب على أي دولة نامية العمل عليها لتصميم استجابة وطنية فعّالة: (1) البنية التحتية الرقمية، (2) البيانات وحوكمتها، (3) المهارات والقدرات البشرية، (4) البحث والتطوير والابتكار، (5) السياسات والتنظيم، (6) التعاون الدولي والشراكات.

جدول رقم 1: الإطار الاستراتيجي للأونكتاد لتبني الذكاء الاصطناعي في الدول النامية

المحور الاستراتيجي	الوصف والتفصيل
1. البنية التحتية الرقمية	-توسيع نطاق الإنترنت عالي السرعة بأسعار ميسّرة -ضمان موثوقية الكهرباء -تطوير مراكز بيانات وطنية/إقليمية والحوسبة السحابية
2. البيانات وحوكمتها	-إنشاء نُظم فعالة لإدارة وتبادل البيانات -تشريعات لحماية الخصوصية والبيانات -تعزيز مبادرات البيانات المفتوحة
3. المهارات والقدرات البشرية	-دعم التعليم في مجالات STEM والذكاء الاصطناعي -الاستثمار في التدريب التقني المتقدم -تعزيز الثقافة الرقمية لجميع الفئات

[50] https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/ai-principles.html#:~:text=The%20OECD%20AI%20Principles%20promote,stand%20the%20test%20of%20time.

4. البحث والتطوير والابتكار	-تمويل مراكز أبحاث وشركات ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي -ربط الجامعات بالقطاع الصناعي -تحفيز بيئة وطنية للابتكار
5. السياسات والتنظيم	-تطوير استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي -وضع أُطر قانونية شاملة للأخلاقيات والحوكمة -ضمان الشفافية والمسؤولية التقنية
6. التعاون الدولي والشراكات	-الانخراط في حوكمة الذكاء الاصطناعي عالميًا -تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب -تعبئة الجاليات والكفاءات الوطنية بالخارج

المصدر : تم إعداده إستنادًا إلى التوصيات المذكورة في تقرير الاونكتاد 2025 Technology and innovation report

بالنسبة لدولة مثل لبنان، حيث انهارت الثقة بالمؤسسات المحلية، فإن تبني هذه الأُطر الدولية لا يشكّل عبئًا تنظيميًا، بل هو أصل استراتيجي حيوي. في غياب المصداقية الداخلية، تصبح المعايير الدولية بمثابة "مرساة خارجية للإصلاح المحلي في المجال التقني " (external anchor for domestic reform). إن مواءمة السياسة الوطنية مع أفضل الممارسات المعترف بها عالميًا يرسل إشارة قوية إلى المانحين والمستثمرين بأن لبنان ملتزم بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون. هذا الالتزام يمكن أن يقلل من مخاطر الاستثمار، ويفتح الباب أمام تمويل التنمية، ويضمن أن أي منتجات رقمية يتم تطويرها في لبنان تلبي متطلبات الأسواق التصديرية الرئيسية. إنه يوفر مسارًا ذا مصداقية نحو بناء مستقبل رقمي جدير بالثقة ومتكامل عالميًا، وهو أمر ضروري لجذب الدعم اللازم لعملية إعادة الإعمار.

1.3. رؤية الإسكوا للمنطقة العربية: تكييف التكنولوجيا وتحديد الفرصة اللبنانية

بينما ترسم الأُطر العالمية الخطوط العريضة، تقدم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) رؤية أكثر تخصيصًا للمنطقة العربية. يطرح تقرير الإسكوا "مستقبل الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية"[51] الصادر في حزيران 2025 ثلاثة مسارات استراتيجية مترابطة، تنتقل بالنقاش من العموميات العالمية إلى خصوصيات المنطقة.

المسار الأول، "تكييف التقنيات العالمية لتلبية الأولويات المحلية"، يدعو إلى نهج عملي يركّز على استيراد وتكييف حلول الذكاء الاصطناعي القائمة لمعالجة تحديات تنموية ملحة مثل إدارة المياه أو كفاءة الطاقة، بدلًا من محاولة بناء منظومات متكاملة من الصفر. المسار الثاني، "تعزيز الهوية الثقافية واللغوية"، يشدد على ضرورة تطوير نماذج ذكاء اصطناعي تدعم اللغة العربية بلهجاتها المتعددة، لمواجهة التحيز اللغوي في النماذج العالمية وتعزيز السيادة المعرفية العربية. أما المسار الثالث، "تسخير الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف

[51] UN ESCWA.(2025). Artificial Intelligence Futures for the Arab Region. URL: https://www.unescwa.org/publications/artificial-intelligence-futures-arab-region

التنمية المستدامة"، فيدعو إلى توجيه الاستثمارات نحو المجالات ذات الأثر الأكبر على التنمية، مثل خلق فرص العمل اللائق وتطوير البنية التحتية.

في قلب هذه الرؤية تكمن فرصة اقتصادية فريدة للبنان. إن الهيمنة العالمية للشركات الكبرى تجعل المنافسة المباشرة في تطوير نماذج لغوية عامة أمرًا شبه مستحيل لدولة صغيرة ومأزومة. وفي المقابل، يسلّط تقرير الإسكوا الضوء على فجوة سوقية كبيرة: النماذج العالمية تفتقر إلى الفهم الدقيق للسياقات الثقافية واللهجات العربية المتعددة. هنا، يمكن للبنان أن يحوّل ضعفه إلى قوة. فبدلًا من محاولة منافسة العمالقة، يمكنه أن يركّز على تحقيق "سيادة متخصصة" (Niche Sovereignty) في مجال معالجة اللغة العربية الطبيعية (Arabic NLP). يمتلك لبنان ميزة تنافسية فريدة في هذا المجال، تتمثل في رأسماله البشري عالي التعليم، وقدراته متعددة اللغات، وثقافته المنفتحة التي تجعله جسرًا بين الشرق والغرب. يمكن للشركات اللبنانية تطوير حلول متخصصة ذات قيمة تصديرية عالية، مثل أنظمة الإشراف على المحتوى التي تفهم اللهجات العربية، أو أدوات التشخيص الطبي المدربة على بيانات سكان المنطقة، أو حلول التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الممارسات المصرفية الإقليمية. هذا التخصص يحول الذكاء الاصطناعي من تهديد بالمنافسة العالمية إلى فرصة حقيقية لخلق قطاع اقتصادي جديد ومبتكر، يساهم في إعادة الإعمار ويضع لبنان في موقع ريادي في سوق إقليمي واعد. ويدعم هذه الرؤية وجود مراكز أبحاث إقليمية متقدمة في هذا المجال مثل معهد قطر لبحوث الحوسبة (QCRI) وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST)، التي يمكن أن تكون شريكًا استراتيجيًا للبنان في هذا المسعى.

كما لا تغفل الإسكوا عن التحديات المشتركة، وتدعو إلى عمل عربي مشترك لوضع إطار حوكمة موحد، والأهم من ذلك، تنويع الشراكات في مجال الذكاء الاصطناعي، خاصة مع دول الجنوب العالمي مثل الهند والبرازيل. هذه الدعوة تمثل استراتيجية واعية لتقليل الاعتماد المفرط على الثنائي التكنولوجي الأميركي-الصيني، وبناء مرونة تكنولوجية إقليمية.

ثانيًا: تشخيص واقع الجهوزية الرقمية في لبنان

بعد استعراض المشهد العالمي والإقليمي، يصبح من الضروري إجراء تشخيص دقيق وموضوعي لواقع الجهوزية الرقمية في لبنان. يكشف هذا التشخيص عن مفارقة صارخة: فبينما تمتلك الدولة اللبنانية طموحات واستراتيجيات مدوّنة على الورق، يُظهر الواقع المقاس بالمؤشرات الدولية تراجعًا مقلقًا وفجوة متزايدة مع محيطها، مما يعكس عمق الانهيار المؤسسي الذي أصاب البلاد.

2.1. الطموحات الوطنية في مواجهة الواقع: تحليل الاستراتيجيات القائمة

أدركت الحكومة اللبنانية، وإن بشكل متأخر، أهمية التحوّل الرقمي، وقامت بصياغة عدد من الخطط التي تعكس وعيًا بأهمية التكنولوجيا. أبرز هذه الخطط هي "الاستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي 2020-2030"[52]، التي أعدّها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية (OMSAR) وأقرها مجلس الوزراء في عام 2022. تهدف هذه الاستراتيجية الشاملة إلى جعل لبنان من أبرز الدول العربية رقميًا بحلول عام

[52] OSMAR.(2022).Lebanon Digital Transformation: National Strategy .URL: https://www.omsar.gov.lb/Assets/DT.pdf

2030، وترتكز على أربع ركائز: الحوكمة، الحكومة المفتوحة، البنية التحتية الرقمية، واستمرارية الأعمال.[4] كما وضعت وزارة الصناعة "استراتيجية الذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي (2020-2050)" ، والتي تهدف إلى تحديث القطاع وزيادة تنافسيته.[53]

وقد تُرجم هذا الوعي على المستوى المؤسساتي باستحداث منصب "وزير دولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي" في حكومة 2025، الذي أطلق مبادرة "LEAP" ورصد مبلغًا أوليًا قدره 50 مليون دولار لمشاريع التحوّل الرقمي الجوهرية، مثل الهوية الرقمية الوطنية ورقمنة الدفع الحكومي.

لكن هذه الطموحات تصطدم بواقع مرير. هناك فجوة هائلة بين الرؤية المعلنة والقدرة على التنفيذ. ففي حين أن مؤشر Oxford Insights لجهوزية الحكومات للذكاء الاصطناعي[54] يمنح لبنان درجة كاملة (100) في محور "الرؤية" لوجود هذه الاستراتيجيات، فإنه يمنحه درجات متدنية وكارثية في محاور التنفيذ الفعلية مثل "الحوكمة والأخلاقيات" (39.05) و"القدرة الرقمية" (39.50) و"نضج التطبيقات" (15.90). هذا التناقض الحاد يكشف عن "وهم الاستراتيجية": المشكلة في لبنان ليست غياب التخطيط، بل الشلل التام في قدرة الدولة على تحويل الخطط إلى واقع. إنها أزمة حوكمة وتنفيذ بامتياز، تجعل من أي استراتيجية جديدة مجرد حبر على ورق ما لم تعالج هذه الفجوة البنيوية.

2.2. لبنان في المؤشرات الدولية: قياس فجوة الأداء بالأرقام

تقدم المؤشرات الدولية صورة كمية ومقلقة لهذا الشلل. ففي مؤشر صندوق النقد الدولي للاستعداد للذكاء الاصطناعي (IMF AIPI) لعام 2023، حل لبنان في المرتبة 105 من أصل 174 دولة، بنتيجة إجمالية بلغت 0.42 على مقياس من 0 إلى 1. هذا التصنيف يضعه في فئة الدول ذات الاستعداد المنخفض، وأقل من متوسط الاقتصادات الناشئة (0.46).[55] ويعود هذا الأداء الضعيف إلى نتائج متدنية في كافة المكوّنات: البنية التحتية الرقمية (0.09)، ورأس المال البشري (0.12)، والابتكار (0.13)، والأطر القانونية والأخلاقية (0.08)، وهو البعد الأضعف على الإطلاق، مما يعكس غياب البيئة التشريعية اللازمة.

مؤشر الابتكار العالمي (WIPO GII) لعام 2020-2024[56]: في عام 2020، حقق لبنان أداءً مقبولًا نسبيًا في مؤشر الابتكار العالمي (GII)، حيث احتل المرتبة 87 عالميًا وسجّل 26.02 نقطة من أصل 100. ووفقًا لتصنيفات مؤشر المدخلات الفرعي (Input Sub-Index)، جاء لبنان في المرتبة 93 عالميًا، بينما أظهر أداءً أفضل في مؤشر المخرجات الفرعي (Output Sub-Index) حيث احتل المرتبة 80 عالميًا، ما يعكس قدرة نسبية على تحقيق نتائج على الرغم من محدودية الموارد.بحلول عام 2021، تراجع ترتيب لبنان إلى المرتبة 92 عالميًا، مع انخفاض في النقاط ليبلغ

[53] وزارة الصناعة.(2019). الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الصناعة اللبنانية (2020 -2050). الرابط:
http://industry.gov.lb/getattachment/PublicationsAndStudies/%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%D8%A9/AI-Strategy-at-Industry2020-2050-AR.pdf?lang=ar-LB

[54] Oxford Insights. Government AI Readiness Index 2024.URL: https://oxfordinsights.com/ai-readiness/ai-readiness-index/

[55] IMF , AI Preparedness Index , URL: https://www.imf.org/external/datamapper/AI_PI@AIPI/ADVEC/EME/LIC/LBN

[56] WIPO, Global Innovation Index 2024,URL: https://www.wipo.int/gii-ranking/en/lebanon

25.10، مما يشير إلى تراجع نسبي في أداء الابتكار العام .في عام 2023، حافظ لبنان على نفس الترتيب العالمي (92) لكنه سجّل مزيدًا من الانخفاض في أدائه العام، حيث بلغ مجموع النقاط 23.20 من 100. كما تراجعت مكانته في مؤشر مدخلات الابتكار إلى المرتبة 86، وفي مؤشر المُخرجات إلى المرتبة 95، مما يعكس تراجعًا في كفاءة تحويل الموارد المتاحة إلى نواتج ابتكارية ملموسة.أما في عام 2024، فقد شهد لبنان مزيدًا من التراجع ليحتل المرتبة 94 عالميًا، مسجلًا 21.50 نقطة فقط. ومع ذلك، لوحظ تحسّن طفيف في أداء المُخرجات، حيث ارتفع إلى المرتبة 88 عالميًا، في مقابل المرتبة 101 في المُدخلات، ما يبرز استمرار الفجوة بين حجم الاستثمار في الابتكار والنتائج الفعلية المحققة.

يشير الأداء اللبناني في مؤشر الابتكار إلى مسار متذبذب ومتراجع تدريجيًا، مع تباين ملحوظ بين المُدخلات (كالتمويل، البنية التحتية، المؤسسات) والمخرجات (النشر العلمي، براءات الاختراع، الإنتاج الإبداعي)، حيث سُجّل تفوّق نسبي في المُدخلات عام 2024 مع ضعف في تحويلها إلى مخرجات ملموسة. الاستخلاص المركزي هو أن لبنان بحاجة ماسة إلى إصلاحات هيكلية تؤدي إلى تقوية بيئة الابتكار، بدءًا من تحسين المؤسسات وتحديث البنية التحتية، ووصولًا إلى تعزيز العلاقة بين رأس المال البشري والاقتصاد التكنولوجي.

جدول رقم 2 : ملخّص الأداء السنوي على مؤشر الابتكار العالمي 2020-2024

السنة	الترتيب العالمي	النقاط (من 100)
2020	87	26.02
2021	92	25.10
2022	— (غير متوفر)	—
2023	92	23.20
2024	94	21.50

مؤشر أكسفورد إنسايتس لجهوزية الحكومات للذكاء الاصطناعي (Oxford Insights GARI)[57] : يُظهر مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي لعام 2024، الصادر عنOxford Insights ، تقييمًا شاملًا لقدرة الدول على تبنّي الذكاء الاصطناعي في الحوكمة والخدمات العامة، استنادًا إلى ثلاثة أبعاد رئيسية: الحوكمة والرؤية الحكومية، والقدرات التقنية والابتكار، والبنية التحتية للبيانات. في هذا السياق، سجّل لبنان نتيجة تقديرية بلغت 46.67 من أصل 100، ما يضعه في فئة الدول ذات الجاهزية

[57] Oxford Insights, Government AI Readiness Index 2024, URL: https://oxfordinsights.com/wp-content/uploads/2024/12/2024-Government-AI-Readiness-Index-2.pdf

المتوسطة المنخفضة، وفي المرتبة 82 عالميًا. يعكس هذا الأداء نقاط قوة نسبية في رأس المال البشري والتنوع اللغوي، مقابل ضعف واضح في البنية التحتية الرقمية، ومحدودية الإطار القانوني والتنظيمي، وغياب الحوكمة الرقمية المتكاملة. يشير هذا التصنيف إلى ضرورة تكثيف الجهود الوطنية لتحديث السياسات، وتحسين القدرات المؤسسية، والاستثمار في بنى تحتية رقمية مستدامة تواكب متطلبات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام. ويظهر لنا تفصيل المؤشر هذا التفاوت:

جدول رقم 3 : تحليل أداء لبنان حسب مؤشر جهوزية الحكومات للذكاء الاصطناعي 2024

المحور	الترتيب العالمي	النتيجة (من 100)	شرح المحور
الرؤية(Vision)	1	100.00	وجود رؤية واستراتيجية حكومية معلنة وواضحة للذكاء الاصطناعي.
الحوكمة والأخلاقيات (Governance & Ethics)	126	39.05	توفر تشريعات وأطر تنظيمية وأخلاقية لضمان الاستخدام الآمن والمنصف للذكاء الاصطناعي.
القدرة الرقمية(Digital Capacity)	125	39.50	القدرات المؤسسية والتقنية التي تمكّن الحكومة من تطوير وتنفيذ مبادرات الذكاء الاصطناعي.
القدرة على التكيّف(Adaptability)	181	23.68	مدى استعداد الحكومة ومؤسساتها للتكيف مع الابتكارات التكنولوجية وتبنيها.
نضج التطبيقات(Maturity)	130	15.90	مدى نضج استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي فعليًا في الخدمات الحكومية.
الابتكار(Innovation Capacity)	72	44.93	القدرة على الابتكار من خلال البحث والتطوير وبراءات الاختراع والمؤسسات الناشئة.
رأس المال البشري(Human Capital)	44	50.16	توافر وتطور المهارات البشرية اللازمة لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي.
البنية التحتية(Infrastructure)	80	45.09	جودة وموثوقية البنية التحتية الرقمية الأساسية (كهرباء، إنترنت، حوسبة سحابية).
توافر البيانات(Data Availability)	97	53.94	مدى توافر البيانات الحكومية المفتوحة التي يمكن استخدامها في الذكاء الاصطناعي.
تمثيل البيانات (Data Representativeness)	128	66.89	مدى تمثيل البيانات لجميع الفئات والمناطق بشكل عادل وشامل.

عند وضع هذه الأرقام في سياقها الإقليمي، يصبح المشهد أكثر قتامة. فالجدول التالي يوضح أن لبنان لا يتخلف عن الدول الخليجية الرائدة فحسب، بل أصبح متأخرًا حتى عن دول نظيرة مثل الأردن، مما يهدد بتحويله إلى هامش المشهد الرقمي العربي.

جدول 4: مقارنة جهوزية لبنان للذكاء الاصطناعي والابتكار مع أقرانه الإقليميين (2023-2024)

الدولة	ترتيب IMF AIPI (2023)	نتيجة IMF AIPI (2023)	ترتيب Oxford (2024) GARI	نتيجة Oxford (2024) GARI	ترتيب WIPO GII (2024)
لبنان	105	0.42	84	46.67	94
الإمارات العربية المتحدة	36	0.63	12	75.66	32
المملكة العربية السعودية	45	0.58	15	72.36	46
الأردن	67	0.50	49	61.57	71
مصر	110	0.39	65	55.63	86

المصدر: تم تجميعه استنادًا إلى البيانات الواردة في التقارير

2.3. تحليل SWOT: مصفوفة استراتيجية للعوائق الكامنة والإمكانات غير المستغلة

يقدّم تحليل SWOT (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات) إطارًا يدمج كافة التشخيصات السابقة، ويوضح العوامل الداخلية والخارجية التي تشكّل مشهد الذكاء الاصطناعي في لبنان.

جدول رقم 5 : مصفوفة SWOT لتبني الذكاء الاصطناعي في لبنان

نقاط القوة (Strengths)	نقاط الضعف (Weaknesses)
– رأس مال بشري عالي المهارة ومتعدد اللغات، يشكّل قاعدة قوية لتبني وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.	– انهيار مؤسساتي عميق وغياب الحوكمة الفعالة، يعوق أي توجه استراتيجي ويثبط الاستثمار.
– شبكة مغتربين عالمية نشطة تضم خبرات تقنية وتمويلية يمكن استقطابها لدعم التحول الرقمي.	– بنية تحتية متدهورة، خاصة في الكهرباء والاتصالات، تعيق أي اعتماد فعّال على التكنولوجيا الرقمية.
– ميزة تنافسية في الكلفة التشغيلية تجعل لبنان بيئة جاذبة لخدمات الذكاء الاصطناعي منخفضة الكلفة.	– فجوة كبيرة في التمويل العام والخاص في قطاعات البحث والتطوير والتعليم الرقمي.
– ثقافة ريادية قوية ومنظومة ناشئة مرنة أثبتت صمودها رغم الأزمات.	- هجرة متسارعة للكفاءات التقنية تفرغ البلاد من طاقاتها البشرية الحيوية.
– تطور نسبي في أدوات تمويل الشركات الناشئة (كالتمويل التأسيسي ورأس المال الجريء).	– غياب الإطار القانوني والتنظيمي العصري المنظم للاقتصاد الرقمي والمعاملات الإلكترونية.

الفرص (Opportunities)	التهديدات (Threats)
– إمكانية تحقيق قفزات نوعية عبر الاعتماد على حلول جاهزة وسحابية دون الحاجة إلى بنى تحتية تقليدية مكلفة.	– عدم الاستقرار السياسي والأمني يهدد جدوى أي استراتيجية رقمية طويلة الأمد.
– التخصص في مجالات الذكاء الاصطناعي باللغة العربية، مثل معالجة اللغة الطبيعية والإشراف على المحتوى.	– تفاقم الفجوة التنافسية مع دول إقليمية تملك بنية تحتية واستثمارات ضخمة في الذكاء الاصطناعي.
– تفعيل دور الاغتراب اللبناني عبر برامج مؤسسية لنقل المعرفة وتوجيه الاستثمارات التقنية.	– رسوخ اقتصاد رقمي مجزأ يعمّق الفجوة الاجتماعية ويمنع الإدماج الشامل للمواطنين في التحول الرقمي.
– فرص التعاون الدولي والإقليمي مع منظمات مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لتعزيز البنية الرقمية.	– خطر التآكل الكامل لرأس المال البشري نتيجة استمرار الهجرة وغياب الحوافز للعودة أو البقاء.

المصدر: تم إعداده استنادًا إلى تحليل شامل للبيانات الواردة في هذا التقرير

ثالثًا: خارطة طريق استراتيجية لإعادة إعمار لبنان بالذكاء الاصطناعي: رؤية متكاملة للنهضة الوطنية

تقدّم هذه الوثيقة خارطة طريق تنفيذية مفصلة وموجهة إلى الحكومة اللبنانية والشركاء الدوليين. تتضمن هذه الخارطة توصيات واقعية ومدعومة بالأدلة، مقسمة إلى أربعة محاور استراتيجية مترابطة ومتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار الواقع المؤسسي والقانوني الراهن، والقدرات التقنية والبشرية للبنان، وحاجته الماسة إلى شراكات دولية فاعلة. تم ترتيب هذه التوصيات حسب أولويتها من حيث الجدوى والأثر المتوقع، مع اقتراح خطوات أولى ملموسة لكل منها لضمان الانتقال السلس من مرحلة التخطيط الاستراتيجي إلى التنفيذ الفعلي على الأرض.

المحاور الاستراتيجية الأربعة التي تقوم عليها خارطة الطريق هي:

1. الإدارة الفورية للأزمات والاستجابة الشفافة: تسخير الذكاء الاصطناعي للحصول على بيانات آنية ودقيقة عن الأضرار والاحتياجات، وضمان الشفافية المطلقة في توزيع المساعدات الإنسانية.
2. أسس التعافي الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية المستدامة: إعادة بناء رأس المال المادي والبشري عبر مبادرات مبتكرة في إدارة النفايات، وتنمية المهارات الرقمية، ودعم القطاعات الإنتاجية الحيوية كالزراعة والصناعة.
3. الإصلاح المؤسسي والمالي والتحصين للمستقبل: معالجة الجذور العميقة للانهيار عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد، وتحديث الإدارة العامة، وإصلاح القطاع المالي والمصرفي بشكل جذري.
4. البنية التحتية الرقمية واقتصاد المعرفة للمستقبل: إرساء منظومة الهوية الرقمية والسيادة على البيانات، وتطوير بنية تحتية رقمية

وطنية متينة، وتحويل لبنان إلى مركز إقليمي للابتكار التقني، وتفعيل الدور الاستراتيجي للمغتربين في عملية النهضة.

إن الهدف النهائي لهذه الخارطة ليس مجرد إعادة لبنان إلى ما كان عليه قبل الأزمة، بل بناء دولة حديثة، شفافة، ومرنة، قادرة على خدمة مواطنيها بكفاءة وعدالة، واستعادة ثقتهم، واستعادة مكانتها كمنارة للابتكار والإبداع في المنطقة.

المحور الأول: الإدارة الفورية للأزمات والاستجابة الشفافة

هدف المحور: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للحصول على صورة لحظية وشاملة عن الأضرار والاحتياجات الإنسانية في ظل الأزمات، وضمان توزيع عادل وشفاف للمساعدات. يشكّل هذا المحور قاعدة البيانات والثقة المطلوبة لنجاح مراحل إعادة الإعمار اللاحقة.

1. إنشاء نظام تقييم ديناميكي للأضرار مدعوم بالذكاء الاصطناعي

المبادرة: تطوير نظام وطني متكامل لرصد وتحليل أضرار الأزمات بشكل شبه فوري، بالاعتماد على صور الأقمار الصناعية عالية الدقة، والطائرات المسيّرة (Drones)، وتقنيات التعلم الآلي(Machine Learning) المتقدمة لتحليل الصور.

التحليل والأدلة الداعمة: يعدّ الحصول على تقييم سريع ودقيق للأضرار في أعقاب الكوارث الطبيعية أو الحروب أمرًا حيويًا لتوجيه جهود الإغاثة والتخطيط لإعادة الإعمار. الطرق التقليدية للمسح الميداني بطيئة ومكلفة وغير فعالة في بيئات واسعة أو خطرة. يقوم هذا النظام المقترح بتحليل الصور الجوية لتحديد المباني والبنية التحتية المدمرة وتصنيف درجة الضرر تلقائيًا، مما يتيح خرائط محدثة يوميًا للأضرار في المناطق المنكوبة.

هذه المبادرة عالية الموثوقية وتستند إلى ممارسات دولية راسخة. برنامج الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT)، الذي يعمل منذ عام 2003، هو المرجع العالمي في هذا المجال، حيث يقدم تحليلات مفصلة للأضرار باستخدام صور الأقمار الصناعية في مناطق الأزمات حول العالم، بما في ذلك لبنان سابقًا وغزة حاليًا.[58] تعتمد منهجية UNOSAT على مقارنة صور ما قبل وبعد الحدث لتصنيف الأضرار إلى فئات مثل "مدمر كليًا ، مدمر جزئيًا، أضرار طفيفة " يوفر بيانات موضوعية وقابلة للقياس الكمي لصانعي القرار. وقد أثبتت هذه التحليلات فعاليتها في توجيه المساعدات وتقييم الاحتياجات في العديد من السياقات المعقدة.[59]

بالإضافة إلى ذلك، فإن منصة SKAI، التي طورها برنامج الأغذية العالمي (WFP) بالتعاون مع Google Research، تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل صور الأقمار الصناعية وتقييم الأضرار بشكل شبه فوري.[60] تهدف SKAI إلى تقييم الأضرار في غضون 24 ساعة من وقوع الكارثة، مما يسرّع بشكل كبير من إيصال المساعدات النقدية للمتضررين.[61] هذه النماذج تثبت أن التكنولوجيا موجودة وفعالة وقادرة على إحداث تأثير حقيقي على الأرض.

[58] UNOSAT Gaza Strip Comprehensive Damage Assessment https://unosat.org/products/3793

[59] From Space to Strategy UNIDO and UNOSAT Collaborate Efforts in Gaza - UNITAR, https://unitar.org/sites/default/files/media/file/IS_From%20the%20space%20to%20strategy_UNOSAT%20UNIDO.pdf

[60] SKAI - WFP Innovation, https://innovation.wfp.org/project/SKAI

[61] World Food Programme (WFP) - AI for Good - ITU, https://aiforgood.itu.int/about-us/un-ai-actions/wfp/

2. تطوير منصّة شفّافة لتتبّع المساعدات باستخدام تقنية البلوك تشين Block Chains

المبادرة: إنشاء منصّة وطنية رقمية قائمة على تقنية البلوك تشين لتسجيل وتتبع تدفقات أموال المساعدات من المصدر (الدول المانحة) حتى المستفيد النهائي داخل لبنان. تهدف هذه المنصّة إلى ضمان الشفافية المطلقة وكسر حلقات الهدر أو التسييس، بحيث يستطيع كل مانح ومواطن التحقق من كيفية إنفاق كل دولار.

التحليل والأدلة الداعمة: استخدام البلوك تشين ليس ترفًا تقنيًا، بل هو حل مباشر لأزمة الثقة العميقة مع المانحين والمواطنين. توفر هذه التقنية سجلًا للمعاملات المالية موزعًا بين أطراف متعددة، وهو سجل شفاف وغير قابل للتلاعب، مما يقلل بشكل كبير من نقاط الفساد المركزية.[62] إن استخدام البلوك تشين هنا يوفر "ثقة تكنولوجية" بديلة عن الثقة المفقودة بالمؤسسات.

السابقة الدولية الأبرز هي منصة "Building Blocks" التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (WFP). تم تطبيق هذه المنصة بنجاح في الأردن وبنغلادش وأوكرانيا، وحتى في لبنان للاستجابة لانفجار مرفأ بيروت.[63] عالجت المنصة حتى الآن ما يزيد على 555 مليون دولار أمريكي في التحويلات النقدية، وخدمت أكثر من 4 ملايين شخص شهريًا في 4 دول. في لبنان، وبعد انفجار المرفأ، نسقّت المنصّة بين 15منظمة إنسانية، ونسقت مساعدات بقيمة 56مليون دولار. الأهم من ذلك، أنها أثبتت قدرتها على منع الازدواجية في توزيع المساعدات وضمان وصولها للمستفيدين، مع توفير ما يقدّر بـ 3.5 مليون دولار من الرسوم المصرفية.

ومن الجدير بالذكر أن المنصة مصممة لحماية الخصوصية، حيث لا تخزن بيانات شخصية حساسة على البلوك تشين، بل تستخدم معرّفات مجهولة، وهو نموذج يمكن للبنان تبنيه بالكامل.

3. إطلاق برنامج الهوية الرقمية الموحّدة وتطبيقه بدءًا بالمتضررين

المبادرة: تنفيذ برنامج وطني للهوية الرقمية يبدأ بشكل تجريبي مع الفئات الأكثر تضررًا من الاعتداءات، مثل أولئك الذين فقدوا وثائقهم، ومنازلهم، وأعمالهم وأصولهم نتيجة للحرب. يُستخدم في هذا البرنامج معرّفات رقمية آمنة تعتمد على البيانات الحيوية (مثل بصمات الأصابع، بصمة العين) لتوزيع المساعدات والخدمات بشكل عادل وفعّال. يتضمن البرنامج أيضًا خطوات لاستعادة واسترداد الوثائق المفقودة، مثل رخص المنازل، تراخيص السيارات، شهادات الملكية للأراضي، الشهادات الأكاديمية، وغيرها من الأوراق الرسمية التي فقدها الأفراد بسبب الحرب. سيكون هذا النظام التجريبي الأساس لبناء نظام هوية رقمية شامل للجميع في المستقبل، مما يسهم في استعادة الحقوق المفقودة.

التحليل والأدلة الداعمة: هذه المبادرة ليست فقط ذات جدوى، بل هي شرط أساسي لنجاح معظم المبادرات الأخرى. لا يمكن تحقيق توزيع عادل للمساعدات، أو تقديم خدمات حكومية إلكترونية فعالة، أو إصلاح القطاع المالي دون وجود نظام موثوق للتحقق من هوية الأفراد.

تجربة إستونيا هي المثال الأبرز عالميًا، حيث أصبحت الهوية الرقمية حجر الزاوية في بناء مجتمع رقمي بالكامل، مما أتاح تقديم جميع الخدمات الحكومية

[62] Yannis Normand, On Blockchain as a Tool Against Corporate Corruption, 45 NW. J. INT'L L. & BUS. 235 (2025). https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njilb/vol45/iss2/3

[63] Building Blocks - WFP Innovation,https://innovation.wfp.org/project/building-blocks

تقريبًا عبر الإنترنت.[64] هذا التحول لم يكن ترفًا، بل كان استراتيجية تنموية لبلد صغير خرج من أزمة، وهو ما يتشابه مع وضع لبنان. لقد أدى هذا النظام إلى زيادة هائلة في الكفاءة والشفافية والثقة بين المواطن والدولة. كما أن البنك الدولي يدعم بقوة هذه الأنظمة عبر مبادرته "ID4D" (الهوية من أجل التنمية)، مدركًا لأهميتها الحيوية في التنمية، خاصة في الدول الهشة، وقد خصص أكثر من 700 مليون دولار لتمويل مشاريع الهوية الرقمية.[65]

وينبغي التأكيد في هذا المجال على ضمان السيادة على المعلومات الرقمية للبنان حتى لا يتم استغلال البيانات الرقمية للمواطنين وخاصة أننا دومًا في قلب مواجهة عدوّ متربّص وقادر على الوصول إلى أحدث التقنيات حول العالم.

المحور الثاني: أسس التعافي الاقتصادي والاجتماعي والبنية التحتية المستدامة

هدف المحور: إعادة بناء الأسس المادية والاقتصادية والاجتماعية للبنان بطريقة حديثة ومستدامة. يشمل ذلك تحسين إدارة الموارد والبنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وإنعاش القطاعات الإنتاجية باستخدام حلول مبتكرة.

4. اعتماد نظام إدارة متكامل للنفايات وإعادة التدوير مدعوم بالذكاء الاصطناعي

المبادرة :إطلاق إصلاح هيكلي لقطاع إدارة النفايات الصلبة ومخلّفات البناء في مرحلة ما بعد الحرب من خلال إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي والفرز الآلي المدعوم بالروبوتات، بما يحقق التكامل مع إجراءات إدارة الركام الواردة في دليل الإجراءات التشغيلية القياسية (SOPs) لعام 2025[66]، ويوجه الجهود نحو اقتصاد دائري مستدام.

التحليل والسياق : أدت الاعتداءات "الإسرائيلية" إلى توليد كميات ضخمة من الركام، ما ضاعف التحدي القائم أصلًا في لبنان المتمثل بأزمة النفايات المزمنة. ورغم وجود قانون 2018/80، إلا أن غياب الهيئة الوطنية الفاعلة أضعف تطبيق الإدارة المتكاملة للنفايات الصادرة عن وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تقدم أساسًا عمليًا لإعادة بناء قطاع النفايات. لكن هناك حاجة إلى قفزة نوعية تقودها التكنولوجيا الذكية لتحسين الكفاءة والنظافة والاستدامة.

الحل المقترح:

1. إنشاء مراكز فرز روبوتية ذكية ضمن مواقع معالجة الركام المؤقتة أو المحطات الدائمة، تعتمد أنظمة رؤية حاسوبية وروبوتات مثل Fast Picker و Heavy Picker من ZenRobotics[67]، بهدف:

[64] Dr. Stephane Remy Antoine Barde,The Art of Digitalization A Dive into e-Estonia , Productivity Insights, Asian Productivity Organization, Vol. 5-1,URL: https://www.apo-tokyo.org/wp-content/uploads/2024/09/5-1_The-Art-of-Digitalization_PUB.pdf

[65] World Bank , https://id4d.worldbank.org/

[66] UNDP.(2025). Standard Operating Procedures for Post Disaster Rubble Management 2025. URL : https://www.undp.org/lebanon/publications/standard-operating-procedures-post-disaster-rubble-management-2025

[67] - Terex MP Acquires ZenRobotics, a 'Green' Investment in the Emerging Circular Economy, https://plantandcivilengineer.com/terex-mp-acquires-zenrobotics-a-green-investment-in-the-emerging-circular-economy/

- ZenRobotics - Terex Corporation, https://www.terex.com/zenrobotics
- Heavy Picker - Powerscreen of California, https://www.powerscreenofcalifornia.com/powerscreenproduct/heavy-picker/
- ZenRobotics Heavy Picker - Recycling Product News,

- زيادة نسبة المواد القابلة لإعادة التدوير.
- تقليل النفايات المتجهة إلى الردم.
- تحسين جودة المواد المعاد تدويرها (نقاء يصل إلى 99%).

2. دمج خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تخطيط الخدمات اللوجستية لجمع النفايات ومخلفات البناء، اعتمادًا على بيانات تدفق النفايات، المواقع المتأثرة، ونقاط التخزين المؤقتة.
3. الربط مع منهجية SOPs الحالية في مراحل ما بعد الكارثة، وخاصةً في:

- المرحلة 4 من Volume 2 (إعادة التدوير والمعالجة) : تطوير مواقع المعالجة لتشمل تقنيات الفرز الذكي بدلًا من العمليات اليدوية فقط.
- Volume 3 (إعادة تأهيل المقالع) :استخدام نواتج المعالجة الذكية في أعمال الردم وإعادة التأهيل وفق المعايير البيئية.

5. إطلاق مبادرة "مهارات المستقبل لبنان" لتنمية القدرات الرقمية للشباب

المبادرة: تبنّي برنامج وطني شامل لإعادة تأهيل المهارات تحت مسمّى "مهارات المستقبل لبنان" بهدف تزويد عشرات الآلاف من الشباب اللبناني بمهارات الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي الحديثة، لمواجهة أزمة البطالة وهجرة الأدمغة.

المكوّنات الرئيسية للمبادرة:

1. بناء القدرات الرقمية العملية:

- تصميم مسارات تدريبية مرنة في البرمجة، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، وأدوات العمل عن بُعد.
- دمج مهارات ناعمة مثل حل المشكلات، التفكير النقدي، والعمل الجماعي.
- إطلاق برامج خاصة لريادة الأعمال الرقمية والعمل الحر.

2. منصّة وطنية رقمية: "مهارات لبنان"

- تطوير بوابة إلكترونية تجمع المسارات التدريبية، والشهادات، وفرص العمل، والموارد المتاحة.
- ربط المنصّة ببيانات سوق العمل المحلي والدولي لتوجيه المتعلمين حسب الطلب.

3. اعتماد رسمي للشهادات المصغّرة:

- بناء إطار وطني للاعتماد يعترف بالشهادات الرقمية المصغّرة[68].(Micro-Credentials)
- ضمان الاعتراف بها من قبل القطاعين العام والخاص عبر وزارة التربية والتعليم العالي.

تشير التقارير إلى أن 96% من أصحاب العمل يتفقون على أن الشهادات المصغرة (micro-credentials) تعزز طلب التوظيف، و90% منهم على استعداد لدفع رواتب أعلى لحامليها.[69]

https://www.recyclingproductnews.com/product/5345/zenrobotics-heavy-picker

- ZenRobotics Heavy Picker - Safe Sorting, https://www.retec.dk/app/webroot/uploads/sortering/robotsortering/2--zenrobotics-heavy-picker-brochure-2023_retec.pdf

[68] الشهادات الرقمية المصغّرة (Micro-Credentials) هي نوع من الشهادات التعليمية أو المهنية التي تمنح عند إتمام مهارات أو معارف محددة ومركّزة، وعادةً ما تكون أصغر وأقصر من البرامج الأكاديمية التقليدية مثل الدبلوم أو البكالوريوس.

[69] 2025 Micro-Credentials Impact Report - Coursera, https://www.coursera.org/enterprise/resources/ebooks/micro-credentials-report-2025

4. تحفيز الابتكار والتوظيف الذاتي:
   - إطلاق صندوق "تمويل الابتكار الشبابي" لدعم المشاريع الصغيرة لخريجي البرنامج.
   - تنظيم معسكرات تدريب (Bootcamps) وتحديات رقمية تنتهي بتقديم حلول ومشاريع واقعية.
5. شمولية جغرافية واجتماعية:
   - وضع برامج خاصة للفئات المهمّشة (الفتيات، ذوي الإعاقة، المناطق الريفية).
   - نشر مراكز تدريب متنقلة ومجتمعية لتوسيع الوصول الجغرافي.
6. تدريب القطاع العام:
   - تطوير برامج خاصة لتأهيل موظفي الدولة في التحول الرقمي وأتمتة الخدمات، لدعم البيئة الوطنية الرقمية.
7. شراكات دولية ومحلية استراتيجية:
   - التعاقد مع منصّات مثلCoursera ، Udacity، Edraakلتوفير مقاعد تدريب مجانية أو مدعومة.
   - استقطاب الدعم من منظمات دولية كالبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبرامج الأمم المتحدة.

إن منصّات التعليم العالمية مثل Coursera لديها برامج مخصصة للحكومات أثبتت نجاحها في تدريب الملايين حول العالم.[70] وقد شهد لبنان نموًا كبيرًا في عدد المتعلمين على منصّة كورسيرا، مما يدّل على وجود طلب كبير على المهارات الرقمية.[71]

8. تأسيس "تحالف المهارات الرقمية – لبنان:"
   - تشكيل ائتلاف وطني يضم الوزارات المعنية، والجامعات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق وتنفيذ المبادرة.

6. تنشيط القطاعات الإنتاجية باستخدام الذكاء الاصطناعي

أولًا: الصناعة الذكية

إطلاق برنامج وطني شامل تحت عنوان "الصناعة الذكية لبنان"، يهدف إلى تمكين المصانع الصغيرة والمتوسطة من مواجهة التحديات التشغيلية الحادة، وزيادة قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتحويلها إلى محرّك أساسي للنمو الاقتصادي. لا تقتصر هذه المبادرة على مجرد نشر أدوات فردية، بل تهدف إلى بناء منصّة صناعية وطنية للذكاء الاصطناعي تكون بمثابة العقل التحليلي للقطاع، حيث تربط المصانع بالموارد والموردين والخبرات الأكاديمية، وتوفر لها حلولًا ذكية وميسورة التكلفة.

التحليل والسياق الراهن: من تحدّيات البقاء إلى ضرورة المنافسة: يعاني القطاع الصناعي اللبناني من تحدّيات بنيوية تفاقمت بفعل الأزمة، أبرزها ارتفاع تكاليف الطاقة، وصعوبة تأمين المواد الأولية، وتقلّبات سلاسل التوريد، ومحدودية الوصول إلى التمويل والخبرات الحديثة. في هذا السياق، لم يعد التحول الرقمي ترفًا، بل هو ضرورة للبقاء والمنافسة. إن دمج الذكاء الاصطناعي في العمليات الصناعية يمكن أن يحل مشاكل جوهرية تتعلق بالكفاءة والجودة والتكلفة، مما يفتح آفاقًا جديدة للتصدير ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.

[70] The Value of Coursera for Government, https://www.coursera.org/government/idc-report-value-coursera

[71] Coursera Impact Report 2021, https://about.coursera.org/press/wp-content/uploads/2021/11/2021-Coursera-Impact-Report.pdf

الحل المقترح: المنصّة الوطنية للصناعة الذكية: تقوم هذه المبادرة على إنشاء منصّة مركزية تعمل كمظلة لتقديم خدمات الذكاء الاصطناعي للقطاع الصناعي، وترتكز على ثلاثة محاور متكاملة:

أ. المصنع الذكي(The Smart Factory)

الهدف :تحويل العمليات الداخلية للمصانع لتصبح أكثر كفاءة وإنتاجية عبر أدوات ذكية ومنخفضة التكلفة.

- إدارة الإنتاج والمخزون :بدلًا من الاعتماد على الجداول اليدوية، يتم دعم المصانع لتبني أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP) السحابية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالطلب، وتحسين جداول الإنتاج، وإدارة المخزون بشكل دقيق.
  - أدوات مقترحة :حلول مثل Odoo Manufacturing(مفتوح المصدر ومرن)، Katana(واجهة بصرية سهلة)، و Zoho Inventory(يقدم خطة مجانية) هي أمثلة على أنظمة ميسورة التكلفة ومصمّمة خصيصًا للشركات الصغيرة.
- الصيانة التنبؤية :لتقليل الأعطال المفاجئة التي تشل الإنتاج، يتم تشجيع تركيب حساسات إنترنت الأشياء (IoT) منخفضة التكلفة على الآلات الحيوية لمراقبة الاهتزاز والحرارة. تقوم منصّات برمجية (CMMS) بتحليل هذه البيانات للتنبؤ بالأعطال قبل وقوعها.
  - أدوات مقترحة :منصّة Fiix CMMS تقدم خطة مجانية بالكامل كنقطة انطلاق مثالية لأي مصنع صغير.
- مراقبة الجودة البصرية :لضمان جودة المنتجات وتلبية معايير التصدير، يتم استخدام أنظمة الرؤية الحاسوبية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لفحص المنتجات على خط الإنتاج بدقة وسرعة تفوق العين البشرية.
  - أدوات مقترحة :منصات "بدون برمجة" مثل Google Cloud Visual Inspection AI و Matroidتتيح للمهندسين بناء نماذج فحص دقيقة دون الحاجة لخبرة متخصصة في الذكاء الاصطناعي. وللميزانيات المحدودة جدًا، يمكن بناء نظام أساسي باستخدام حاسوب Raspberry Piومكتبة OpenCVالمفتوحة المصدر.

ب . سلسلة التوريد المرنة (The Resilient Supply Chain)

الهدف :استخدام الذكاء الاصطناعي لربط المصانع بالموارد والمورّدين بشكل فعال، وتقليل الاعتماد على مصادر غير مستقرة.

- تحسين اختيار المورّدين :تقوم المنصّة ببناء قاعدة بيانات للموردين المحلّيين والدوليين، وتستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل أدائهم بناءً على معايير مثل جودة المواد، ودقة مواعيد التسليم، والأسعار. هذا يساعد المصانع الصغيرة على اتخاذ قرارات شراء أفضل وتجنب الموردين غير الموثوقين.
- التنبؤ بالطلب وتحسين المخزون :من خلال تحليل بيانات المبيعات التاريخية واتجاهات السوق، يمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي التنبؤ بالطلب المستقبلي على المنتجات بدقة عالية. هذا يسمح للمصانع بتحسين مستويات مخزونها من المواد الخام، وتجنب تكاليف التخزين الزائدة أو نقص المواد الذي يوقف الإنتاج.
- محاكاة السيناريوهات :تتيح المنصّة للمصنّعين إجراء محاكاة لسيناريوهات مختلفة (مثل انقطاع مورد رئيسي أو ارتفاع مفاجئ في أسعار

الشحن) لتقييم تأثيرها على عملياتهم ووضع خطط طوارئ استباقية.

ج. منظومة الابتكار والمهارات (The Innovation & Skills Ecosystem)

الهدف :ضمان استدامة التحوّل الصناعي عبر بناء جسور دائمة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية والمنصات الوطنية للذكاء الاصطناعي.

- الربط مع الجامعات ومركز الأبحاث الوطني :يتم ربط المنصة مباشرة بـ "المركز الوطني لأبحاث الذكاء الاصطناعي العربي" (المبادرة رقم 12) . يمكن لطلاب الهندسة وعلوم الكمبيوتر العمل على مشاريع تخرج تطبيقية لحل مشاكل حقيقية تواجه المصانع الصغيرة، تحت إشراف مشترك من أساتذتهم وخبراء الصناعة. هذا يوفر حلولًا مبتكرة ومنخفضة التكلفة للصناعة، ويوفر تدريبًا عمليًا للطلاب.
- تنمية الكوادر البشرية :يتم تنسيق برامج تدريب متخصصة مع مبادرة "مهارات المستقبل لبنان" (المبادرة رقم 5) لتدريب المهندسين والفنيين في المصانع على استخدام الأدوات الرقمية الجديدة، من أنظمة ERP إلى منصات الرؤية الحاسوبية. هذا يضمن أن القوى العاملة تواكب التطور التكنولوجي وتستطيع تشغيل المصانع الذكية بكفاءة.
- منصّة المعرفة المفتوحة :تتضمن المنصّة قسمًا تعليميًا يوفر دراسات حالة، ودروسًا تطبيقية، وورش عمل مسجلة حول أفضل الممارسات في الصناعة الذكية، مما يخلق مجتمعًا مهنيًا يتبادل الخبرات والمعرفة بشكل مستمر.

ثانيًا : القطاع الزراعي

يمثل القطاع الزراعي في لبنان ركيزة أساسية للأمن القومي والاقتصادي. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع اليوم تحديًا وجوديًا مزدوجًا: فبالإضافة إلى الآثار المترسبة للأزمة الاقتصادية الحادة وتحديات تغير المناخ، أدت الاعتداءات "الإسرائيلية" إلى تدمير وتلويث مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، خاصة في الجنوب، مما فاقم من انعدام الأمن الغذائي الذي يطال قرابة ثلث سكان لبنان .

المبادرة: إن إعادة إعمار القطاع الزراعي لا يمكن أن تكون مجرد عودة إلى ما كان عليه الوضع سابقًا. إنها فرصة فريدة لإعادة تأسيسه على أسس علمية، مرنة، ومستدامة. تقدم هذه الوثيقة خارطة طريق عملية من ثلاث مراحل، تستخدم الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية ليس فقط لتسريع التعافي، بل لإعادة تصميم مستقبل الزراعة في لبنان. تبدأ الخطة بتقييم الأضرار وتحديد أولويات تأهيل الأراضي، ثم تنتقل إلى استخدام البيانات الاقتصادية لتحسين الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتنتهي بتمكين صغار المزارعين بأدوات ذكية ومنخفضة التكلفة.

المراحل الأساسية:

المرحلة الأولى: تقييم الأضرار وتحديد أولويات إعادة التأهيل

التحدي :مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تعرضت للتدمير المباشر أو التلوث بمخلفات الحرب، بما في ذلك المعادن الثقيلة من الذخائر والذخائر غير المنفجرة(UXO) ، مما يجعلها غير صالحة للزراعة وخطرة على المزارعين .ومع محدودية الموارد، من المستحيل إعادة تأهيل جميع الأراضي دفعة واحدة. السؤال الحاسم هو: من أين نبدأ؟

أ. إنشاء "خريطة لبنان الزراعية لإعادة الإعمار"

هذه الخريطة هي نظام معلومات جغرافي (GIS) ديناميكي متعدد الطبقات، يتم بناؤه وتحديثه باستخدام الذكاء الاصطناعي لتوجيه جهود إعادة الإعمار بشكل علمي.

1. تقييم الأضرار والتلوث عن بعد:

- رسم خرائط الأضرار المادية :باستخدام صور الأقمار الصناعية المجانية) مثل (Sentinel-2 والطائرات بدون طيار (الدرون)، يمكن تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي على تحديد وتصنيف الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية، مثل التجريف، الحفر الناتجة عن القصف، وتدمير البيوت البلاستيكية والبنية التحتية للري. هذه المنهجية، التي تستخدمها منظمات مثلUNOSAT ، توفر تقييمًا سريعًا وشاملًا بتكلفة منخفضة .
- رسم خرائط مخاطر التلوث:

- التلوث الكيميائي : يمكن استخدام تقنية الاستشعار عن بعد فائق الطيف (Hyperspectral Remote Sensing) المحمولة جوًا (عبر الدرون) لتحليل "البصمة الطيفية" للتربة. تستطيع خوارزميات الذكاء الاصطناعي تحديد المناطق التي تحتوي على تراكيز غير طبيعية من المعادن الثقيلة (مثل الرصاص والنحاس والزنك) المرتبطة بمخلفات الذخائر، مما يسمح بتوجيه جهود أخذ العينات المخبرية بشكل دقيق بدلًا من الفحص العشوائي المكلف .
- الذخائر غير المنفجرة : (UXO) تشكل هذه الذخائر خطرًا مميتًا على المزارعين. يمكن استخدام طائرات بدون طيار مجهزة بأجهزة استشعار مغناطيسية خفيفة الوزن لتحديد الأجسام المعدنية تحت السطح .يتم بعد ذلك تحليل هذه البيانات بواسطة الذكاء الاصطناعي لتحديد الأنماط التي تشير إلى وجود ذخائر غير منفجرة، مما يسرّع من عمليات المسح والتطهير ويجعلها أكثر أمانًا .أدوات برمجية مثل
- BORISتستخدم بالفعل في سياقات إنسانية لدمج بيانات أجهزة الاستشعار المختلفة وتحديد أولويات الحفر .

2. نموذج تحديد الأولويات الذكي : بعد إنشاء خرائط الضرر والتلوث، يتم إدخالها في نموذج ذكاء اصطناعي يقوم بترتيب أولويات إعادة تأهيل الأراضي بناءً على عدة معايير:

- الجدوى الفنية : تكلفة وزمن إزالة التلوث والتأهيل.
- الأهمية الاستراتيجية : الأراضي الأكثر خصوبة تاريخيًا والتي تساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي المحلي.
- الأثر الاجتماعي : الأراضي التي يعتمد عليها أكبر عدد من صغار المزارعين كمصدر رزق أساسي.
- الموارد المتاحة :قرب الأرض من مصادر المياه الصالحة للاستخدام.

النتيجة : قائمة أولويات ديناميكية توجه الحكومة والجهات المانحة لاستثمار الموارد المحدودة في الأراضي التي ستحقق أكبر عائد على صعيد الأمن الغذائي والتعافي الاقتصادي والاجتماعي.

المرحلة الثانية: تحسين الإنتاج الوطني بناءً على البيانات الاقتصادية

التحدي : يعتمد لبنان بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية، مما يستنزف العملة الصعبة الشحيحة ويزيد من تقلب أسعار المواد الغذائية محليًا .بلغ الميزان التجاري عجزًا قدره 15.6 مليار دولار

في عام 2022، مع زيادة واردات الغذاء بنسبة 22 .%
السؤال هو: ماذا يجب أن نزرع وأين وبأي كميات لتحقيق أقصى قدر من الاكتفاء الذاتي والقيمة الاقتصادية؟

ب. المنصّة الوطنية لتوجيه الإنتاج الزراعي

هي أداة دعم قرار استراتيجي لوزارة الزراعة، تهدف إلى الإجابة عن سؤال "ماذا نزرع؟" بناءً على البيانات.

1. بناء قاعدة البيانات المتكاملة :تقوم المنصة بدمج وتحليل أربع مجموعات رئيسية من البيانات:

- بيانات التجارة والجمارك : تحليل مفصل لبيانات الاستيراد والتصدير للسلع الزراعية (بحسب الصنف، الكمية، القيمة، وبلد المنشأ) لتحديد "الفجوة الغذائية" وأكثر المنتجات التي تستنزف العملة الصعبة .
- البيانات البيئية والزراعية : بيانات تفصيلية عن أنواع التربة، والمناخ، وتوفر المياه في مختلف المناطق اللبنانية.
- البيانات الاقتصادية المحلية : تكاليف الإنتاج لمختلف المحاصيل في لبنان، أسعار السوق المحلية، والقدرة التنافسية للتصدير.
- بيانات الإنتاج التاريخية : بيانات الإنتاج السابقة من وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (LARI) لتقييم الإنتاجية المحتملة .

2.نموذج التوصية والتحسين :(Optimization Model)

يستخدم النموذج خوارزميات تعلّم الآلة مثل Random Forestالتي أثبتت فعاليتها في التوصية بالمحاصيل بناءً على عوامل بيئية واقتصادية .يقوم النموذج بمحاكاة سيناريوهات مختلفة للإجابة عن أسئلة استراتيجية، مثل:

- سيناريو إحلال الواردات" : لتقليل فاتورة استيراد القمح بنسبة 30%، ما هي أفضل المناطق لزراعة القمح، وما هي المساحة المطلوبة، وما هو الدعم اللازم للمزارعين لتحقيق ذلك؟"
- سيناريو تعظيم الصادرات" : ما هي المحاصيل (مثل الأفوكادو، الكرز، أو الأعشاب الطبية) التي تمتلك أعلى قيمة تصديرية محتملة عند زراعتها في المناطق ذات المناخ والتربة المناسبين؟"
- سيناريو الأمن المائي" : في ظل انخفاض متوقع في هطول الأمطار، ما هو المزيج الأمثل من المحاصيل الذي يحقق أفضل توازن بين الأمن الغذائي والاستهلاك المستدام للمياه؟"

النتيجة :تتحول السياسة الزراعية من ردود فعل عشوائية إلى استراتيجية وطنية قائمة على البيانات، توجه الدعم الحكومي والقروض الزراعية نحو المحاصيل التي تخدم أهداف الأمن الغذائي والاقتصادي للبنان.

المرحلة الثالثة: تمكين المزارعين بأدوات ذكية ومنخفضة التكلفة

التحدي :لا يمكن لأي خطة وطنية أن تنجح من دون أن يتبناها صغار المزارعين الذين يشكّلون العمود الفقري للقطاع. هؤلاء المزارعون بحاجة إلى أدوات عملية، سهلة الاستخدام، وميسورة التكلفة تساعدهم على زيادة إنتاجيتهم وتقليل المخاطر في أراضيهم التي قد تكون قد تأثرت بالصراع.

ج. حُزمة أدوات "المزارع الذكي" المدعومة

يمكن للحكومة والجهات المانحة دعم توفير هذه الأدوات للمزارعين في المناطق ذات الأولوية.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
www.dirasat.net

جدول رقم 6 : حزمة أدوات "المزارع الذكي"

الأداة	الميزات الرئيسية لصغار المزارعين	نموذج التكلفة
تطبيقات تشخيص أمراض النباتات	تطبيقات مثل Plantix (مجاني) و Agrio (يقدم خطة مجانية) تعمل كـ "طبيب محاصيل" فوري. بمجرد التقاط صورة، يحدد التطبيق المرض أو الآفة ويقترح علاجًا، مما يقلل من استخدام المبيدات بشكل عشوائي .	مجانية أو بنظام Freemium.
حساسات رطوبة التربة اللاسلكية	أجهزة صغيرة مثل SoilSenseأو FarmX Osmoتوضع في التربة وترسل بيانات حية إلى هاتف المزارع، مع تنبيهات تلقائية عند الحاجة للري. هذا يوفر ما يصل إلى 45% من المياه ويزيد المحصول بنسبة تصل إلى 25 %.	تكلفة الجهاز لمرة واحدة، بدون اشتراك شهري في الغالب.
خدمات الدرون الزراعية	بدلًا من شراء طائرة درون، يمكن للمزارعين استئجار خدماتها عبر منصات مثل Globheالتي تربطهم بمشغلين محليين في لبنان. يمكن استخدامها للمسح الدقيق للأراضي أو رش المبيدات والأسمدة بدقة، مما يقلل الهدر بنسبة كبيرة .	الدفع حسب الخدمة (لكل هكتار).
أنظمة التوجيه الآلي للجرارات	أجهزة مثل FJD AT2 Liteيمكن تركيبها على الجرارات القديمة لتحويلها إلى آلات دقيقة. تضمن هذه الأنظمة مسارات مستقيمة بدقة 2.5 سم، مما يوفر الوقود والبذور والأسمدة ويقلل من إجهاد السائق .	تكلفة الجهاز لمرة واحدة، وهو استثمار سريع المردود.

7. مبادرة "الصحة الصامدة": منصّة وطنية للاستجابة الطبية الذكية في حالات الأزمات

رؤية استراتيجية: في ظل التحديات العميقة التي يواجهها النظام الصحي في لبنان، من تسارع هجرة الكوادر الطبية، وتهالك البنى التحتية، إلى تصاعد الأزمات الوطنية والإنسانية، تبرز الحاجة إلى إطلاق نظام صحي رقمي مرن وقادر على الصمود .ترتكز مبادرة "الصحة الصامدة" على إنشاء منصة وطنية موحدة للاستجابة الطبية الذكية، تعمل كـ"غرفة عمليات صحية رقمية"، جاهزة للتفعيل الفوري في حالات الطوارئ، متجاوزة النماذج التقليدية للتطبيب عن بُعد. تهدف المنصة إلى معالجة ثلاثة تحديات حرجة تظهر بحدة خلال الأزمات:

1. صعوبة وصول المرضى إلى الطبيب المختص المناسب في الوقت المناسب.
2. النقص الحاد وغير المنظم في الأدوية والمستلزمات الطبية.
3. انقطاع الرعاية الصحية عن المناطق المعزولة أو ذات الخطورة الأمنية.

من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات اللحظية، تسعى المنصة إلى تحويل واقع الفوضى خلال الأزمات إلى منظومة متكاملة ودقيقة لإنقاذ الأرواح وضمان الاستجابة السريعة والمنسقة.

المكوّنات الرئيسية للمنصّة ووظائفها:

أولًا: نظام الخرائط الطبية الديناميكي (Dynamic Medical Mapping)

- الوظيفة :يوفّر خريطة تفاعلية حية تُحدّث لحظيًا، تُظهر توزّع وتوافر الكوادر والموارد الطبية على كامل الأراضي اللبنانية. عند الإبلاغ عن حالة طارئة (مثال: "مريض بحاجة إلى جرّاح أعصاب في النبطية")، يقوم النظام بتحديد أقرب طبيب

متخصص متاح، مع مراعاة وضعه الحالي (متوفر، مشغول، خارج الخدمة) واقتراح المسار الأكثر أمانًا للوصول إليه.

- آلية العمل :تُبنى قاعدة بيانات وطنية بالتعاون مع نقابتي الأطباء والممرضين، تُسجل فيها التخصصات الطبية ومواقع المتطوعين ومعلومات الاتصال بهم. يتم تزويد الكوادر الطبية بتطبيق اختياري يتيح تحديث حالتهم وموقعهم بشكل آمن خلال الأزمات. تعتمد خوارزميات الذكاء الاصطناعي على تحليل الطلبات وتوجيهها فورًا نحو الأنسب.

ثانيًا: الشبكة الوطنية لتتبع الأدوية والمستلزمات (National Pharmaceutical Tracking Network)

- الوظيفة :تقديم نظام جرد لحظي للأدوية والمستلزمات الطبية الحيوية (مثل أدوية الأورام، والمضادات الحيوية، وأكياس الدم). يسمح هذا المكوّن للمستخدمين (أطباء أو مواطنين) بتحديد أماكن توافر الأدوية المطلوبة بأعلى درجات الدقة والسرعة.
- آلية العمل :تُلزم المستودعات والصيدليات والمستشفيات بربط أنظمة المخزون لديها بمنصة مركزية عبر واجهة برمجية موحدة .(API) تُحلل الخوارزميات المتقدمة بيانات الاستهلاك للتنبؤ بمواقع النقص المحتملة، وتقوم تلقائيًا بإصدار تنبيهات لوزارة الصحة لتفعيل آليات إعادة التوزيع الاستباقية.

ثالثًا: منصّة التطبيب عن بُعد للرعاية الحرجة (Critical Care Telemedicine)

- الوظيفة :تمكين تقديم الاستشارات الطبية المتخصصة عن بُعد في بيئة آمنة وموثوقة، مع تركيز خاص على حالتين:
  - (أ) ربط المرضى في المناطق المحاصرة أو النائية بأطباء متخصصين في مواقع آمنة.
  - (ب) تمكين الكوادر الصحية الميدانية من التواصل الفوري مع أخصائيين لمعالجة الحالات المعقدة.
- آلية العمل :تتضمن المنصة قدرات اتصال مرئي مشفّر، وخدمات تبادل الصور والملفات الطبية الحساسة (مثل صور الأشعة والجروح)، وتكامل مع أدوات ذكاء اصطناعي للتشخيص المبدئي. مثال على ذلك: تحليل صور الأطفال للكشف المبكر عن سوء التغذية، استنادًا إلى تجارب مماثلة مثل تطبيق MERON المدعوم من اليونيسف.

المحور الثالث: الإصلاح المؤسسي والمالي والتحصين للمستقبل

هدف المحور: استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس الشفافية والكفاءة والمساءلة، وتصحيح مسار القطاع المالي لمنع تكرار الانهيار. هذه الإصلاحات الهيكلية جوهرية لتحقيق التعافي المستدام وجذب الدعم الدولي.

8. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد عبر الرقابة الحكومية المدعومة بالذكاء الاصطناعي

المبادرة: اعتماد نظام رقابي ذكي يراقب إنفاق المال العام وعمليات الشراء الحكومية بشكل آلي ومستمر، بهدف الكشف المبكر عن أي شبهات فساد أو تلاعب، بالاستلهام من نماذج دولية ناجحة.

الحل المقترح: نظام رقابي ذكي مبني على نموذج (GRAS)الدولي

يقوم الحل المقترح على تبني وتكييف نموذج "نظام تقييم مخاطر الحوكمة (GRAS)[72] "الذي طوره البنك الدولي وأثبت نجاحه في البرازيل .هذا النظام ليس مجرد برنامج، بل هو منهجية عمل تقوم على:

1. تجميع البيانات : (Data Lake) ربط قواعد البيانات العامة التي أتاحها القانون اللبناني (مثل قانون الشراء العام 2021/244 وقانون الحق في الوصول إلى المعلومات 2017/28) في مستودع بيانات مركزي. تشمل هذه البيانات:
   - بيانات المناقصات والعقود من منصة هيئة الشراء العام.
   - بيانات السجل التجاري (أسماء الشركات، والشركاء، وأعضاء مجلس الإدارة).
   - قوائم الموظفين العموميين والمسؤولين السياسيين.
   - بيانات المستفيدين من الدعم الاجتماعي (إن وجدت).
2. التحليل الذكي للبيانات : استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لمسح هذه البيانات بشكل مستمر والبحث عن "إشارات حمراء " (Red Flags)تدل على مخاطر فساد محتملة. وقد نجح نظام GRAS في تحديد مئات الحالات المشبوهة في البرازيل عبر رصد أنماط مثل :
   - تضارب المصالح : فوز شركة بعقد عام يملكها موظف عام أو أحد أقاربه.
   - التواطؤ :(Collusion) فوز شركات مختلفة بعقود بشكل متكرر، بينما يتبيّن أن لديها نفس الشركاء أو عناوين المقرات.
   - الشركات الوهمية : (Strawmen) شركات مسجلة بأسماء أشخاص يتلقون دعمًا اجتماعيًا، مما يشير إلى أنهم مجرد واجهة.
   - الارتباطات السياسية : شركات تتلقى تبرعات انتخابية وتفوز بعقود من الجهة التي تبرعت لها.
3. توجيه الرقابة : عند اكتشاف نمط عالي الخطورة، يقوم النظام تلقائيًا بإصدار تنبيه مفصل وإحالته إلى الجهة الرقابية المختصة (هيئة الشراء العام، التفتيش المركزي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ديوان المحاسبة). هذا يسمح للمفتشين والمدققين بتركيز مواردهم المحدودة على القضايا الأكثر خطورة بدلًا من التدقيق العشوائي.

9. رقمنة الخدمات الحكومية وتبسيطها باستخدام التقنيات الذكية

المبادرة: الانتقال من النهج الحالي القائم على "جزر الرقمنة" المتفرقة إلى تبنّي استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى إنشاء منصة حكومية موحدة ترتكز على رحلة المواطن. هذه المبادرة لا تهدف إلى إعادة اختراع العجلة، بل إلى البناء على الخطوات الأولية التي تم اتخاذها، مثل إتاحة نماذج إلكترونية لإخراج القيد وحجز مواعيد لتسجيل المركبات ، ودمجها ضمن

[72] World Bank. 2023. Governance Risk Assessment System (GRAS): Advanced Data Analytics for Detecting Fraud, Corruption, and Collusion in Public Expenditures. Equitable Growth, Finance and Institutions Insight - Governance. URL : https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/841d9990-8f7e-4860-9acd-cba1b9f096a3

منظومة متكاملة ومترابطة. الهدف هو القضاء على البيروقراطية، وتقليص فرص الفساد الصغير، وتقديم تجربة خدمة سلسة وفعالة تعيد بناء ثقة المواطن بالدولة.

منظومة خدمات متكاملة قائمة على ثلاث ركائز

لتحقيق نقلة نوعية، يجب أن ترتكز المبادرة على بناء منظومة متكاملة بدلًا من إطلاق خدمات فردية. هذه المنظومة تقوم على ثلاث ركائز أساسية مترابطة:

1. الطبقة التأسيسية: الهوية الرقمية والتشغيل البيني (Interoperability)

- تفعيل الهوية الرقمية الوطنية (المبادرة رقم 3) : لا يمكن تقديم أي خدمة حكومية آمنة وذات قيمة دون وجود آلية موثوقة للتحقق من هوية المواطن عن بعد. يجب أن تكون الهوية الرقمية هي "المفتاح الموحد" الذي يتيح للمواطن الوصول إلى جميع الخدمات الحكومية من خلال تسجيل دخول واحد وآمن.(Single Sign-On)
- تطبيق إطار التشغيل البيني الحكومي :(GFI) بدلًا من بناء قاعدة بيانات مركزية ضخمة، يجب اعتماد نموذج شبيه بنموذج "X-Road" الإستوني[73] ، الذي يسمح للأنظمة وقواعد البيانات المختلفة في كل وزارة بالتواصل وتبادل المعلومات بشكل آمن وفوري دون الحاجة إلى دمجها. هذا الإطار يضمن أن المواطن لا يضطر لتقديم نفس المعلومة (مثل عنوان السكن أو شهادة الميلاد) لعدة إدارات مختلفة، حيث يمكن للأنظمة استدعاء البيانات الموثوقة من مصدرها الأساسي (مثلًا، وزارة الداخلية) بشكل آمن .

2. واجهة المواطن: البوابة الموحّدة الذكية (Dawlati 2.0)

- إعادة إطلاق بوابة "دولتي :(Dawlati) "يجب إعادة تصميم وتطوير بوابة "دولتي" الحالية لتصبح الواجهة الموحدة لجميع الخدمات الحكومية، مصممة حول "أحداث الحياة " (Life Events)[74]وليس حول الهيكل التنظيمي للوزارات. فبدلًا من أن يبحث المواطن عن خدمات وزارة الداخلية ثم وزارة المالية، يجد باقات خدمات متكاملة مثل :
  - باقة "تسجيل مولود جديد : "تشمل تسجيل الولادة في وزارة الداخلية، والحصول على التغطية الصحية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإضافة المولود إلى السجل العائلي، كل ذلك عبر طلب واحد متكامل.
  - باقة "شراء مركبة : "تشمل تسجيل المركبة، دفع الرسوم، الحصول على بوليصة تأمين إلزامية، وتحديد موعد للمعاينة الميكانيكية، عبر مسار إلكتروني واحد.

- المساعد الذكي :(AI Chatbot) تزويد البوابة بمساعد افتراضي ذكي متعدد اللغات (عربي، فرنسي، إنجليزي) لا يقتصر دوره على الإجابة عن الأسئلة الشائعة، بل يكون متصلًا بالأنظمة الخلفية ليتمكن من مساعدة

[73] X-Road, https://x-road.global/

[74] "أحداث الحياة" (Life Events) هي إطار مفاهيمي يُستخدم في تصميم الخدمات الحكومية يتمحور حول مراحل ومحطات جوهرية في حياة الفرد، تمثل تحوّلات شخصية أو مهنية أو اجتماعية تستدعي تدخّلًا متعدّد الجهات من المؤسسات الحكومية. يُعدّ هذا النهج أساسًا لتبسيط رحلة المواطن، حيث تُعاد هيكلة الخدمات لتُقدَّم استباقيًا، متكاملة، ومخصّصة بحسب السياق الشخصي للمستخدم، بدلاً من تنظيمها وفق الهياكل الإدارية التقليدية.

المواطن في ملء الطلبات، وتقديم إشعارات فورية عن حالة معاملاته، وإرشاده إلى الخطوة التالية.

3. المحرّك الداخلي: إعادة هندسة وأتمتة الإجراءات

- تبسيط الإجراءات قبل رقمنتها :يجب مراجعة كل إجراء إداري وتبسيطه بشكل جذري قبل تحويله إلى خدمة رقمية. الهدف هو التخلص من الخطوات غير الضرورية والموافقات المتكررة التي تشكّل مدخلًا للفساد والبيروقراطية.
- الأتمتة الذكية :(Intelligent Automation) استخدام تقنيات أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)لمعالجة الطلبات الروتينية (مثل تجديد جواز السفر الذي لا يتطلب تعديلات) بشكل آلي بالكامل، مما يحرر الموظفين للتركيز على الحالات الأكثر تعقيدًا ويتيح إصدار الموافقات في دقائق بدلًا من أيام.

10. إصلاح القطاع المالي والمصرفي باستخدام نهج الذكاء الاصطناعي ثنائي المسار

المبادرة الاستراتيجية :إن معالجة الشلل التام الذي أصاب القطاع المالي والمصرفي في لبنان هي حجر الزاوية لأي تعافٍ اقتصادي مستدام. تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي بشكل متكرر أن غياب استراتيجية ذات مصداقية للقطاع المصرفي هو العقبة الأبرز أمام التعافي، وأن الودائع ستبقى مجمّدة والقطاع غير قادر على تمويل الاقتصاد بدون حل لهذه الأزمة. لذا، تقترح هذه المبادرة استراتيجية جريئة وواقعية من مسارين متكاملين، تستخدم الذكاء الاصطناعي كأداة حاسمة لتجاوز الجمود الحالي، عبر كشف حقائق الماضي وتأمين استقرار المستقبل.

التحليل والسياق القانوني الراهن: من التشريع إلى فجوة التنفيذ

شهد النصف الأول من عام 2025 تحركات تشريعية مهمة، أبرزها إقرار القانون رقم 1 في 24 نيسان 2025 المعدّل لقانون سرية المصارف، وقانون إعادة هيكلة المصارف في 31 تموز 2025 .نظريًا، تمنح هذه القوانين صلاحيات أوسع لهيئات الرقابة مثل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف للوصول إلى البيانات المصرفية، وتؤسس لإطار قانوني لمعالجة المصارف المتعثرة .

لكن هذه الخطوات، رغم أهميتها، تظل غير كافية وتعاني من ثغرات بنيوية تعيق تحقيق أهدافها:

- ثغرات قانون السرية المصرفية :القانون المعدل، ورغم أنه يسمح لهيئات الرقابة بالوصول إلى المعلومات، فإنه لا يمنحها صراحة صلاحية تفويض هذا الوصول إلى طرف ثالث، مثل شركات التدقيق الدولية المكلفة بالتدقيق الجنائي .كما أنه يمنح أصحاب الحسابات حق الطعن في قرار رفع السرية، مما قد يفتح الباب أمام عرقلة قضائية ممنهجة .
- قانون إعادة الهيكلة المعلق :إن قانون إعادة هيكلة المصارف، الذي تم إقراره، لا يمكن أن يدخل حيز التنفيذ الفعلي قبل إقرار قانون توزيع الفجوة المالية الذي يحدد كيفية توزيع الخسائر بين الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمودعين. وبدون هذا القانون، تظل أي عملية إعادة هيكلة مجرد حبر على ورق .
- غياب قانون الكابيتال كونترول :بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الأزمة، لا يزال لبنان يفتقر إلى قانون رسمي لتنظيم قيود رأس المال، مما يترك

الباب مفتوحًا أمام الاستنسابية ويؤخر أي اتفاق مع صندوق النقد الدولي .

هذا الجمود التشريعي والعملي يستدعي تدخلًا تكنولوجيًا قادرًا على كسر الحلقات المفرغة وتقديم بيانات موضوعية لا يمكن إنكارها سياسيًا.

الحل المقترح: مساران متكاملان مدعومان بالذكاء الاصطناعي

المسار الأول: التدقيق الجنائي المعزز بالذكاء الاصطناعي (لكشف حقائق الماضي)

يهدف هذا المسار إلى الإجابة عن السؤال المركزي "أين ذهبت الأموال؟" من خلال تحليل شامل ومؤتمت لمليارات المعاملات والسجلات.

- آلية العمل :بدلًا من التدقيق اليدوي، يتم استخدام منصات تحليل بيانات ضخمة، كتلك التي تطورها شركات مثلPalantir ، والتي تستطيع استيعاب وربط قواعد بيانات متعددة (سجلات التحويلات، بيانات القروض، مراسلات إلكترونية، محاضر اجتماعات). تقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي بعد ذلك بـ:
  - كشف الأنماط الشاذة (Anomaly Detection):تحديد المعاملات غير الاعتيادية التي لا تتوافق مع السلوك الطبيعي، مثل تحويلات ضخمة ومتكررة إلى حسابات مرتبطة أو قروض ممنوحة دون ضمانات كافية.
  - تحليل الشبكات (Network Analysis): رسم خرائط للعلاقات بين الأفراد والشركات والحسابات المصرفية لكشف شبكات الأطراف المرتبطة (Related Parties) وتتبع مسار الأموال عبرها.
  - معالجة اللغات الطبيعية (NLP): تحليل ملايين الوثائق غير المهيكلة (مثل رسائل البريد الإلكتروني والمراسلات الداخلية) للبحث عن كلمات مفتاحية أو سياقات تشير إلى سوء نية أو تواطؤ أو مخالفة للأنظمة.
- النتيجة المرجوة :الحصول على تقرير جنائي دقيق وموثق بالأدلة الرقمية، يحدد حجم الخسائر الفعلية، وكيفية تراكمها، والجهات المسؤولة عنها. هذا التقرير يوفر الأساس الموضوعي الذي لا يمكن إنكاره سياسيًا لوضع خطة عادلة لتوزيع الخسائر، وهو شرط أساسي يطرحه صندوق النقد الدولي.

المسار الثاني: بناء منظومة رقابية للمستقبل (RegTech)لمنع تكرار الأزمة

يهدف هذا المسار إلى تقديم ضمانة موثوقة للمودعين والمستثمرين والمجتمع الدولي بأن أسباب الأزمة لن تتكرر.

- آلية العمل :إلزام أي مصرف يتم إعادة رسملته أو السماح له بالعمل بتبني حزمة من "التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) "التي تضمن الامتثال والشفافية بشكل آلي ولحظي. وتشمل هذه الحزمة:
  - أنظمة "اعرف عميلك" الإلكترونية :(e-KYC) مرتبطة بشكل مباشر بمنظومة الهوية الرقمية الوطنية (المبادرة رقم 3)، لضمان التحقق الفوري من هوية العملاء ومصادر أموالهم.
  - مراقبة لحظية للمعاملات :استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة جميع المعاملات بشكل فوري للكشف عن أي شبهات غسيل أموال أو تمويل إرهاب، وإبلاغ هيئة التحقيق الخاصة تلقائيًا.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
www.dirasat.net

- إدارة المخاطر الآلية :تطبيق نماذج ذكاء اصطناعي لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين بشكل مستمر، ومراقبة محافظ القروض للكشف المبكر عن أي مؤشرات تعثر.
- إعداد تقارير آلية للجهة الرقابية :تزويد مصرف لبنان (أو الهيئة الرقابية الجديدة) بلوحة تحكم حية (Live Dashboard) تعرض المؤشرات الحيوية لكل مصرف في الزمن الحقيقي، بدلًا من الاعتماد على تقارير دورية متأخرة.

- النتيجة المرجوة :بناء قطاع مصرفي جديد يتمتع بالشفافية والمنعة، وتكون فيه الرقابة استباقية وليست مجرد رد فعل، مما يعيد بناء الثقة تدريجيًا ويشجع على عودة الأموال إلى النظام المصرفي الرسمي

.

المحور الرابع: البنية التحتية الرقمية واقتصاد المعرفة للمستقبل

هدف المحور: تأمين انتقال لبنان نحو اقتصاد معرفي حديث قائم على التكنولوجيا والابتكار، بالتوازي مع إعادة بناء البنية التحتية المادية. يشمل ذلك إرساء سيادة رقمية، والاستثمار في الابتكار، وتفعيل شبكة المغتربين كرافعة وطنية.

11. تطوير البنية التحتية الرقمية الوطنية وتعزيز سيادة البيانات

المبادرة : إن أي محاولة جادة لإعادة بناء الدولة اللبنانية الحديثة تعتمد بشكل حاسم على وجود بنية تحتية رقمية سيادية، آمنة، وموثوقة. هذه المبادرة تتجاوز مجرد تحسين الخدمات لتطرح رؤية استراتيجية لبناء العمود الفقري الذي ستقوم عليه جميع المبادرات الإصلاحية الأخرى، من مكافحة الفساد إلى إصلاح القطاع المالي والحكومة الإلكترونية. الهدف هو الانتقال من بنية تحتية متهالكة ومجزأة إلى منظومة رقمية متكاملة تضمن سيادة الدولة على بياناتها وتمكّن اقتصاد المعرفة.

التحليل والسياق الراهن: "العجز الرقمي" كعائق بنيوي للنهضة

يعاني لبنان من "عجز رقمي" حاد ومتعدد الأوجه، لا يقتصر فقط على ضعف سرعة الإنترنت، بل يمتد إلى الإطار القانوني والتنفيذي. على الرغم من وجود "استراتيجية التحول الرقمي 2020-2030" التي تبناها مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية(OMSAR) ، فإن تنفيذها لا يزال متعثرًا بسبب غياب الإرادة السياسية الموحدة والتنسيق بين الوزارات.إن معالجة هذا العجز الرقمي ليست ترفًا، بل هي شرط أساسي لنجاح أي خطة إنقاذ، وهو ما تؤكد عليه المؤسسات الدولية كالبنك الدولي الذي يشدد على أن التحوّل الرقمي في الدول الهشّة يتطلب الاستثمار في هذه الأسس أولًا .

الحل المقترح: تطبيق نموذج "البنية التحتية العامة الرقمية(DPI) "

بدلًا من المشاريع المتفرقة، يجب على لبنان تبني نموذج "البنية التحتية العامة الرقمية (Digital Public Infrastructure)، وهو مفهوم يروج له البنك الدولي ويقوم على ثلاث طبقات متكاملة ومترابطة :

1. الطبقة الأولى (الهوية): تفعيل الهوية الرقمية الوطنية (المبادرة رقم 3) هذه هي حجر الزاوية. فبدون آلية موثوقة للتحقق من

هوية المواطنين والمقيمين عن بعد، تظل جميع الخدمات الرقمية الأخرى (مصرفية، حكومية، صحية) محدودة الفعالية وعرضة للاحتيال.

2. الطبقة الثانية (المدفوعات): إنشاء منظومة دفع رقمية وطنية للانتقال من الاقتصاد النقدي غير الرسمي الذي حذر منه صندوق النقد الدولي ، يجب إنشاء نظام دفع رقمي فوري ومفتوح يربط بين المصارف والمؤسسات المالية والمحافظ الإلكترونية، مما يسهل التحويلات المالية الآمنة ومنخفضة التكلفة ويمكّن التجارة الإلكترونية .
3. الطبقة الثالثة (تبادل البيانات): منصة التشغيل البيني الحكومي والسحابة السيادية

- منصّة التشغيل البيني (Interoperability): بدلًا من دمج قواعد البيانات الحكومية، يتم إنشاء "طريق سيار آمن للبيانات" (على غرار نموذج X-Road الإستوني) يسمح للوزارات بتبادل المعلومات بشكل فوري وآمن. هذا يضمن تطبيق مبدأ "المرة الواحدة (Once-Only Principle)"، حيث لا يضطر المواطن لتقديم نفس المستند لعدة إدارات .
- السحابة الحكومية السيادية (Sovereign Cloud): إنشاء مركز بيانات وطني آمن لاستضافة جميع بيانات وخدمات الحكومة، مما يضمن حماية البيانات من المخاطر السيبرانية ويؤكد سيادة الدولة على أصولها الرقمية.

12. تحويل لبنان إلى مركز إقليمي لتقنيات الذكاء الاصطناعي وابتكار اللغة العربية

المبادرة: إطلاق برنامج وطني لجعل لبنان مركزًا إقليميًا رائدًا في تطوير حلول الذكاء الاصطناعي، مع تركيز استراتيجي على معالجة اللغة العربية الطبيعية (Arabic NLP) كميزة تنافسية، نظرًا لحجم السوق العربية والنقص النسبي في الحلول عالية الجودة.

التحليل والأدلة الداعمة: هذه رؤية استراتيجية طموحة، لكنها مبنية على نقطة قوة حقيقية للبنان، وهي رأسماله البشري. تشير الدراسات إلى أن الاقتصادات الناشئة يمكنها تحقيق قفزات تنموية من خلال التخصص في قطاعات تكنولوجية محددة. كما أن وجود الجامعات المرموقة والمهارات اللغوية لدى اللبنانيين يوفر أساسًا جيدًا للانطلاق. إن خلق قطاع اقتصادي جديد عالي القيمة مبني على التصدير الرقمي يوفر فرص عمل نوعية للشباب، ويضع لبنان في موقع الريادة التكنولوجية إقليميًا.

13. إنشاء منصّة رسمية لإشراك المغتربين في إعادة الإعمار والتنمية

المبادرة: إطلاق منصة رقمية وطنية مخصصة للتواصل الفعال مع المغتربين اللبنانيين، بهدف تعبئة طاقاتهم ومساهماتهم بشكل منظم في ورشة إعادة الإعمار، عبر بوابات لنقل المهارات، والاستثمار المباشر الموجه، والإرشاد لريادة الأعمال.

التحليل والأدلة الداعمة: المبادرة ضرورية للاستفادة من أكبر ثروات لبنان غير المستغلة. تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي إلى الأهمية الحيوية لتحويلات المغتربين للاقتصاد اللبناني، حيث شكلت 37.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، وهي من أعلى النسب في العالم. لكن هذه التقارير تؤكد أيضًا أن هذه الأموال تستخدم بشكل أساسي للاستهلاك وتلبية الاحتياجات

الأساسية بسبب الأزمة، وهناك حاجة ماسة إلى آليات لتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. تظهر الأبحاث أن المغتربين غالبًا ما يكونون أول المستجيبين في الأزمات الإنسانية، لكنهم يفتقرون إلى قنوات منظمة للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار الأوسع. منظمات مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لديها خبرة في إنشاء منصات مماثلة لإشراك المغتربين في التنمية.

خلاصة:

تقدم هذه الخارطة الاستراتيجية، المدعمة بالأدلة والسوابق الدولية، للحكومة اللبنانية والجهات المانحة فرصة فريدة لتغيير مسار الأزمة. إنها ليست مجرد قائمة من المشاريع التقنية، بل هي نظام بيئي متكامل يهدف إلى إعادة بناء الثقة، وتحديث المؤسسات، وإطلاق نموذج اقتصادي جديد. إن تبني هذه الخارطة يتطلب شجاعة سياسية لمواجهة الإصلاحات الهيكلية الصعبة التي يطالب بها المجتمع الدولي كشرط أساسي للتعافي، ورؤية استراتيجية للاستثمار في المستقبل الرقمي للبنان.

يجب التأكيد بشكل قاطع على أن الذكاء الاصطناعي ليس حلًا سحريًا، بل هو أداة قوية. إن نجاح هذه الخارطة مرهون بتوفر شروط أساسية غير تكنولوجية: الإرادة السياسية الحقيقية لتجاوز المصالح الضيقة، وربط هذه الخارطة الرقمية بالإصلاحات المالية والمؤسسية الشاملة، والتركيز على الشفافية وحماية البيانات كجوهر لإعادة بناء الثقة المفقودة بين المواطن والدولة.

إن الكرة الآن في ملعب صانعي القرار لتحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس. إذا استُخدم الذكاء الاصطناعي بحكمة وفي سياق إصلاحي شامل، يمكن أن يساهم بشكل حاسم في بناء دولة لبنانية حديثة، شفافة، ومرنة. دولة قادرة على خدمة مواطنيها بكفاءة وعدالة، واستعادة ثقتهم، واستعادة مكانتها كمنارة للابتكار والإبداع في المنطقة.

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
www.dirasat.net